## الملخّص

## الانحراف عن الأصل النّحوي في الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبويه، في ضوء علم اللغة المعاصر.

عمر عبد المعطي عبد الوالي السعودي.
جامعة مؤتة،2005م.

لا يختلف اثنان على أن كتاب سيبويه، قد حظي بما لم يحظ به غيره من الكتب بالدراسة والبحث، إلاّ أن هذه الدراسات- وإن كثُرت- فسيبقى الكتاب خالداً على مر الزمان، ثم إن الموضوعات الّتي احتواها ستبقى، ما لم يظهر ما يبطلها.

تتبنّى هذه الدراسة الحديث عن الانحراف عن الأصل النّحوي، الّذي وقـع فـي أمثلة سيبويه الاستعمالية الحية، على اختلاف أنواعها( القراءات القرآنية، والأحاديث النّبوية، والأمثلة الشّعرية، والأمثال العربية).

وقد جاءت في سبعة فصول، وخاتمة.أمـا الفـصل الأول، فيتحـدث عـن معنـى الاستعمال ، وأهمية الأمثلة الاستعمالية، ومعنى الانحراف عن الأصل، وفائدته فـي التّفكير النّحوي والتّقعيد، وفيه حديثٌ كذلك عن الضرورة الشعرية. ويتحدث الفصل الثّاني عن الإسناد ومتعلّقاته التّركيبية. في حين يتحدث الفصل الثّالث عـن المعنـى الدلالي للفتحة في المفعولات، والمحمول عليها، والمشبه بها في اللّفظ. وقد تحـدث الفصل الرابع عن: الكسرة، ومعنى الإضافة، والإضافة وحـروف الجـر. ثـم إن الفصل الخامس قد بني للحديث عن الإعراب بالتّبعية، وتبعه الفصل السادس للحديث عن حروف المعاني، المختصة وغير المختصة. وأما الفصل السابع، فقد تحدث عن آلية إعراب الأفعال، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أوردتها في الخاتمة.

**Abstract**

**Deviation from the Syntactic Rule in Real Usage Examples of Sibawaihi's Al-kitab in the light of Contemporary Language Science).**

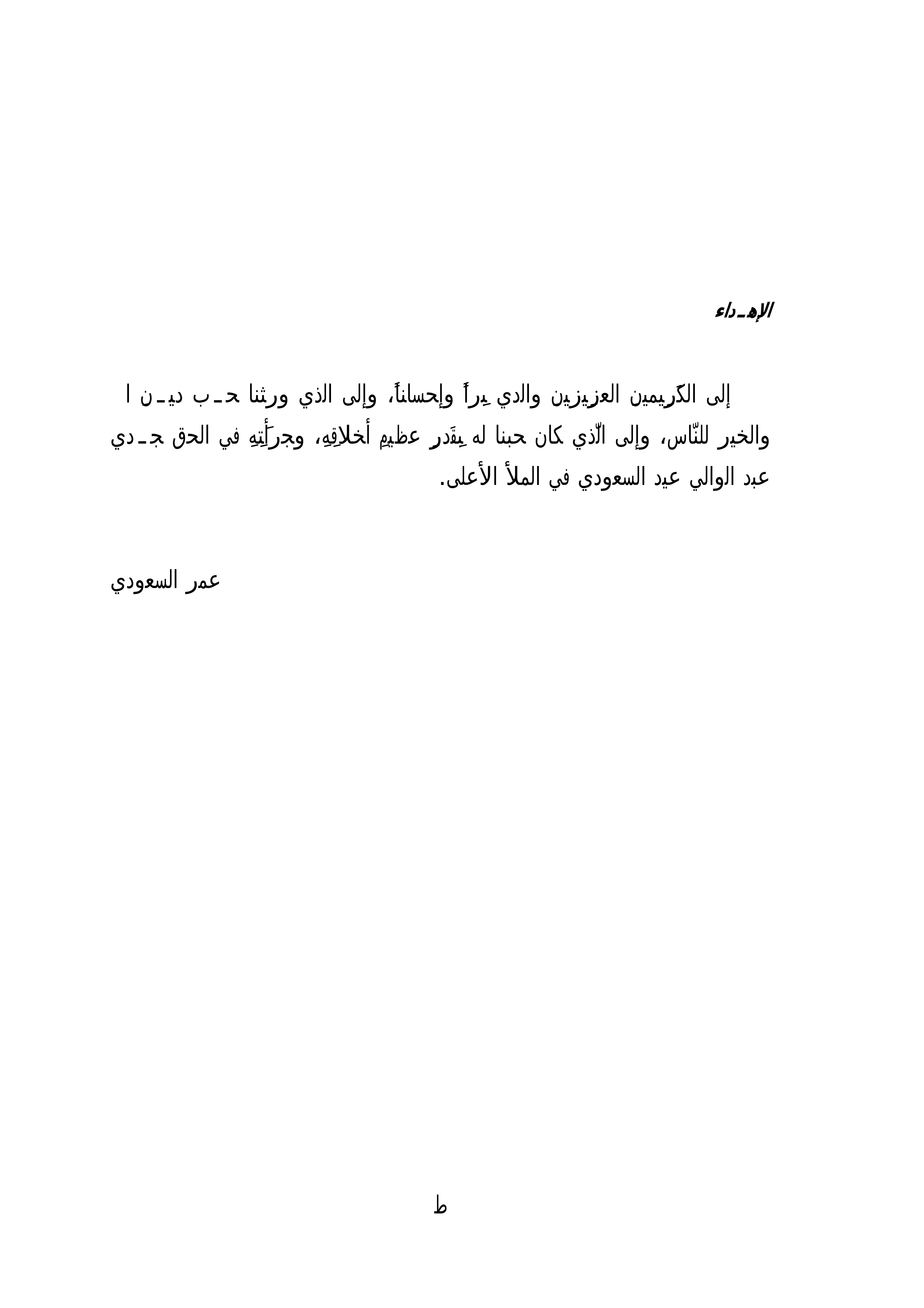
**Omar Abdul Mu'ti Abdul Walli Al-soudi.**

**Mu'tah University,2005**

There is no doubt that Sibawaihi's book (Al-kitab ) has received much more study, research, and investigation than any other similar book. Al-kitab will remain a syntactic landmark throughout time. The issues that the book covers will also prevail unless counter issues appear.

The present study deals with the deviation from the syntactic rule which we encounter in different Sibawaihi's real usage examples such as those found in ( the Qur'anic recitation, the prophetic tradition / Hadeeth, examples from poetry, and from Arabic proverbs).

The study consists of seven chapters and a conclusion. The first chapter investigates the meaning of usage, the importance of usage examples, the meaning of deviation from the rule and its utility in syntactic though and rule formation. It also tackles the issues of poetic necessity. The second chapter, however, deals with predication and its relevant structures. The third chapter discusses the indicative meaning of the accusative marker ( Al-fathah) in objectivals and in other similar structures. The fourth chapter deals with the dative marker ( Al-kasrah), the meaning of the genitive case, and of the genitive and preposition. The fifth chapter mainly deals with the question of parsing by annexation. This chapter is followed by the sixth chapter which covers the specialized and non specialized letters of significance ( meaning). The seventh chapter is devoted to discuss the question of different verb parsing mechanisms. The present study arrives at a number of results cited in the conclusion.



***الإهـداء***

إلى الكريمين العزيزين والدي بِراً وإحساناً، وإلى الذي ورثنا حـب ديـن ا والخير للنّاس، وإلى الّذي كان حبنا له بِقَدر عظيمِ أخلاقِهِ، وجرأَتِهِ في الحق جـدي عبد الوالي عيد السعودي في الملأ الأعلى.

عمر السعودي

## الشّكر والتّـقدير

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسـلين، وعلـى آلـه الطيبين الطاهرين، وبعد،

فقد روي عن عبدا بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد الخـُدري، قـال: قـال رسول ا صلّى ا عليـه وسلّـم: " من لا يشكر للنّـاس لا يشكر ". ( الكِسي، 1988م، ص281، رقم894 ).

يطيب لي- وقبل كلّ شيءٍ- أن أشكر ا العلي العظيم، فلا خير إلاّ منه، ولا فَضلَ إلاّ له الّذي وفّقني لإتمام هذا العمل، وأن هيأ لي أستاذاً من أساتيذ العربية يشرف على رسالتي، فألفَيتُه شجرة جذورها بيان وبديع، وساقها أدب رفيع، وأغصانها عقل، وشرف منيع. واصلْتُه فأفاض علي من دره المصون بفكره العميق، ورأيه السديد، وجاهد معي بلسانه الزكي، الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة، الّذي تقدم علي من فضله ما اعتز به وأعجز عن شكره، فله من تلميذه خير ما يقدم المخاص لمحبه، وخالص شكري، وعظيم تقديري وامتناني للأساتذة العلماء الأستاذة الدكتورة ابتسام الصفار والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد الّذين تجشّموا عناء القراءة والتّدقيق، فأعطَوا رسالتي هذه من أوقاتهم الثّمينة، وأسالوا عليها من مِداد أقلامهم النّمِيرة، فأسأل ا أن يجزيهم عنّي وعن طلبة العلم خير الجزاء. وأما أولئك الّذين لا يسع المجال لذكرهم فشكري إليهم ما حييت.

عمر السعودي

# الرموز المستعملة في متن الرسالة

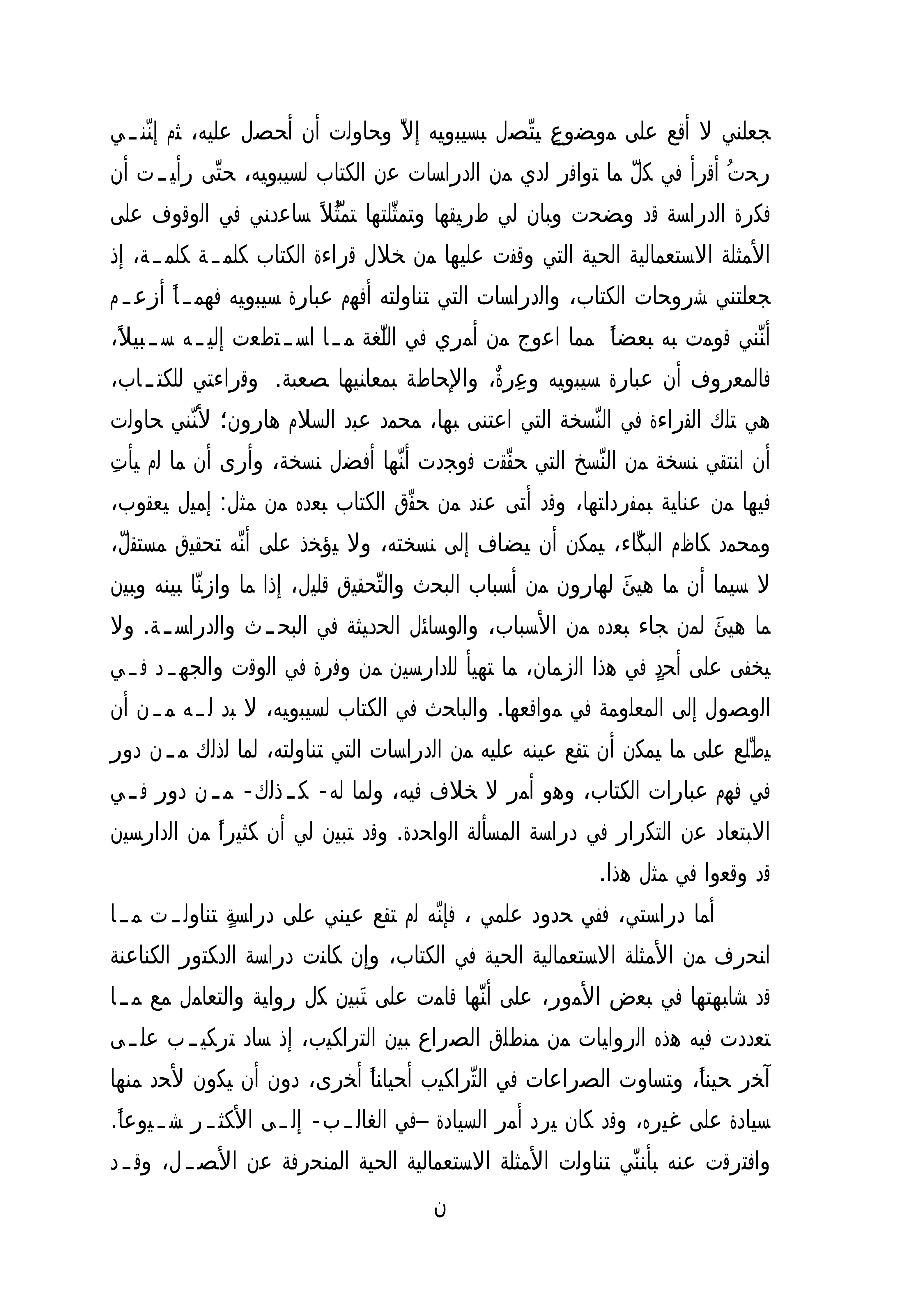
| الهمزة | > | الفاء | f |
|---|---|---|---|
| الباء | b | القاف | k |
| التاء | t | الكاف | k |
| الثاء | t | اللام | l |
| الجيم المفردة | g | الميم | m |
| الجيم المركبة | g | النون | n |
| الحاء | h | الهاء | h |
| الخاء | h | الواو | w |
| الدال | d | الياء | y |
| الذال | d | الفتحة القصيرة | a |
| الراء | r | الفتحة الطويلة | a |
| الزاي | z | الضمة القصيرة الخالصة | u |
| السين | s | الضمة الطويلة الخالصة | u |
| الشين | s | الضمة القصيرة الممالة | o |
| الصاد | s | الضمة الطويلة الممالة | o |
| الضاد | d | الكسرة القصيرة الخالصة | i |
| الطاء | t | الكسرة الطويلة الخالصة | i |
| الظاء | z | الكسرة القصيرة الممالة | e |
| العين | < | الكسرة الطويلة الممالة | e |
| الغين | g | همزة الوصل | ( > ) |
|  |  | يتحول إلى | < |

## فهرس المحتويات

## الفصل الأول
## معنى الاستعمال اللغوي

### 1.1 المقدمة

تبحث هذه الدراسة موضوع الانحراف عن الأصل النّحوي في الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبويه. ولقد اخترت هذا الموضوع، بناء على طرح أستاذي الكريم، الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة عدداً من الموضوعات، كلّها تستحقّ الدراسة، ولكن موضوع الانحراف لاقى في نفسي هوى دفعني إلى قبوله دفعاً،



جعلني لا أقع على موضوعٍ يتّصل بسيبويه إلاّ وحاولت أن أحصل عليه، ثم إنّني رحتُ أقرأ في كلّ ما توافر لدي من الدراسات عن الكتاب لسيبويه، حتّى رأيت أن فكرة الدراسة قد وضحت وبان لي طريقها وتمثّلتها تمثُّلاً ساعدني في الوقوف على الأمثلة الاستعمالية الحية التي وقفت عليها من خلال قراءة الكتاب كلمة كلمة، إذ جعلتني شروحات الكتاب، والدراسات التي تناولته أفهم عبارة سيبويه فهماً أزعم أنّني قومت به بعضاً مما اعوج من أمري في اللّغة ما استطعت إليه سبيلاً، فالمعروف أن عبارة سيبويه وعِرةٌ، والإحاطة بمعانيها صعبة. وقراءتي للكتاب، هي تلك القراءة في النّسخة التي اعتنى بها، محمد عبد السلام هارون؛ لأنّني حاولت أن انتقي نسخة من النّسخ التي حقّقت فوجدت أنّها أفضل نسخة، وأرى أن ما لم يأتِ فيها من عناية بمفرداتها، وقد أتى عند من حقّق الكتاب بعده من مثل: إميل يعقوب، ومحمد كاظم البكّاء، يمكن أن يضاف إلى نسخته، ولا يؤخذ على أنّه تحقيق مستقلّ، لا سيما أن ما هيئَ لهارون من أسباب البحث والتّحقيق قليل، إذا ما وازنّا بينه وبين ما هيئَ لمن جاء بعده من الأسباب، والوسائل الحديثة في البحث والدراسة. ولا يخفى على أحدٍ في هذا الزمان، ما تهيأ للدارسين من وفرة في الوقت والجهد في الوصول إلى المعلومة في مواقعها. والباحث في الكتاب لسيبويه، لا بد له من أن يطّلع على ما يمكن أن تقع عينه عليه من الدراسات التي تناولته، لما لذلك من دور في فهم عبارات الكتاب، وهو أمر لا خلاف فيه، ولما له- كذلك- من دور في الابتعاد عن التكرار في دراسة المسألة الواحدة. وقد تبين لي أن كثيراً من الدارسين قد وقعوا في مثل هذا.

أما دراستي، ففي حدود علمي ، فإنّه لم تقع عيني على دراسةٍ تناولت ما انحرف من الأمثلة الاستعمالية الحية في الكتاب، وإن كانت دراسة الدكتور الكناعنة قد شابهتها في بعض الأمور، على أنّها قامت على تَبين كل رواية والتعامل مع ما تعددت فيه هذه الروايات من منطلق الصراع بين التراكيب، إذ ساد تركيب على آخر حيناً، وتساوت الصراعات في التّراكيب أحياناً أخرى، دون أن يكون لأحد منها سيادة على غيره، وقد كان يرد أمر السيادة –في الغالب- إلى الأكثر شيوعاً. وافترقت عنه بأنّني تناولت الأمثلة الاستعمالية الحية المنحرفة عن الأصل، وقد

تجنّبت الحديث عن الأمثلة المصنوعة والافتراضية، أو أي مثال قال عنه سـيبويه: إنّه تمثيل ولا يتكلّم به.، بغض النظر عن رأي الدارسين في مثل هذا النـوع مـن الأمثلة، ثم إنّني لم أنظر في تعدد الروايات للمثال الواحد، المشار إليها في الكتـاب، وإنّما اكتفيت بالنظر في روايات الكتاب وحده؛ لأن الأخذ بتعدد الروايات في المثال الاستعمالي الواحد ـ كما أرى ـ يؤدي إلى إبطال كثير من القواعـد النحويـة، لا سيما أن بعض هذه الروايات التي تختلف عن رواية الكتاب تجعل بعض الأمثلة لا ينهض دليلاً على قاعدة نحوية، على أنّني لا أنكر وقوع شيء من الزلل في الكتاب، ولكن ليس إلى حد الأخذ به شاهداً، يؤدي بنا إلى أن نجعل من سيبويه باحثاً جانبتـه الدقة إلى حد يجعلنا غير نَصفَة لجهده الكبير في الدرس النّحوي للغة العربية. ثم إن كثيراً من الباحثين قد أشار إلى كلّ رواية في المثال الواحد، وحاول أن يجمـع آراء وتوجيهات العلماء له، ثم إنّني لم ألْتَفت إلى الدراسات التي توصلت إلى بعض الآراء النحوية لسيبويه المنشورة في غير الكتاب، وإنّما هي قيد بعض كتب النّحو الأخرى. ومن هذا النوع دراسة الدكتور هشام الطعان، ( انظر، الطعـان، 1982م، ص ص 15، 16). والدكتور حنّا حداد، ( انظر، "حداد"، 1983م، ص ص 79 ـ 98).

ولقد توافر لدي بعض الدراسات الّتي أشارت إلى بعض المفردات الّتي شكّلت فصولاً من دراستي، إذ تناولت هذه الدراسات بعضاً من جوانب الانحراف في بعض الأدوات، ويمكن القول: إن دراسة حداد " بيد" و" لا سِيما " بين ثبـات المـصطلح وتمرد الاستعمال. (1992م، أبحاث اليرموك، ص ص 283- 333). من هذه الدراسات، ثم إن مجاهداً قد تناول شيئاً من هذا في بحثه، الموسوم بـ" الكفّ عن العمل النّحـوي بين التّعليلات الشّكلية والمعنوية ( القسم الأول، مجلّة مجمع اللّغة العربيـة/ دمـشق، م76،ج1، 2001م)".

ولقد قمت في دراستي بذكر المثال النّحوي على وفق ما ورد عند سـيبويه، معززاً – أحياناً- بما ورد عند غيره من النّحاة، ثم إنّني أذكر _ في كـلّ فـصول الدراسة – المثال مع الإشارة إلى الانحراف الّذي حدث فيه، وذكر توجيهات العلماء له، إذ وقعت فيما يأتي:

1. توجيهات سِيقت لإثبات أصلٍ كثير الاستعمال.

2. توجيهات سِيقت لإثبات أصلٍ قليل الاستعمال.

3. توجيهات سِيقت لإظهار مستوى استعمالي قليل الحضور، ولكنّه يثبت وجود ظاهرة الانحراف في الدرس النّحوي.

وإذا أخذت بآراء بعض المحدثين في تعامل سيبويه مع المثال، فإنّني أُقِر معهـم بأن سيبويه كان يطوّع المثال لأجل الأصل الّذي ذهب إليه منفرداً بـه ، أو مؤيـداً لشيوخه. إلاّ أنّني قد رأيت أنّه يذكر المثال كما هو، ولكن من وثّق لهذه الأمثلة من العلماء، اجتهد فيما ذهب إليه، وأشار إلى رواية أخرى للمثال، وكانـت روايـاتهم لكثيرٍ من الأمثلة، إما أن تُؤيد كلام سيبويه، أو تـرده، ومـن ثـم تـرد الأصـل الاستعمالي، ولعلّ المغالسة (1979م).- فيما وقعت عيني عليه من دراسات من هذا النّوع- من أكثر الدارسين هجوماً على سيبويه، إذ اتّهمه بالتّبديل والتّحريف، وكذلك فعل مكرم (1987م)، في دراسته الموسومة بـ" شواهد سيبويه من المعلّقات فـي ميـزان النّقد"، وقد رد عليه الشّاعر(1992م). رداً استعمل فيه لغة الهجوم الّتـي أرى أنّهـا بسبب مكانة سيبويه في قلبه، والحقّ أقول: إن مكرماً والمغالسة، وغيرهما، ربما لم أتمكّن من الاطّلاع على جهودهما، قد هاجما سيبويه هجومـاً، لا يليـق بالدراسـة العلمية. وأما حسن موسى الشّاعر فقد حاول أن ينْصِفَ سيبويه.

وبعد، فقد اعتمدت المنهج الوصفي التّفسيري، فرصدت الأمثلة الاسـتعمالية الّتي انحرفت عن الأصل الاستعمالي، ليتبين موضـع الانحـراف، وذكـرت آراء القدماء في تفسيره، على أنّني قد لجأت إلى المنهج المقارن، والمنهج التّاريخي، كلّما أعوزني الأمر إلى ذلك لتفسير ما حدث في كثير من الأمثلـة الاسـتعمالية وفقـاً للنّظرة المعاصرة إلى الأصول الاستعمالية الّتي قررها القدماء.

ولقد بنيت دراستي من سبعة فصول وخاتمة، وتناولت في الفصل الأول عدداً مـن المباحث:

1. معنى الاستعمال اللّغوي.

2. أهمية الأمثلة الاستعمالية.

3. معنى الانحراف عن الأصل وفائدته في الدرس اللغوي والتقعيد، و لم أجد له تسمية عند التحويليين غير المـصطلح المـشهور بـ ـ "ungrammatical ".

وترجمته تعني غير الصحيح نحوياً، وهو ما أردت به الانحراف عن الأصل، ثم إنّني تحدثت في هذا الفصل عن الاحتجاج باستعمالات القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النّبوي الشريف، والشّعر والضرورة الشّعرية، والأمثال العربية، و خصصت الفصل الثاني للحديث عن الإسناد ومتعلقاته التركيبية، وهي:

1. الإسناد في الجملة الاسمية ( المبتدأ والخبر ).
2. الإسناد في الجملة الفعلية ( الفاعل ونائب الفاعل ).
3. النواسخ الفعلية، والنواسخ الحرفية.

وأما الفصل الثالث، فقد تحدثت فيه عن المعنى الدلالي للفتحة، وكان حديثي من خلال الوقوف على الأمثلة التي وقعت في الأبواب النحوية الآتية: المفعولات، والمحمول على المفعول، والمشبه بالمفعول في اللفظ. وقد جعلت الفصل الرابع للحديث عن الكسرة ومعنى الإضافة، والإضافة وحروف الجر، وكنت أقف على معاني هذه المفردات عند أهل اللغة والاصطلاح – كما هو الحال في جميع مفردات هذه الدراسة. وأما الفصل الخامس ففيه حديث عن الإعراب بالتّبعية بأنواعها.(العطف، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، والنّعت )، على خلاف العلماء في بابي عطف البيان والبدل. وفي الفصل السادس تحدثت عن الانحرافات التي حدثت في الوظيفة النّحوية لبعض حروف المعاني، المختصة وغير المختصة، التي خرجت عن المألوف في وظيفتها اللغوية. وفي الفصل السابع وقفت عند آلية إعراب الأفعال، لا سيما الفعل المضارع الذي يرد معرباً ومبنياً، إذ استثنيت الفعلين الماضي والأمر، وذلك للزومهما حالة البناء على اختلافها، ووقفت عند الانحرافات التي حدثت في عمل الحروف التي اختصت بمباشرة الأفعال المضارعة، وذكرت توجيهات العلماء لها التي مالت – في غالبها – إلى التأويل حيناً، وإلى لَي عنق المثال الاستعمالي حيناً آخر.

وبعد، فما كان من خَيرٍ فمن ا ، وما كان من خطأ فمن نفسي القاصرة، وا َ أسألُ أن يجعلَ عمِلي مقبولاً، فإنّه خَير مسؤُولٍ، وله الحمد أولاً وآخِراً.

اللهم، إنّي أرغَب إلى كَرمِك، أن تجعلَ سعيِي في عملي هذا خالِصاً لِوجهك، وأن

تَقْبلَه وتَجعلَه ذخيرةً لي عندك، تَجزيني بها في الدارِ الآخرةِ، فأنتَ العالِمِ بِمودعاتِ السرائرِ وخفايا الضمائرِ، وأن تَتَغمدني بِفَضلِك ورحمتِك، وتتجاوز عني بِسعةِ مغْفِرتِك، إنّك سميع قريب، وعليك أتوكّلُ، وإليك أُنيب.

## 2.1 معنى الاستعمال اللغوي :

تدور مفردة الاستعمال ( use ) في كتب النحو بشكل كبير وملحوظ، لذا، فقد رأيت أن أقف عند معنى الاستعمال اللغوي؛ لما لذلك من أثر في تمثّل موضوع الاستعمال اللغوي، ومن ثم فهم ما تهدف هذه الدراسة إليه.

يذكر التهانوي" الاستعمال بأنّه"مرادف العادة و" قيل لا ". (1996، 1ج/ص689).

وقد ذكره عند حديثه عن الحقيقة اللغوية ( linguistic truth ). إذ قال هي :" اللفظ المستعمل فيما وضِع له، أي وضع به التخاطب، وهي قسمان : مفردة ، وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، ومركبة وهي المركّب المستعمل فيما وضِع له ". ( السابق، ج1/ص691 ). ويذْكر أن:" العرف اللغوي، الاستعمال usage، هو طريقة الاستعمال لعناصر لغةٍ ما في الكلام المفيد الذي يعبر عن فكرة إنسانية في بيئة وزمان معينين، الأمر الذي يدلّ على أن العرف اللّغوي يعتمد على مواضعات خاصة في الكلام يعتبرها الناس في زمان ما، أو بيئة أساساً للصحة". ( وهبة وزميله، 1984م، ص 346).

إن التّهانوي –فيما ذكر– يقصد الكلام مفرداً ومركّباً، دون النظر إلى موافقته للأصل النحوي، وهذه الدراسة تعالج الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل النحوي، وهي تلك الأمثلة التي استعملها العرب في حياتهم اليومية وكان استعمالها حياً لا افتراضيا مصنوعاً.

ومفردة الاستعمال تدور في كتب النحو بشكل كبير وملحوظ، فقد رصدتُ ورودها في كتاب سيبويه، فوجدت أنها قد وردت ( 133) مرة، ثم إن سيبويه استعمل مفردات أخرى وقصد بها الاستعمال، مثل" تجري، مجرى، ... وغيرها " .

### 1.2.1 أهمية الأمثلة الاستعمالية

تكمن أهمية الأمثلة الاستعمالية بأنواعها ( الشعر والنثر ) في أنها قد وثّقت

كلام العرب، كما ورد على ألسنتهم منذ القدم، حتى آخر عصر الاحتجاج الذي اتفق عليه العلماء مكانياً وزمانياً، وقد أحيطت هذه الأمثلة، نظمها ونثرها، بشروط وقيود هدفت إلى أن تكون عربية خالصة لا تشوبها أي شائبة ولا ينـال منهـا، إذ حكـم العلماء عليها بأنها سليمة من أي نوع من الخلط والاحتكاك اللغويين اللذين يعدان من الأسباب المباشرة في قضية التأثر والتأثير، ثم إن علماء اللغة لمـا أرادوا أن يدفعوا أذى اللحن وخطورته عن القرآن الكريم جابوا الصحاري والبوادي العربيـة آنـذاك وحاولوا مجتهدين أن يسجـلوا كل ما يسمعون من تراكيب لغوية من أبنـاء البيئـة العربية التي اتِّفِق على أنها لم تتأثر بمن جاوروها من الأمم غيـر العربيـة، ولمـا انتهى علماء اللغة من تجوالهم، قاموا بدراسة ما رصدوا من تراكيب فوجدوا أنهـا بين أمرين:

الأول: منها أمثلة وتراكيب تتفق فيما بينها، وقد أصلوا من خلالها لأصل نحوي.

الثاني: منها أمثلة وتراكيب مخالفة، وقد حكموا عليها أحكاما كثيرة، منهـا: لغـة، الشّاذ، النّادر، القليل، رديء، خبيث، إلى غير ذلك من الأحكام المعروفة في كتـب النحو، وقد منع بعض النحاة القياس على كل ما خالف الأصل النحوي.

تعد قضية الاستعمال بشكل عام من القضايا التي شغلت كثيراً من الدارسين، قدماء ومحدثين، وذلك أنها تساهم في تيسير الفهم وتشعيب البحث والدراسة، ثم إنها هي المادة التي ظهرت القواعد النحوية واستنبطت بنـاء عليهـا وعلـى تـداولها. والاستعمال منه ما كان شائعاً ومنه ما كان غير ذلك، ويظهر أن للغرابة أثـراً فـي عدم شيوع الاستعمال سواء على مستوى المفردة أم التراكيب، ولقـد كـان معيـار العرب في الحكم على الاستعمال، هو كثرة دورانه أو قلّته على ألسنة الناس، فمتـى كان كثيراً، كان شائعاً ومقبولاً، حتى إن كثرة الشيوع كانت سبباً من أسباب قبـول بعض الاستعمالات مع أنها بعيدة، ثم إن الاستعمال وكثرته من أهم معايير فـصاحة المفردات والتراكيب. ( السيوطي، 1986م ، ج1/ ص ص185 ـ 187 ).

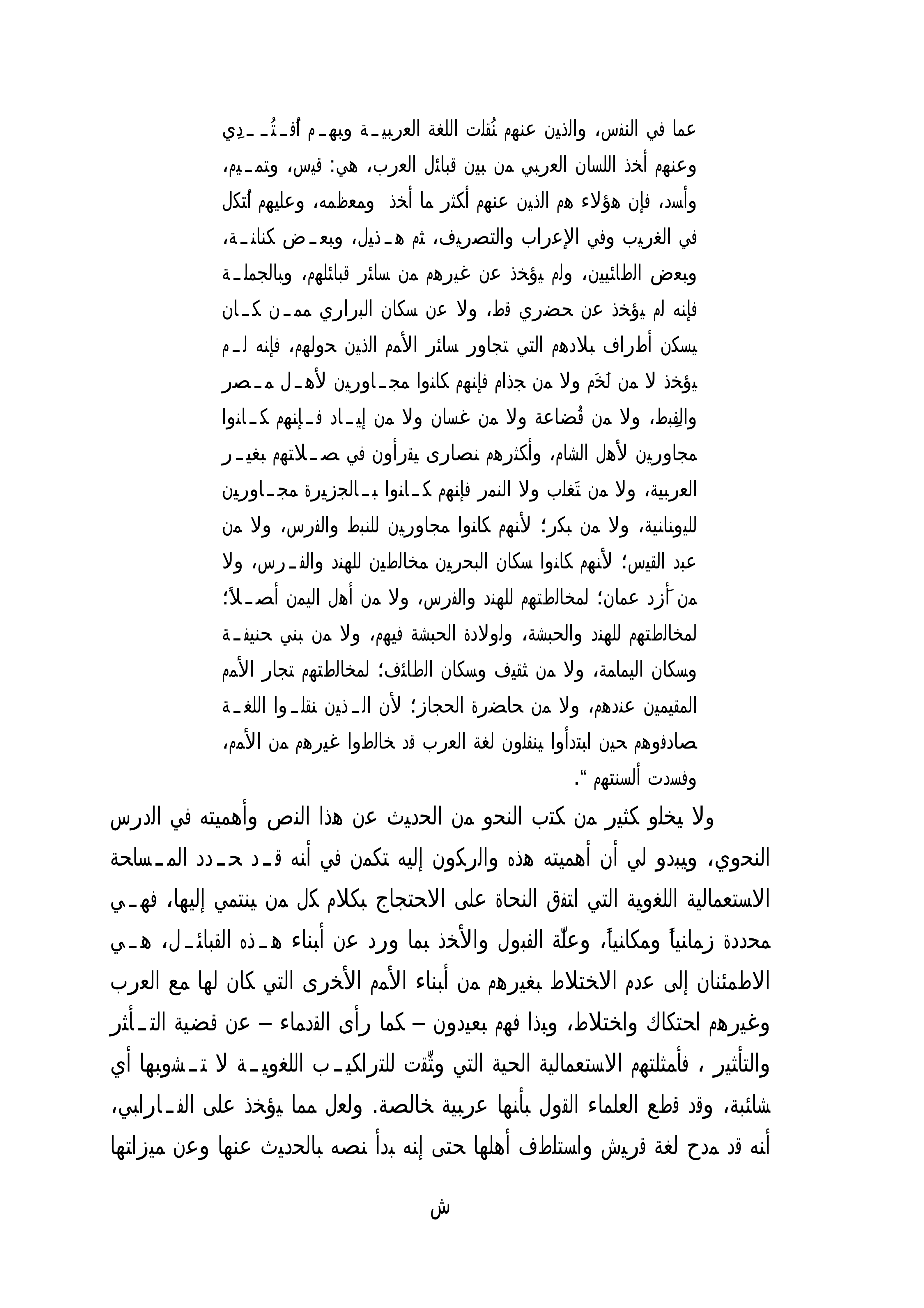
لقد بنى سيبويه القواعد النحوية على أسس ظاهرة بينة في الكتـاب، وهـي السماع والقياس والنقل عن أئمة اللغة، وقد كان ملتزماً بها في بناء الأحكام. وفـي الكتاب من العبارات الدالة على ذلك الالتزام كثير، مما يؤيد أن قـضية الاسـتعمال

كانت عنده من الأمور الضرورية التي لا يمكن ردها حتى تلك المخالفـة للقواعـد النحوية التي توصل إلى أنها مخالفة من خلال ذلك الاستعمال الذي أُثِر عن العـرب والمحفوظ في كثير من أُمات الكتب، ولما كان الاستعمال اللغوي في غاية الأهميـة، فقد بدأ العلماء خطواتهم الأولى في التقعيد للّغة به، فهو نقطة البداية التـي غايتهـا الوصول إلى نتائج تصف هذا الاستعمال كما هو في واقعه الاستعمالي الفعلي، ولذا يمكن القول: "إن وصف هذا الاستعمال هو الذي أدى إلى وجود أمثلة استعمالية متشابهة فـي التركيب وأخرى مخالفة". ( عيد، 1988م ). على أن الذي يوجه الاستعمال ويرعاه هـو العرف الاجتماعي واللغوي الذي يخضع له الناطقون في نظام الاسـتعمال أصـواتاً ومعاني وتراكيب. وصحيح أن هذا الاستعمال مأخوذ من قبائل محددة في زمن محدد كذلك، إلا أن ذلك لا يعد ميزة؛ لأننا إذا أخذنا بذلك، فإننا نقر ونعترف بأن مـساحة الأمثلة الاستعمالية ضيقة، وهذا ينعكس بدوره على القواعد النحوية؛ لأنها بذا تكون قد قامت على مادة لا يمكن عدها حجة إلى الحد الذي ذكره القدماء، ومرد ذلك يعود إلى أنها قليلة وغير كافية للتقعيد النحوي، ومن خلال المقارنة بين الاستعمال الوارد في كتاب سيبويه، والاستعمال الذي قِبَله النحاة من بعده، نجد أن بينهما فرقاً كبيـراً، فقد استشهد سيبويه باستعمالات (26 قبيلة) مثّلها (231) شاعراً مـنهم ثمـانٍ مـن شواعر العرب ( الجبوري، 1990م ) والبقية شعراء، لا يوجد بينهم من المولـدين إلا ثلاثة يدور شك كبير حول نسبة بعض الأمثلة الاستعمالية إلـيهم. ويظهـر لـي أن الجبوري غير محِق فيما ذهب إليه، فيما يتّصل بعدد القبائل، لا سيما أن ما عده منها قبيلة مستقلة ربما يكون جزءاً من قبيلة، على أن القولَ في عدد القبائل يحتاج إلـى دراسة دقيقة تُفَصـل أمرها وتُصنـفُها؛ ليتبيـن للدارس الأصول منها والفروع .

في حين أن العلماء الذين جاءوا من بعده قد أجازوا الاستشهاد باسـتعمالات سـت قبائـل فقـط، قـال الـسيوطي(1988م، ص ص44- 45، 1986م، ج2/ص ص211، 212،الفارابي،1970م، ص147).

": قال أبو نصر الفارابي،339هـ ، في كتابه المـسمى بـ ـ "

الألفاظ والحروف":" كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفـصح مـن الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مـسموعاً وإبانـة



عما في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربيـة وبهـم اُقـتُـدِي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هي: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اُتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لَخَم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقِبط، ولا من قُضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تَغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أَزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم ".

ولا يخلو كثير من كتب النحو من الحديث عن هذا النص وأهميته في الدرس النحوي، ويبدو لي أن أهميته هذه والركون إليه تكمن في أنه قد حدد المساحة الاستعمالية اللغوية التي اتفق النحاة على الاحتجاج بكلام كل من ينتمي إليها، فهي محددة زمانياً ومكانياً، وعلّة القبول والأخذ بما ورد عن أبناء هذه القبائل، هي الاطمئنان إلى عدم الاختلاط بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى التي كان لها مع العرب وغيرهم احتكاك واختلاط، وبذا فهم بعيدون – كما رأى القدماء – عن قضية التأثر والتأثير ، فأمثلتهم الاستعمالية الحية التي وثّقت للتراكيب اللغوية لا تشوبها أي شائبة، وقد قطع العلماء القول بأنها عربية خالصة. ولعل مما يؤخذ على الفارابي، أنه قد مدح لغة قريش واستلطف أهلها حتى إنه بدأ نصه بالحديث عنها وعن ميزاتها

عن القبائل الأخرى، ولكنه لم يورد لها ذكراً عند حديثه عـن اسـتعمالات القبائـل الستة، وقد "وضع البصـريون ـ خاصة ـ مقياساً للفصاحة، وهو الانعزال وعدم الاختلاط، وهذا المقياس نراه لا ينطبق على لغة قريش التي أجمعوا على أنهـا أفـصح لغـات العـرب". (حسانين، 1996م، ص19 ).

أما نظرة العلماء إلى لغة قريش على أنها أفضل لغة، فقد حكم عليهـا بأنهـا نظرة خاطئة، لا سيما أن" اللغة ظاهرة اجتماعية يتميز بها كل مجتمع إنـساني،.. واللغـة تطورت بتطور الإنسان ذاته، ونمت بنمو حضاراته. وليس هناك من مبرر للمفاضلة بين لغـة وأخرى". ( فريحة، 1955م،ص ص72 – 73).

ولما رصد العلماء الأوائل الأمثلة الاستعمالية، قاموا باستقرائها وإحـصائها، قاموا بدراستها. فوجدوا عدداً منها قد اتفق وتشابهت تراكيبه، فبنـوا عليـه قاعـدة نحوية، ثم وجدوا عدداً آخر غير متّفق فقبلوه دون أي تردد، ولكنهم نعتـوه نعوتـاً، منها : شاذ، ونادر، وقليل، وضعيف، ورديء، ولغة،...، على أن كل مثال وقع تحت أي من هذه النعوت لم يقبل القياس عليه قطّ، ثم إن من هذه الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل ما كان ظاهرةً عامةً بالنسبة لكل القبائل العربية التـي يحـتَج باستعمالاتها ومنها ـ أيضا ـ ما كان خاصاً بقبيلة من القبائل، وإذا كان العلمـاء ـ وبناء على الاستعمال اللغوي ـ قد أجازوا القياس على ما كان ظاهرةً عامةً لدى القبائل ؟ فما قولهم فيما كان ظاهرة خاصة ؟ لقد كانت الاستعمالات التـي تميـزت بالصفة الخاصة مهرباً لكثير من العلماء الذين كانوا مفتونين بالتأويل، فكتب النحـاة القدماء مليئة بقولهم: وهذه لغة لقبيلة كذا. ويظهر لي أنهم يلجأون إلى القـول بهـذا كلّما سدت طريق التأويل في وجوههم. والتأويل ـ كما يبدو لي ـ يعتـري بعـض مسائله التكلف والصنعة، وهو يحمل النصوص ما لا تحتمل، أو ربما ما لم يـذهب إليه صاحب النص.

أما عن استعمالات سيبويه التي سمعها من شيوخه أو ممن كان يثق بعربيتهم، أو ممن هم عنده ثقاة، فقد ذكر أنه لم يترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلـة علـى مستوى البنى الصرفية، قال أبو جعفر:" وحدثني علي بن سليمان قال: حدثنـي محمد بـن يزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة، تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجـدوه

ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة: منها الهنْدِلِع، وهي بقْلةٌ. والدرداقِس، وهو عظْم في القفـا. وشَمنْصِير، وهي اسم أرض" ( سيبويه، 1983م، ج1/ص7).

وبعد، فأهمية الأمثلة الاستعمالية تكمن في أنها الأدلة التي يستدل بها النحوي على صحة القاعدة، ثم إن استعمال هذه الأمثلة يعد من أسباب حفظ النماذج اللغويـة سواء كانت كلاما نثرياً أم شعراً أم أمثالاً مـسكوكة، والملاحـظ أن هـذه الأمثلـة الاستعمالية الحية منها ما أخذ جانباً كبيراً من الدراسة والتحليل، في حين منها ما لم يكن كذلك، ولعل مرد ذلك إلى أنها متفق عليها بين النحاة، وليس في دلالة مفرداتها ومعانيها وتراكيبها ما يدعو إلى الخلاف والفرقة.

## 4.1 معنى الانحراف عن الأصل وفائدته في الدرس النّحوي والتقعيد :

ليس بين المعجمات العربية خلاف حول مدلول لفظة الانحراف، فهي متفقـة على معان عدة، يقول ابن فارس (395 هـ) الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول : حد الشّيءِ، والعدول، وتقدير الشيء...،قال: والأصل الثاني: الانحراف عن الشّيء. يقـال: انْحـرفَ عنـه ينْحرفُ انْحِرافاً. وحرفْتُه أنا عنه، أي عدلْتُ به عنه. ولذلك يقال محارفٌ،وهو الذي لا يـصيب خيراً من وجهٍ توجه له وذلك كتحريف الكلام وهو عدلُه عن جِهـتِه. قال تعـالى:" يحرفُـون الكَلِم عن مواضِعِهِ"سورة النّساء، 46. ( 1990م، ج2/ص ص42-43 ، حرفَ ). وقـ ـ ـيل" الانْحِرافُ " وحرفَ الشّيء يحرفُ حرفَـاً وانْحرفَ وتَحرفَ واحـرورفَ: عـدلَ. الأزهـري. وتَحريفُ الكَلِمِ عن مواضِعِهِ: تَغْيِيره، والانْحِرافُ عن الشّيءِ وهو الميلُ عنه".( ابـن منظـور، 1999م، ج3/ص ص127ـ131، حرفَ). إذاً، من معاني الانحراف في اللغة: الميـلُ، والعدلُ، والتّغيير، أمـا في الاصطلاح، فقيل:" ( Declination ) في اللغة الميل إلـى الحرف أي" الطرف". ( التهانوي، 1996م، ج1/ص 276 ).

ويستعمل التحويليون مصطلح (Ungrammatical) المترجم إلى غير الصحيح نحوياً، وهو يستعمل عند المعاصرين بالإشارة إلى الخروج عن القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة. ( Leech: A linguistic Guide to English Poetry P. 36). وغير الصحيح عند المعاصرين له مفاهيم، منها:" An utterance is said to be ungrammatical when it does comply with the more phological and syntactic conventions of the language". (Hurtmann and Stork: Dictionary of language and linguistics, p.244).

وفي اللغة العربية نماذج وتراكيب نحوية صحيحة، حكم على صحتها من خلال تكرارها في الاستعمال اللغوي، وقد جاء هذا الحكم– أيضا– من خلال الاستقراء الذي نعت بالقصور الذي تأتّى من الظروف الشاقة التي كان يعاني منها أولئك النفر الذين قاموا بجمع ما تيسر لهم من شواهد لغوية أحيطت بشروط حكم عليها بأنها قسرية؛ لأنها استبعدت كثيراً من الاستعمالات بحجة القرب والجوار من أناس ليسوا عرباً أو أنهم عرب خالط ألسنتهم التأثر بسبب الاحتكاك بغيرهم من أبناء الأمم غير العربية.

لقد أدت هذه الظروف إلى وجود نماذج ( قوالب) صحيحة، في حين أوجدت – أيضا- نماذج ( قوالب) غير صحيحة، والمعيار في الصحة أو عدمها هو الشّيوع والكثرة، وهذا يؤكّد أن النموذج النحوي للغة ما شيء، واللغة نفسها شيء آخر، ويمكن القول: إن تلك الأمثلة الاستعمالية التي عدت منحرفة عن الأصل النحوي في أعراف النحاة، ما هي إلا حال ثبات (Static ) أي من حالات اللغة التي لا تختلف عن تلك الحالات التي جاءت عليها تلك الأمثلة الاستعمالية التي عدت من خلال شيوع هذه الاستعمالات وكثرتها من خلال انتشارها وكثرة ورودها أقام النحاة قواعدهم.

ولما كانت أكثر الأمثلة الاستعمالية في كتاب سيبويه من الشعر، فقد كان طبيعياً أن يكون ورود الانحراف فيها أكثر من وروده في غيرها من الأمثلة:" والمثال الشعري ذو سمات نحوية أخص من سمات المثال النثري تبعاً لضيق دائرة الدرجة النحوية التي يقدمها التلاؤم المعنوي، ثم إن الشعراء يعيشون في عالم يختلف عن العالم الذي يعيش فيه الناس، فهم يخلقون لأنفسهم آفاقاً تكثر فيها الأشكال والألوان والأصوات، وهي آفاق محسوسة ليس فيها شيء من التجريد الذي يستوجب جهد الذهن في الحقيقة وجوهرها، ولهم في

عالمهم لغة خاصة". ( المختون، 1987م، ص76 ). وقد يحلو للشاعر أن يرتكب الضرورة؛ لأنه يجدها مسعِفةً له في التعبير عن تجربته الشعرية بشكل أوضح وأكمل، وهو في حال يمكنه الاستغناء عنها بالتزام ما هو مألوف ". ( زياد، 1994م، ص54 ). وفي ذلك يقول ابن جني، 392 هـ:" إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة؛ أُنْساً بها ( واعتياداً لها )، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها". ( ابن جني، د.ت، ج3/ ص ص303 – 304 ).

## 5.1 الأصل النحوي ( Original Grammer ) :

لما كانت مفردة الأصل من مفردات عنوان هذه الدراسة ، فقد رأيت أن أذكر شيئاً مما ذكرته معاجم اللغة عنها، فقد ذكروا أن :" الأَصلُ : أَسفَلُ كُل شيءٍ، وجمعه أُصولٌ، لا يكسر على غير ذلك،..، ويقال: استأصلَتْ هذه الشّجرةُ أي ثَبتَ أَصلُها. وأَصلَ الشّيء: قَتَلَه عِلْماً فَعرفَ أَصلَه، ورجلٌ أَصِيلٌ، ثابتُ الرأي عاقلٌ، وقولهم لا أَصلَ له ولا فَصلَ؛ الأَصلُ: الحسب والفَصلُ اللسان ".(ابن منظور، 1999م، ج1/ ص ص155 ـ 156، أَصلَ).

أما في الاصطلاح:" فالأصل: بفتح الأول وسكون الصاد المهملة في اللغة ما يبتَنَى عليه غَيره من حيث إنّه يبتَنَى عليه غيره،..وقيل: الأصل المحتاج إليه والفرع المحتاج،.. والأصل: الحقيقة". ( التهانوي، 1996م، 1ج/ ص213 ).

يفهم من النّص اللّغوي والتعريف الاصطلاحي اتصال قضية الفرع بقضية الأصل، إذ الأصل هو الأول والبداية، ولعل هذا يفهم من دلالات الأصل على: الأسفل، والثبات والحسب، والابتناء،..

وقد قامت مسائل النحو وقواعده على مقاييس وثيقة، وأسس ثابتة، وأصول متينة، عرفت بأصول النحو، التي هي" أدلته التي تفرعت عنها فصوله وفروعه". ( ابن الأنباري، 1963م، ص 27 ). وأصول النّحو:" علم يبحث فيه عن أولية النّحو الإجمالية من حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل". ( السيوطي، 1988م، ص 21 ). أما الأدلّة فأهمها:" السماع، أو النّقل، وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنّقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة ". ( ابن الأنباري، 1963م، ص ص 30- 31 ، وانظر، حسانين،1996م، ص 15 ). وينقسم النقل إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر، فلغة القرآن الكريم، وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة

النحو يفيد العلم، وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يؤخذ فيـه شـرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به". ( ابن الأنبـاري، 1963م، ص ص 83-84). والـسماع محصور بثلاثة مصادر، وهي: القرآن الكريم، والحديث الشّريف، وكلام العرب.

### 6.1 الأمثلة الاستعمالية:

لما انتهى العلماء الأوائل من جمع ما أمكنهم جمعه من المادة اللغوية (الاستعمال) وجِد أنّها تقع فيما يأتي:

أوّلاً: الشّعر والرّجز

**ثانياً: النثر،** ويقع تحته ما يأتي:

أ- القرآن الكريم، وقراءاته.

ب- الحديث النّبوي الشّريف.

ج- الكلام العربي النّثري ( الأمثال والحكم والخطب والرسائل).

**أولاً: الشّعر والرجز:**

ولقد رأيت أن أبدأ بالحديث عن الشعر قبل النماذج الاستعمالية الأخـرى لـسبب واحد، وهو أن الشعر قد وجد قبلها، ثم إن الاهتمام بالشعر قديم، وهو ديوانهم الذي سجل أمجادهم وأحسابهم، فقد ذكر أن سيدنا عمر رضي ا عنه قال:" يا أيها النّـاس، عليكم بديوانكم لا تَضِلّوا. قالوا: وما ديواننا ؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم". (القُرطبي، 1372هـ ،ج10/ص111، الأسد، 1988م، ص152). وكان الـصحابة رضوان ا عليهم يستعملون أشعار العرب في تفسير ما ينغلق عليهم مـن القـرآن الكريم، يقول ابن عباس:" إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالْتَمِسوه في الـشّعر، فـإن الشّعر ديوان العرب". ( السيوطي، 1986م، ج2/ ص 302 ). والاهتمام بالشّعر قديم، ولكنه كان في بعض القضايا، إلا أن أمره قد توسع فأصبح مادة الاستشهاد فـي القـضايا اللغوية، و صار مدار الجواز والمنع يدور في فلكه، ولعلّ من أسباب هذا الخلاف أن النّحاة قد قيدوا ما عرفَ بعصور الاحتجاج بقيود أدت إلى قبول بعض الـشعر فـي حين رفضت كثيراً منه مع أن أصحابه يشهد لهم بالفصاحة وجزالة القـول؛ ومـرد ذلك إلى أنّهم لم يكونوا ينتمون إلى الفترة الزمنية التي حددها النّحاة، وقد نُعِتَ تحديد

عصر الاحتجاج بأنّه متشدد حتّى إن بعض الدارسين قد نعته بـ" دكتاتوريـة الزمـان والمكان". (أنيس، 1975م، ص 36 ، عيد، 1988م، ص 190 ). ويذْكر:" أن ركون الـشعراء إلى الشعر ـ في حقيقته ـ بحث عن لغة مثالية منتقاة يطمئنون إلى دراستـها".( عيد، 1988م، ص190). ومن المعاصرين من رفض البحث في اللغة القديمة المثالية ووصفه بأنـه عبث في عبث وأنه فرض خيالي لا قيمة له، إذ يجب أن نسلم بالتغيير؛ لأنه حتمي، ويجب ألا نستسلم للبكاء على العصر الذّهبي فإنه لا وجود لـه". (فنـدريس، 1950م، ص419 ). ولقد حظي الشعر القديم بمكانة رفيعة عند العرب، ثم إنه تمتع بقدسية لـم يحظ بها غيره حتى من شعر العصور التي تلت زمن الاحتجاج النحوي، وقد علـل ذلك ابن رشيق، 456 هـ ، بقوله:" وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلـى الـشاهد، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولدون". (1981، ج1/ ص91).

ولقد فَصلَ النحاة بين الشعر والنثر، ويذكر أن أول من نادى بالفصل بينهما في استنباط أحكام اللغة، هو السبكي. ( أنيس، 1975م، 321 ، وانظـر، حـسانين، 1996م، ص87).

فالشعر ديوان العرب، وسجل وقائع حياتهم، وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم، ومنتهى حكمهـم، بـه يأخـذون وإليـه يـصيرون". (ابـن سـلاّم،ج 1/ص24). وقال يونس بن حبيب:" قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير". (ابن سلاّم، د.ت، ج1/ص25، ابن جنـي، د.ت، ج1/ ص ص386- 387، السيوطي، 1988م، ص50). وقال ابن سلاّم:" قـال ابـن عون عن ابن سيرين، قال: قال عمر بن الخطاب: كان الشعر علم قومٍ لم يكن لهم علـم أصـح منه". (ابن سلاّم، د.ت، ج1/ص 24). ويلْحظُ على العلماء النحاة أنهم قد غلـب الـشعر على أمثلتهم، وقد التمس أنيس العذر للنحاة في اعتمادهم على الشعر وحده في التقعيد بقوله:" إن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وإن تَذَكر المنظوم أيسر من تَذَكر المنثـور، وإن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي مـن النثـر". (أنـيس، 1975م، ص321 ، وانظر، حسانين، 1996م، ص 86). ويظهر لي أن أنيس قد جانبه الـصواب فيما ذهب إليه؛ لأنه إن صدق ما قاله عن النثر، فإنه لا يمكن أن يصدق على القرآن الكريم الذي تضفي عليه قدسيته ما يجعله في مأمن من التبديل، زيادة على أن حفظه

وتَذَكره أيسر من حفظ الشعر وأدق.

ويذْكر أن الأمثلة الاستعمالية الشعرية قد أُحيطت بـشروط وقيـود صـارمة اهتمت بالرواية اهتماماً كبيراً ووثّقت لها، ويمكن القول: إن مرد ذلك عندهم الـصلةّ بين التوثيق والنّسبة وقيمة الشّاهد، وقد أدى التّعدد فـي روايـة الأمثلـة النّحويـة وبخاصة الشّعر إلى التوسع في ضروب الاستعمال اللغوي". ( الـدنّاع، 1996، ص7). على أن معرفة الرواية الحقيقية التي وردت على لسان الشاعر أمر صعب؛ لأن تلك الرواية كانت تعتمد على المشافهة، والمعروف أن المشافهة موطن تغييـر وتبـديل حتى على الشاعر نفسه، إذ يمكن أن يقرأ شاعر بيتاً من الشعر في قصيدة ويـضع مفردة مكان مفردة دون أن يلحق ذلك أثراً في الوزن، ولعل هذا مما جعـل علمـاء اللغة يقْبلُون كلّ ما يرد عن راوٍ ثقة، حتّى وإن اختلفت الرواية بين أولئـك الـرواة وتعددت." ويذْكر أن الرواة واللغويين أنفسهم لم يكونوا في بعـض الأحيـان فـوق مـستوى الشبهات، فقد كان الرواة يأخذون من كلام العرب ما وافق هدفهم ويتركون منه مـا لا يعجـب الناس في الحاضرة". (حسان، 1980م، ص83). ويظهر لي أن للاختلاف فـي الروايـة والصناعة النحوية الناشئة بسبب التقدير أثراً في الخلاف النحوي بين النحـاة علـى اختلاف مذاهبهم، وليس أدل على ذلك من وجود كتاب الإنصاف للأنباري وغيـره من الكتب التي ذكرت المسائل الخلافية.

ويعد سيبويه من أوائل النحاة الذين قَبِلُوا رواياتٍ متعددةً عند رواة ثـقات؛ لذلك وجِد في كتابه أبيات متعددة الرواية، وهذا ما دفع بعض القـدماء والمتـأخرين للأخذ عليه، بل تغليطه – أحياناً– وتخطئته. وأرى أن تخطئته ضرب من المجازفة، لا سيما أن الروايات التي ذكرها، ما هي إلاّ أمثلة استعمالية حية، مثّـلتْ واقعـاً لُغوياً صحيحاً لا افتراضياً.

### 7.1 الضرورة الشعرية:

يعد موضوع الضرورة الشعرية من الموضوعات المهمة في اللغة، ولـذا فقـد

تعرض له عدد من العلماء وتناولوه بالدراسة المستقلة، ولما كان أمر الضرورة الشعرية مهماً إذ عللت كثير من مسائل الانحراف بأنها ضرورة، فقد رأيت أنه لا بد من إيراد حديث ولو موجز عنها؛ للوقوف على دورها في قبول كثير من المخالفات اللغوية، فقد أُلفت فيها المؤلفات، نذكر منها:

1. ضرورة الشعر: المبرد، 286 هـ. وقد ذكره ابن النّديم، 385هـ، في الفهرست. ( 1985م، ص 121).
2. ضرورة الشاعر، وقد نسب إلى ابن جني 392هـ.
3. ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس اللغوي 395 هـ.
4. ضرائر الشعر" أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة" القزاز القيرواني 206 هـ.
5. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، 663 هـ.
6. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: الآلوسي. 1857م.
7. موارد البصائر لفرائد الضرائر، الشيخ محمد سليم بن حسين، 1138 هـ. ويذْكر أنه يفوق كتابي القزاز و الآلوسي حجماً وموضوعات. (القزاز القيرواني، 1972م، ص 8 "من كلام المحقّق" ).

وقد جمع أحمد تيمور الضرورات الشعرية في المعاني في كتابه أوهام شعراء العرب في المعاني، وقد نشرته لجنة إحياء آثاره". ( السابق،1972، ص9).

ثم إن ابن رشيق ( 1981م). قد كتب عن الضرورة ، وكذلك فعل القرطاجني (1966)، والسبكي (2003م ). أما الدراسات المعاصرة فهي كثيرة، وقد رأيت أن أذكر منها:

1. الضرورة عند النحويين: محمد عبدالحميد سعد،(1976م).
2. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: إبراهيم صالح الحندود،1421هـ.
3. الضرورة الشعرية، دراسة نقدية لغوية: عبدالوهاب محمد العدواني، 1410هـ
4. القرآن والضرورة الشعرية: أحمد مكي الأنصاري، 1420هـ.

5. نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: محمد خير الحلواني، 1980م.

6. الضرورة الشعرية في النحو العربي: محمد حماسة عبداللطيف، 1979م.

7. الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي: عبدالعال شاهين، 1983م.

8. الضرورة الشعرية: دراسة أسلوبية: السيد إبراهيم محمد، (د.ت).

9. سيبويه والضرورة الشعرية: حسن إبراهيم حسن، 1983م.

وتكاد تلتقي دراسات الضرورة عند القدماء والمحدثين التقاء تاماً، حتى إن الأمثلة الاستعمالية التي تغشّتها الضرورة هي نفسها عندهم جميعاً. أما ما ورد في المعاجم عن معنى الضرورة من حيث اللغة والاصطلاح، فقد قيل:

الضرورة في اللغة:" الحاجةُ، كالضارورة و الضارور، والضاروراء، و الضرائر: المحاويج، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء، ورجل ذو ضارورة أي: ذُو حاجةٍ، وقد اضطُر إلى الشيءِ أُلْجِئَ إليه". ( ابن منظور، 1999م، ج8/ ص ص44 - 49، ضرر، الفيروز آبادي، د.ت، ج2/ ص74، ضرر ). أما في الاصطلاح، فيرى جمهور العلماء:" أنها ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أو وقع في النثر للتناسب أو السجع على خلاف ذلك ". ( السيوطي، 1977م،ج5/ ص332، سعد، 1976م، ص150). وهذا الرأي هو المختار".( البغدادي، د.ت، ج1/ ص 14، ج3/ ص535، والآلوسي، د.ت، ص6). وقد سماها ابن رشيق بـ"باب الرخص في الشعر".(1981م، ج2/ ص269 ). وسميت بـ" من جوازات الشعر".( المرزباني، 1995م، ص122).

وقال صاحب التعريفات:" الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا دفع له". ( الجرجاني،1986، ص78). وإذا كان للضرورة مؤيدون من العلماء، فإن لها معارضين، فابن فارس ينكر ما يعرف بالضرورة الشعرية، إذ يقول:" ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز.. وما جعل الله الشعراء معصومين، يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أَبَتْه العربية وأصولها فمردود. بلى للشاعر إذا لم يطّرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً". (ابن فارس،1993م، ص ص367-368 ، وانظر، السيوطي، 1986م، ج2/ ص498 ).

ويبدو لي أن موقف العلماء من الضرورات الشعرية في بداية الأمر لم يكن مؤيداً لمخالفات الشعراء، وبخاصة في بدايات الوقوف على الاستعمال اللغوي

ومادته التي جمعت؛ لأنهم كانوا يغَلبون القاعدة و العرف اللّغوي السائد مع الالتزام بحدودهما دون التنبه إلى ضرورات التعبير الشعري أو إلى أسـرار الـنظم الفنـي الخاصة به". ( القزاز القيرواني، 1972م، ص15 ).

إذاً، الضرورة الشعرية هي مخالفة وخرق لقواعد اللغة، وقـد قبلـت هـذه المخالفة وعلّلت" بأن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره وأنغام قوافيه، فيقع فـي هذه الأخطاء عن غير شعور منه". ( السيوطي، 1985م، ج2/ ص ص200ـ 203، السيوطي، 1988م، ص12، البغدادي، د.ت، ج1/ ص4، ابن فارس اللغـوي،1979م، ص24). ويـرى السامرائي ( 1971م، ص63 ):" أن الشاعر مضطر أن يسلك من السبل كل شاق بـسبب مـن إقامة الوزن،.. وعلى ذلك فإن الشعر لا يمكن أن يكون شواهد لغوية، وربما كان بسبب ذلك أننا نجد جميع العيوب التي تقدح في الفصاحة من الشواهد الشعرية". ويذْكر أن " لحالـة الـوزن الإيقاعي قيمة كبيرة في تغيير الصيغ والتراكيب، وهي حالة لا تختص بالشعر وحده، وهي حالة موجودة في الشعر وفي النثر على حد سواء".(الجنابي، 1984، ص273). ولقـد ظهـر أن تَجوز النحاة في الشعر ضرورة قد أدى بالضرورة إلى أن تكون قد تعدت من كونها ضرورة إلى أن تكون أصلاً يقاس عليه.

تعرض سيبويه للضرورة الشعرية في ثلاثة أبواب، وقد جاءت متفرقة فـي الكتاب، قال:" هذا باب ما يحتمل من الشعر" ( سـيبويه، ج1/ ص26). وقال في الموضـع الثاني:" هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً".( السابق،ج2/ ص269). وقال في الموضع الثالث:" هذا باب ما يجوز في الشعر من أيا ولا يجوز في الكلام". ( السابق،ج2/ ص362). ولا يظهر في كتاب سيبويه مفهوم للضرورة الشعرية، حتى إن الكتب التي تخصصت في دراسته: قديمها وحديثها، لا تورد مفهوماً للضرورة خاصاً بـسيبويه، ولكن يمكن القول ـ اتكاء على استنتاجات الدارسين ـ .

الضرورة، هي التي تقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لا.

الضرورة هي التي لا مندوحة للشاعر عنها في أي وقت من الأوقات، وقد جاء هذا المفهوم بعد أن قيل بجواز الضرورة للشاعر عند وقت قول الشعر فقط وليس في كل الأوقات.والضرورة، هي:" التي لا مندوحة للشاعر عنها وقت الإنشاء، وهذا ما يؤخذ من كلام سيبويه، وتابعه فيه العلماء أبو حيان وابن مالك. ولعل تقصير سيبويه في شرح مفهوم

الضرورة وتفصيل مواطنها لم يعجب السيرافي الذي شرح الكتاب فدفعه إلى أن يفرد مؤلفاً خاصاً بالضرورة الشعرية إذ تعقب هذه الضرورات وأفاض في شرحها ومناقشة أحكامها والاستشهاد بها". ( السيرافي، 1985، ص 5 " من كلام المحقّق" ).

يلقانا في كتاب سيبويه عدد من الأمثلة الاستعمالية الـشعرية التـي تغـشّتها مسألة الضرورة، وقد بلغت ( 116) بيتاً. وهي عنده ليست شيئاً مبتدعاً وإنما هـي نوع من التراكيب التي يضطر إليها الشاعر في سياق العمل الأدبي وهناك علاقـة بين هذه الضرورة وبين ما يستخدم في الكلام النثري". (جمعة،1980م، ص ص 506 ، 507 ). ويقول سيبويه: " وليس شيء يضطرون، إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً". ( سيبويه، ج1/ ص32 ، ابن فارس، 1979م، ص 48). فالشاعر لا يخرج عما عليـه الاسـتعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلاّ لِيبلُغَ بالتعبير مستوى آخر من مـستويات الاسـتعمال الواقعة في اللغة، أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغـة لا يتجاوزهـا". ( ابـن عصفور، 1980م، ص13).

وإذا كان سيبويه قد أجاز في الشعر ما لا يجيز في النثر بسبب الـضرورة، فإن في اللغة استعمالات لم ترد حتى في الشعر، ومثال ذلك:" لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر شاعر، ولا نعلم هذا جاء في الشعر ألبـــــته". ( سيبويه، ج3/ص101 ). ولقد وجد كثير من النحاة في خصوصية لغة الشعر تفـسيراً لكثير من المخالفات النحوية ، على الرغم من وجود شعراء كـانوا ممـن تمكـث قصائدهم حولاً كاملاً حتى تظهر، فإذا كان الأمر كذلك، فكيف تُقْبلُ بعـض أبياتهـا شواهد شعرية وقد اعترتها الصنعة والتكلف، وابتعدت عن الإلهام والإبداع، لا سيما أن بعض العلماء قد أجاز الضرورة في وقت الإنشاد فقط، ولم لـم تنعـت بالخطـأ والانحراف بدلاً من قولهم ضرورة شعرية ؟.

ويبدو لي أن مفردة الضرورة التي تسود معظم الدراسـات اللغويـة مفـردة تحمل معنى العجز، ثم إن الشاعر ليس له تلك الحرية التي يتمتع بها الناثر، ومـرد ذلك إلى ما يفْرض عليه من قيود الوزن والقافية، وليس خافياً على أحد أثـر هـذه القيود على الشاعر، ولعلها من أسباب وجود ظاهرة الضرورة، واضطرار العلماء إلى الأخذ بها حتى ولو كانت سبباً في الانحراف عن الأصل النحوي، ثم إن الجهـد

الذي يبذله الشاعر عند ولادة القصيدة، يختلف تماماً عن ذلك الجهـد الـذي يبذلـه الناثر.

ولقد اقتصر على الشعر وحده. حتى قيل: إن هذا الاقتصار:" خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخـضع لأحكـام الوزن والقافية خضوعاً تاماً واضحاً، فليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر، ولا نعني أن للشعر نظاماً يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر أو تأليفاً خاصاً لا يمت إلى تأليف النثر، ولكننا نعني أن للشاعر في التحلل من كثير من القيود حرية حرمها الناثر. (المخزومي ، 1958م، ص 328، حسانين، 1996م، ص86 ).

لقد كانت فكرة الضرورة الشعرية ، هي:" التعلّة التي يركن إليها النحـاة حـين لا تتفق لغة الشعر مع ما تفرضه القواعد المستخلصة من كلٍ من الشعر والنثر" ( عيـد، 1988م، ص 196 ).

وينظر بعض الدارسين إلى الضرورة على أنها شكل من أشكال الترخّص في القواعد النحوية إذ يقول:" ولعل مسألة الاضطرار هي مما جعل الشعر يحظى بالتسامح في الميل عن الأصل أكثر من اختيار الكلام والسعة" (الأنباري، د.ت، ج2/ ص547 ). على أنـه يذكر أن:" ما جاء لضرورة شعر أو لإقامة وزن أو قافيـة فـلا حجـة فيـه". ( الـسابق، ج 2/ص629 ). ومن الدارسين من يؤيد الضرورة بمقدار، فابن يعيش يقول ما مؤداه أن ما يثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة". ( ابن يعـيش، د.ت ، ج7/ص 133). وإلـى هذا ذهب الرضي أيضاً، فقال:" مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجـة " . ( الرضـي، د.ت، ج1/ص ص 31-32 ).

ويرى الدرس الحديث أن الضرورة:" ليست في كثير من الأحيان، إلا أخطاء غيـر شعورية في اللغة، وخروجاً على النظام المألوف في العربية، شـعرها ونثرهـا؛ بـدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة، في الشعر والنثر على سواءٍ". ( عبد التواب، 1987، ص163). ولقد ذكر القدماء وبعض المحدثين أن الضرورة خاصـة بالشعر وحده، في حـين تبين أنها قد تَرد في سعة الكلام واختياره بغض النظر عن نوعه، أقرآن أم غيـره، ولعل من الأمثلة على ذلك، ما ورد في القرآن من أجل توافق الفواصـل القرآنيـة، مثل قوله سبحانه:" وتظنون با الظنونا". سورة الأحزاب،10، وقوله:" فأضـلونا الـسبيلا". سورة الأحزاب، 67، فزيادة الألف في " الظنونا" و"السبيلا". بمنزلة زيادة الألف في الشعر على

جهة الإطلاق. (ابن عصفور، 1980، ص 14) .

والضرورة مع ما تعرضت له من نقد أو تأييد، فلغة الشعراء لا بد مـن أن تكون الضرورة فيها مستساغة في الذوق البلاغي، ولا يكفي أن تكون جـائزة فـي القواعد اللغوية والنحوية .

## 8.1 القرآن الكريم وقراءاته:

كان لآيات القرآن الكريم وقراءاتها حضور في الأمثلـة الاسـتعمالية فـي الكتاب، إلا أنها ـ مقارنة بالشعر ـ كانت قليلة إذ بلغ ما ورد منهـا فـي الكتـاب ( 409) آيات فقط. وقد اعتمد سيبويه عليها في الاستدلال على قواعده. ويرى بعض العلماء أن:" النصوص اللغوية أقوى في الاستشهاد على قواعد النحو من القـرآن الكـريم ".( مكرم، د.ت، ص24).

ويبدو لي أن في هذا شيئاً من التّجوز؛ لأن القرآن والنصوص اللغوية، هي أمثلة استعملتها العرب، ثم إنها قد جاءت على وفـق مـا اسـتعملوا، فالنـصوص مستعملة في مختلف نواحي حياة العرب، والقرآن منزل على لغات العرب وكلامها، فتراكيبه شائعة عندهم معروفة، وورودها فيه دليل للعرب وحجـة علـى أفـضلية الاستعمال ودقته، ثم إن القرآن ليس من الشعر في شيء أبدا، إذا قارنّـاه بالـشعر كنوع من أنواع الأمثلة الاستعمالية، فكما إن للشعر خصوصية فللقرآن خـصوصية غير خصوصية الشعر، لاسيما أنه يعالج أمور عقيدة، والأمثلة القرآنية التي تعد مادة لغوية كأي مادة أخرى لغوية من غير القرآن الكريم، تخضع في الاستعمال اللغـوي والعرف إلى ما تخضع له الأمثلة الأخرى إلا أنه لا يرقى إلى مرتبتهـا أي مثـال آخر، وفي ذلك قيل:" لغة القرآن أعرب وأقوى في الحجة مـن الـشعر". ( الفـراء، 1980، ج1/ص14 ). والمتتبع لسيبويه يجد أنه يستشهد بالمثال القرآني إجلالاً له وكان يضعه في المرتبة الأولى" لأنه أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل". (عيد، 1988م، ص 31). ولما كان النحاة البصريون لا يخضعون القرآن كمادة في التقعيد النحوي، فقـد قيـل:" إن المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجين بالقراءة كما فعل الكوفيـون، لا أن يضعـفوا قراءة متواترة يرويها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول ا

صلى ا  علية وسلم". ( مصطفى، 1955م، ص ص 32، 43) والقرآن، لغةً: مصدر مـرادف للقراءة. قال تعالى:" إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتّبع قرآنه". سورة القيامة،17،18. وقـد نقل هذا المعنى المصدري وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي صلى ا  عليه وسلم من باب إطلاق المصدر على مفعوله". ( الزرقـاني، 2001م، ج1/ص26 ). والقرآن وقراءاتـه حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد – صلى ا  علية وسـلم- للبيان والإعجاز، "والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتهـا من تخفيف  وتثقيل وغيرهما".(الزركشي، 1972م، ج1/ص318 ). ويرى جمهور العلمـاء أن القراءة تُتبع ولا يجوز مخالفتها، قال الأصمعي:" سمعت أبا عمرو بن العلاء يقـول": لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلاّ بما قد قرىء به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كـذا ". (ابـن مجاهد، د.ت، ص 48). وقال أبو علي الفارسي:" وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخـذهم بـه؛ لأن القـراءة سنة".( الفارسي،  1983م، ج1/ص29 ).

لقد اشترط القراء لصحة القراءة ثلاثة شروط، فقيل:" وكل ما صح سنده واستقام من جهة العربية و وافق لفظه خط الإمام( مصحف عثمان) فهو من السبع المنـصوص عليهـا، ولو رواه سبعون ألفا مجتمعين أو متفرقين، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة، ولا يقرأ بشيء من الشواذ، و إنما يذكر من الشواذ ليكون دليلا علـى حـسب المدلول عليه أو مرجحاً".( الزركشي، 1972م، ج1/ص 331).  وقال السيوطي :" أما القرآن فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذّاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفاً بـل ولـو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليـه".( 1988، ص ص 36 ، 37). ولقد "انقسم علماء النحو فيما يخص الاستشهاد بالقراءات القرآنيـة إلـى ثـلاث فئـات: الأولى: حاولوا أن يخضعوا النص القرآني لقواعدهم، بل إن بعضهم ذهب إلـى اتّهـام القـراء الثّقات باللّحن إذا لم تستقم قراءتهم مع القاعدة.".(الجارحي،1990م، ص12). كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيـة وينـسبونهم إلـى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فان قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعـن فيها". ( السيوطي، 1988م، ص 37). وأما الفئة الثانية، فقد كانوا رفقاء بالقراء إذ قبِلُوا القراءة المخالفة للقياس في ذلك الحرف بعينه وأن لم يجز القياس عليه. وأما الفئـة

الثالثة، فقد خضعت القاعدة عندهم للنص القرآني وأجازوا مـا وردت بـه القـراءة الصحيح سندها". (الجارحي، 1990م، ص ص12، 13).

## 9.1 الحديث النّبوي الشّريف:

الحديث في اللغة: ضد القديم، ويطلق ويراد به كل كلام يتحدث بـه وينقـل ويبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه ، وبهذا المعنـى سـمى القرآن حديثاً. قال تعالى:" ومن أصدق من ا حديثاً ". سورة النساء، 87. والحديث فـي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي – صلى ا عليه وسلم – من قول أو فعل أو تقرير أو صفة: ( القطّان، 1991م، ص24 ). وعلى الرغم من أن أحاديث الرسول صلى ا عليه وسلم نماذج من التعبير العالي، إلا أن الخلاف حول الاستشهاد بها بين مؤيـد ورافض، والعلماء في ذلك الخلاف ثلاثة أقسام: قسم لم يكترثوا بالاستشهاد به؛ لأنه مروي بالمعنى ولاستعمال الأعاجم له، ويمثل هؤلاء أبو عمرو بن العلاء وعيـسى بن عمرو والخليل والكسائي ، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الـضرير. ( السيوطي، 1988م، ص40، الحديثي، 1981م، ص30 ،الراوي ، 1936م، ص 255، عبادة، 1980م، ص157 ). ومن النحاة المتأخرين الذين رفضوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً: أبو الحسن بن الضائع، 689هـ ، وأبو حيان الأندلسي،745هـ ،". (الحديثي، 1966م، ص 430 ). وأما القسم الثاني، فهم الذين كانوا في رأيهم وسطاً, ومنهم: الـشاطبي،790هـ ـ ، وقـد جـوز الاحتجاج بالحديث الذي يثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفـة".( الـسيوطي ، 1988م، ص40 ، الحـديثي، 1974م، ص ص 61-69 ). وأما القسم الثالث، فقد أكثر من الاستشهاد بالحديث الـشريف ومنهم: ابن مالك، 672هـ ، والذي قيل عنه: إنه أول من وسع دائرة الاستشهاد به وعول عليه في إثبات القواعـد وتقريـر المـسائل". ( الـسيوطي ، 1988م، ص40). علـى أن ابـن خروف،609هـ ، قد سبق ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث، ثم جـاء ابـن هشام، 761هـ. ولقد كان أبو علي الفارسي ،377هـ، وابـن جنـي،392هـ ـ ، يتمثّلان بالحديث الشريف استئناساً به". (المغالـسة، 1979م، ص ص 42-65، ضـيف، 1968م، ص ص 263، 264 ، عبادة ، 1980م، ص163 ).

وعلى الرغم من المكانة التي يحتلها الحديث النبـوي الـشريف فـي حيـاة المسلمين إلا أنّه لم يحظ في أمثلة سيبويه الاستعمالية بالوفرة، إذ كان سـيبويه فـي الاستدلال به مقِلا، حتى إنه لم يشر إلى أنها أحاديث، ثم إن ما ورد منها لديه ليست كلها موافقة لما ذكرته كتب الحديث، وسيلحظ ذلك عند التعرض لكل حـديث وردت فيه مخالفة لقواعد النحو وأقيسته، إن شاء ا .

## 10.1 الأمثال:

### المثل لغة، واصطلاحاً:

للمثل في اللغة، عدة معانٍ، منها الـشبه، والنظيـر، والحـديث ، والمثـال ( الشعار )، والتمثيل ( تشبيه شيء بشيء )، والصفة والخبر، والعبرة، والمقـدار، والانتصاب والحذو".( ابن منظور ، 1999م، ج 13/ ص ص22-24، مثـل ). والأصـل السامي العام لهذه الكلمة يتضمن وحسب اشتقاقها، معنى المماثلة".(زلهايم، 1977 م ، ص12 ). وعن الأمثال العربية القديمة يقول ابن سلام،224هـ:" الأمثال حكمـة العـرب فـي الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها فـي المنطـق. بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفـظ وإصـابة المعنـى ، وحـسن التشبيه". (السيوطي، 1986م، ج1/ص486، و العـبودي،1979م، ج1/ص10) ويقول ابـن السكيت،244هـ:" المثل: لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلـك اللفـظ، شبهوه بالمثـال الـذي يعمـل عليـه غيـره".(الميـداني ، 1987م ، ج1/ص 6). ويقـول المبرد،210هـ ،:"هو قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه".(السابق ، ج 1/ ص5).

## 11.1 أهمية الأمثال :

للأمثال أهمية بالغة في حياة الناس، وهي تختلف عن فنون القـول الأخـرى كالشعر، إذ إنها لا تحتاج إلى مستوى عقلي محدد، بينما الشعر لـيس كـذلك فهـو يحتاج إلى عقلية لا تتوافر عند كل الناس، ثم إن المثل نثر موجز اللفـظ، وبـسيط التركيب، وسهل النطق، ولعل هذا ما يجعل تعلّقـه فـي أذهـان النـاس سـريعاً

ومستساغاً. ولأهمية المحافظة على الأمثال بدون تحريف أو تغيير قيل:" إن الأمثال لا تغير ، أي تروى ولو خالفت القواعد المألوفة في اللغة. قال الزجاجي، 337هـ،:" الأمثال قد تخرج عن القياس فتُحكى كما سمِعتْ، ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريق الأمثال". (السيوطي،1986م، ج 1/ص ص 487، 488 ). ويذكر المرزوقي، 421هـ ، أن:" المثل جملة من القول مقْتَضبة من أصلها، أو مرسلة بذاتها، فتتّسِم بالقبول، وتشتهر بالتداول، فتنقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوجِبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني فلذلك تُضرب ، وإن جهلت أسبابها التي خُرجت عليها واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشّعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام".( نقلاً عن، السيوطي،1986م، ج1/ص ص486).

ولعل كثرة المؤلفات في الأمثال عند العرب تدلّ على أهميتها ومكانتها عندهم، حتى قيل:" لقد كان جمع الأمثال ورواية الكتب المصنّفة فيها سابقاً على جمع فنون اللغة الأخرى كالشعر والخطابة، "فقد روي أن أول من جمع الأمثال ورويت عنه مجموعة هو عبيد بن شَرية، ويقال ابن سارية ويقال ابن شرية الجرهمي، بأمر من معاوية بن أبي سفيان، وقد توفي عبيد عام 70هـ ، أو قبل ذلك بقليل". (الحموي ، 1993، ج4/ص ص1581ـ 1583 ).

ويرى ابن عبدربه ، 328هـ، أن الأمثال:" وشْي الكلام، وجوهر اللفظ، وحلي المعاني والتي تخيرتها العرب، وقدمتها العجم، ونطق بها كل زمان، وعلى كل لسان، فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شيء مسيرها، ولا عم عمومها، حتى قيل: أسير من مثل".(ابن عبد ربه، 1989م، ج3/ص5). وإذا كان العلماء قد اهتموا بنسبة الشعر إلى قائليه، فقد اهتموا ـ أيضا ـ بالمثل وقائله، "إذ تعرف الأمثال في الجاهلية من نص العلماء على جاهلية المثل أو على نسبته إلى قبائل جاهلية. فمن الأمثال التي نسبت إلى قبيلة عاد:" ألحن من الجرادتين". ( العسكري،1993م ، ج2/ص224 ، الميداني،1987م، ج2/ص256 ). "وصار فلان حديث الجرادتين".( الأصفهاني،1972م، ج2/ص382 ). وكذلك تعرف الأمثال الجاهلية من الحوادث التي قيلت فيها الأمثال ، وبخاصة الأمثال التي قيلت في حرب داحس والغبراء، وحرب البسوس ،.... وحديث جذيمة الأبرش والزباء". لقد وقف النحويون من الأمثال موقفاً خاصاً، إذ تجوزوا فيها وتسامحوا في مخالفتها القاعدة النحوية على أنها تشارك النظم في بعض الجوانب إذ أجازوا فيها

من الضرورات ما أجازوا في الشعر". ( عيد ،1988م، ص172 ). وقال ابن جنّـي:" الأمثال وإن كانت منثورة، فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك، قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه". ( د.ت ، ج2/ص70 ). و:" المثل لون من ألوان التعبير، وقد كثـر استعماله وجريانه على الألسنة، ولما كان كذلك فقد كان موضع تخفيف، وهذا ما جعل التجـوز فيه يقارب ذلك التجوز في الشعر". ( إبراهيم، 1983م، ص43 ). ويذكر:" أن الأمثال لم تعد من النثر العالي الذي يقصد إليه الباحثون، لذلك لم يكـن استـشهاد النحـويين بهـا كثيـراً ". ( السامرائي، 1960م ، ص 24 ). وهذا الأمر بين واضح من خلال استقصاء مـا ورد منها في الكتاب لسيبويه ، فهي قليلة جداً إذا ما قورنت بالأمثلة الاستعمالية الأخرى إذ بلغ عدد ما ورد منها في الكتاب ( 41 ) مثلاً. ثم إن المثل قـد اكتـسب ميـزة القدسية فلم يجرؤأحد على تبديله أو محاولة التغيير في مفردة مـن مفرداتـه، وإن خالف القواعد النحوية وانحرف عن أصولها. قال المبرد:" والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها. أما الخطب والرسائل فلما كانت لا تَعـ ـلَقُ في أذهان الناس علـُوقَ الشعر والأمثال، فإن النحويين لم يعمـدوا إليهـا لإبـراز القواعد النحوية والوقوف على الأساليب العربيـة ".( الجـارحي ،1990م، ص 21 ). ( المبرد،1399هـ ، ج4/ص261 ).

## الفصل الثاني

## الإسناد

### 1.2 الإسناد:

الإسناد من مصطلحات سيبويه. ( ج2 / ص 23). إلاّ أن شيوعه عند علمـاء البلاغة، يعد أكثر من شيوعه عند غيرهم، وهو: أن يخبر في الحال أو في الأصـل بكلام أو أكثر عن كلمةٍ أخرى، على أن يكون المخبر عنه. ( المسند إليه ). أهم بـذلك الخبر في الذكر وأخص به"( العبابنـة، 1989م، ص 271). ويقع تحت هذا المـصطلح الرئيس مصطلحان آخران، وهما: المسند، والمسند إليه، أما المسند، فهو خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، المسند إليه، وهو: المبتدأ ( أو اسـم إن الناسخة وأخواتها، أو اسم كان الناسخة وأخواتها، والفاعل). ( سيبويه، ج3 / ص 32، وج 2 / ص126، والمبـرد: 1399هـــ، ج 4 / ص 126، وابـن جنـي: د.ت، ج2، ص 219، والزمخشري: د.ت، ص 180، وغيرهم).

### 2.2 الإسناد في الجملة الاسمية:

### المبتدأ والخبر:

حظي باب الابتداء بحديثٍ مفصلٍ في كتاب سيبويه، إذ قال عن المبتدأ:" كـلّ اسم ابتدِئَ لِيبنَى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكـون إلاّ بمبنـي عليـه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه." (سيبويه،126/2 ).

وبذا فقد حد سيبويه كلا من: المبتدأ والخبر، وذكر أن الحكم الإعرابي لكـل منهما، هو الرفع، ثم ذكر كلاً منهما من حيث الموقعية، فقال:" فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه". وقد ذكر المبرد أن معنى الابتداء:" التنبيه والتعرية عن العوامل غيـره، وهـو أول الكلام".(المبرد،1399هـ،ج4/ص126). ويظهر لي أن سيبويه فيمـا ذكـر يحـدد الأصل الاستعمالي لكل من المبتدأ والخبر، إذ يفهم من كلامه أن المبتـدأ يجـب أن يكون في بداية الكلام ثم يليه الخبر، على أن حال كل منهما هو الرفع، والمبتـدأ لا يستغني عن الخبر كما أن الخبر لا يستغني عن المبتدأ؛ لأن بينهما علاقـة إسـناد. والإسناد لم يحظ بحديث مفصل عند القدماء في بابٍ واحد كما فصله المحدثون الذين

تعاملوا معه على أنه نظرية مفادها أن الكلام حتى يكون تاماً مفيداً لا بد أن يتـوافر فيه مسند ومسند إليه وهو من علامات الاسم.

> "وبحث الإسناد من شأنه أن يساعد على توحيد أبـواب المرفوعـات كافّة تحت اسم العمدة، بعد أن استعصى هذا التوحيد، علـى الـذين حاولوه من أمثال: إبراهيم مصطفى بسبب سوء فهم الإسـناد الـذي استمر، من دون أن يلقى العناية اللازمة لتصحيح فهمه، في ضـوء فهم المعاني الدقيقة التي تؤديها- إن وأخواتها."(الزعبلاوي،1979م، ص891).

وقد عد خليل(1996م، ص266، بتصرف):" الإسـناد مورفيمـاً صـفرياً، فقال:"إذا كانت اللغة الإنجليزية لا تستغني عن الفعل المساعد أو المورفيم المقيد(is ) لكي يتم الإسناد بين الاسمين في قولهم: Right is might فإن اللغة العربية تستغني عن هذا المورفيم المنطوق بمورفيم صفري يدل على عملية الإسناد، كما في قولنا:الحقّ قوة، إذا أردنا أن نعبر عن قوة الحقّ". أما ابن هـشام فقـد رأى أن الإسـناد مـن علامات الاسم، فقال:وهو يعدد ميزات الاسم عن الفعل والحرف،:"الإسناد إليه، وهـو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة".(ابن هشام،1980م،ج1/ص18).

إن قانون الإسناد قانون يكاد ينطبق على جميع اللغات إذ لا بد مـن تـوافر ركني الإسناد حتى يكون الكلام صحيحاً وتاماً. ولقد ظلّ مصطلح الإسـناد معيـاراً لفهم الجملة عند النحاة. ذكر سيبويه أن الأصل الاستعمالي للمبتدأ والخبر من حيث الرتبة أن المبتدأ أولاً، ثم الخبر، فقال:"الابتداء إنّما هو خبر، وأحـسنه إذا اجتمـع نكـرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكـلام".(سـيبويه،ج1/ص328). وعلّـل الابتـداء بالأعرف، فقـال: لأن الابتـداء بـالنكرة يـضعف الابتـداء، إلاّ أن يكـون فيـه معنـى المنصوب".(الـسابق، ج1/ص329). ويفهم من كلام سيبويه أن الابتداء بالنكرة يجعلهـا تطلب خبراً، والإخبار عنه أمر لا يحقق غاية اللغة التي من أهم أهـدافها الإفهـام. و"المبتدأ فيه معنى التنبيه والتعريف".(السابق، ج2/ص87).

لقد قرر النحاة قواعد اللغة من خلال استعمال العرب لكلامهم، إذ وجد النحاة استعمالاتٍ كثيرةً متوافقة فقرروا لها قاعدةً، وحكموا على القليل بالمخالفة أو الشذوذ

أو الندرة أو القلة، وغيرها من الأحكام، وسواء أَحكَم النحاة على هذه الاستعمالات أحكاماً مرضية أم غير مرضية، تبقى واقعاً يفرض ذاته في الدرس النحوي، لا يملك الباحث إلا أن يقبله ويخضعه للبحث والتحقيق لا سيما أنه آتٍ من البيئة الاستعمالية التي ارتضاها النحاة، ويبدو لي أحياناً أن النحاة لو فعلوا هذا لكفاهم التأويلات-التي في غالبها- ما هي إلاّ معالجةٌ للاستعمال ليوافق الأعم والأكثر، ومن ثم القاعدة. ومن القضايا التي رصدت الدراسة أمثلة على موضوعها منها:

**1- الابتداء بالنكرة:**

لا يجيز سيبويه الابتداء بالنكرة؛ لأن الناطق إنّما يخْبِر عن معرفة، ولا فائدة من الإخبار عن النّكرة إلاّ أن العرب قد استعملت أمثلةً ابتدأت فيها بالنكرة، ومن ذلك قول الشاعر، خِداش بن زهير:

فإنّك لا تُبالي بعد حَولٍ    أظبيٌ كان أمَّكَ أم حمارُ

وتقدير الكلام قبل دخول الناسخة(كان): أظبي أمك. (ورد هذا المثال في النّحاس،1986م، ص38، برواية:

**ألا من مبلغٌ حسان عنّي    أظبي كان أُمك أم حِمار،**

وهي روايةٌ لا تُخل بموضع الشّاهد في المثال، وذكر النّحاس هنا أن هذه لغة بني دارم وبني نهشل يفعلون ذلك؛ لأن النّكرة أشد تمكناً من المعرفة"وانظر،الكناعنة،2004م، حاشية1/ص21):

إذ أورد سيبويه هذا المثال الشعري الذي يمثل انحرافاً عن الأصل الاستعمالي للمبتدأ إذ جاء نكرةً، وقد أجازه ولكنه نعته بالضعف، إذ قال:"وقد يجوز في الشّعر وفي ضعفٍ من الكلام".(سيبويه، ج1/ص48). ومن الأمثلة التي انحرفت عن هذا الأصل قول الشّاعر حسان بن ثابت(ديوانه،1966م، ص8):

**كأن سبيئة من بيت رأسٍ    يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ**

والتقدير:عسلٌ وماء مزاجها، قبل دخول الناسخ (يكون).

وكذلك قول الفرزدق. (النّحاس،1986م، ص38، وذكر المحقق أنّه في صفحة 481، ديوان الفرزدق، طبعة الصاوي، ولم أقف عليه في طبعة دار صادر):

**أسكرانَ كان ابن المُراغة إذ هجا    تميماً بجوف الشّام أم مُتَساكرُ**

قال سيبويه:" فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الأخير على قطع

وابتداءٍ"(ج1/ص ص48،49).

**2- التقديم والتأخير في متعلقات المبتدأ والخبر:**

التقديم والتأخير ظاهرةٌ لغوية، لا يمكن القول:إنها تقع اعتباطاً، أو إنّها عشوائية، وإنما تقع في السياقات الكلامية المتعددة على وفق ما تقتضي هذه السياقات، التي تظهر خلال موقفٍ معين، يقع على المتكلم ما يقع من مؤثراتٍ تترك في نفسه آثاراً تدفعه لأن يتكلم فيظهر في كلامه تقديم أو تأخير لبعض المفردات التي يستخدمها، دون أن يرتبها في ذهنه، ثم يظهرها إلى الواقع كلاماً منطوقاً، وإنّما هي أنماطٌ يقولها المتكلم مدفوعاً بعواملَ كثيرة، هي السبب في موافقة استعمال المتكلم لقواعد اللغة أو مخالفتها، حتى إن التقديم والتأخير- فيما يتّصل بالجملة الاسمية – قد يكون سبباً في عدها غير صحيحة نحوياً (ungrammatical ). قال سيبويه:" والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجلّ:" ولم يكن له كفواً أحد". سورة الإخلاص،4. وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخّروها حيث كانت غير مستقَرة".(سيبويه، ج1/ص56).

**3.2 تعدد خبر المبتدأ الواحد:**

اختلف النحاة في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: زيد قائم ضاحك، وكان خلافهم حول: مسألة جواز التعدد بالعطف أم لا، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى:"وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد" سورة البروج،14،15 .(ابن عقيل، 1964 م، ج1/ص257 ).وقد أورد سيبويه حديثاً بعنوان:"هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة".(سيبويه، ج2/ص83). ومثّل عليه بقوله تعالى:"كلاّ إنّها لظى، نزاعةً للشّوى" سورة المعارج،2 . وقال: "وزعموا أنها في قراءة أبي وعبد ا "ابن مسعود" والأعمش:"هذا بعلي شيخٌ" سورة هود،72". (ابن جنّي،1999م، ج1/ص324). وعلّق المحقق على إسقاط الواو من (وهذا) بأنه يجوز في الاستشهاد إذ إنه وقع في كتب العلماء. أما سيبويه فقد أورد في الكتاب مثالاً على جواز تعدد الخبر، ولم يذكر

قضية العطف، وإنما ذكر الإضمار".(سيبويه،ج2/ص ص،83،84 ،106). والمثال الشعري هو:

مَن يكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي مُقيّظٌ مُصيّفٌ مُشتّي

فالأخبار، هي: مقيظٌ، ومصيفٌ، ومشتّي. وقد تعددت دون ورود أي من حروف العطف.(سيبويه، ج2/ص84، وابن الشجري، 1349هـ، ج2/ص255، والأنباري، د.ت، ج2/ص725، وابن يعيش، د.ت، ج1/ص99، والعيني، د.ت، ج1/ص561، والسيوطي،1977م، ج2/ص53، والأشموني، د.ت، ج1/ص222).

**إضمار الفعل أو المسند إليه:**

لقد رصدت الدراسة مثالاً واحداً انحرف عن الأصل الاستعمالي الذي أَلِفَتْه العربية وهو قول الشّاعر المنذر بن درهم الكلبي:

**فقالت: حنان ما أتى بِك هاهنا أذو نسبٍ أم أنتَ بالحي عارفُ**

(سيبويه، ج1/ص ص320،349، والبغدادي، د.ت، ج1/ص118، والسيوطي،1977م، ج3/ص111).

فقد مثّل به سيبويه مرتين: الأولى: وردت حنان مفردة مرفوعة على أنّها بتقديم مبتدأ، أي: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.(سيبويه، ج1/ص320). وذكر أن:" الأصل:(أحن حناناً) فحذف الفعل، ورفع المصدر على الخبرية لتفيد الجملة الاسمية الدوام".(البغدادي، د.ت، ج1/ص277)، ثم إن سيبويه مثّل به على أنّه انحراف عن الأصل إذ قال:" ومما يجب إضمار عامله فمفرد المصادر المثناة مثل: لبيك وسعديك وحنانيك، فهي مسموعة بهذا الوجه. ولم يسمع مفردها إلاّ على وجه الشذوذ، ثم إن عاملها لا يجوز إظهاره ألبتّة، وكذلك عامل مفردها، وإن ظهر فإنه ليس من الاستعمالات الشائعة، بل هو مما يمكن عده من الاستعمالات المنحرفة القليلة، إذ الشّائع أن "حنانيك" لم تسمع مفردة.(انظر: سيبويه: ج349/1، وانظر، السيوطي،1977م،ج3/ص111، إذ قال: وهذه المصادر كلّها لا تتصرف، وهي ملتزم فيها الإضافة والتّثنية، فإن أُفرد منها شيء كان متصرفاً").

## 4.2 الفاعل والمفعول:

**الفاعل**: هو المسند إليه في الجملة الفعلية، وهو كلّ اسمٍ أسند إليه فعلٌ أو شبهه،

ويشترط في الفعـل أن يكـون مبنيـاً للفاعـل "للمعلـوم" (الجرجـاني،1978م، ص ص170،171). و"هو الاسم، المسند إليه فعلٌ، على طريقة فَعلَ، أو شبهه، وحكمه الرفع". (ابن عقيل،1964م ،ج1/ص462). ويكون صريحاً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً أو مستتراً أُسند إليه فعلٌ تام بإخراج مرفوع كان وأخواتها التي تُحملُ على الإسناد الاسـمي".( ابـن عصفور،1986م، ص53 ، والأشـموني، د.ت،ج1/ص300). وقد اشترط البصريون له أن يكون متأخراً عن المسند، فإذا ما تقدم على فاعله فإن الفعل يتسلّط عليه فـي عمـل الرفع، بل إنّه يصبح خاضعاً للابتداء، وهو عاملٌ معنوي؛ لأنّه حقّق الأولية والتعرية والإسناد، في حين أجاز الكوفيون أن يتقدم على فعله دون أن يتغير معناه التركيبـي عن الفاعلية".(الكناعنة، 2004م، ص26). ولقد اتّفق النحاة فيما بينهم على أن الفاعـل مرفوع ، ويقع بعد الفعل، وهو الأصل الاستعمالي الذي حدده النحاة، وعن ذلك يقول النحاة المحدثون: إن موضع الفاعل من الجملة، وموضع المفعول منها، يعرف فـي غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة، ما روي منها من آثـار أدبية قديمة". (أنيس،1975، ص243، بتصرف). ولقد سجلت استعمالات العرب اللغوية تراكيب انحرف فيها كل من الفاعل والمفعول عن موقعهما، فوقع كل منهمـا فـي موقع الآخر من حيث الرتبة، حتّى إن علامة الإعراب لكل منهما قد حلّـت مكـان الأخرى، وقد أجاز سيبويه هذه الاستعمالات وردها إلى العناية والاهتمام بالمتقـدم، على أن أنيس قد رد ما ذهب إليه سيبويه، بقوله:" وليس يشفع في انحراف الفاعل عـن موضعه، أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديثٍ عن العناية والاهتمـام بالمتقـدم". ( أنيس، 1975م، ص244). حتّى إنّه ينكر قضية جواز التقديم إذا أُمن اللبس، إذ قال:" والأساليب التي يسبق فيها المفعول فاعلٌ واضحةٌ جلية، وفي غيرها ولا يصح أن يغير أحـدهما مكانه، فما قاله النحاة من جواز تقدم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس لا بد له من أسـاليب صحيحة. ولا يعدو أن يكون رخصةً من بها علينا النحاة دون حاجة ملحـة إليهـا".( الـسابق، ص244).إذاً، الأصل الاستعمالي في ترتيب أركان الجملة الفعلية أن يقع الفعل أولاً، ثم يليه الفاعل، ثم المفعول به. وقد وقع في ما ساق سيبويه من أمثلةٍ غير قليلٍ مـن الاستعمالات التي انحرفت عن هذا الأصل الاستعمالي، إذ علل سيبويه ذلك بقولـه:" إنّما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم".( سـيبويه،

ج1/ص34). والأمثلة على هذا النوع من الانحراف كثيرة، ويبدو لي أن كثرته هـذه تعزز قبوله في الاستعمال، لا سيما أن كثرة الاسـتعمال والـشّيوع مـن علامـات الفصيح.

ولقد ورد في القرآن الكريم مثل هذه الاستعمالات التي عدت في عرف النحاة مخالفةً للأصل، ومنها قوله تعالى:" إياك نعبد وإياك نستعين" سورة الفاتحة، 5. إذ تقـدم الضمير إياك وهو مفعولٌ به على الفعل والفاعل، وقوله تعالى:" وا يـدعو إلـى دار السلام". سورة يونس، 25. إذ تقدم الفاعل لفظ الجلالة "ا " على الفعل(يدعو). وكـذلك قوله تعالى:" إنّما يخشى ا َ من عباده العلماء" سورة فاطر، 28. إذ توسط المفعول به وهو لفظ الجلالة "ا " بين الفعل( يخشى) والفاعل وهو ( العلماء). وقد ذكر أنيس (1975م ، ص333):" أن المفعول به لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتـة، كمـا يـزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة التي توصف بأنها مصنوعة، من نحو: زيداً ضـربت، وزيـداً ضربته!!". مع أنّه يذكر رأياً آخر يخالف فيه نفسه عندما يتحدث عن رتبـة المـسند والمسند إليه، إذ يقول:" ووجدت نحو أربع عشرة جملةً فقط من بين مئات الجمل قد خولـف فيها هذا النظام، ونحو نصف هذا العدد قد ورد في آياتٍ متتالية بسورة النحل وحدها".(الـسابق، ص310). ويعد عمايرة الترتيب مورفيماً ينقل من موقعٍ أصلٍ له إلى موقـع جديـد مغَيراً بذلك نمط الجملة ".(عمايرة،1984م، ص93 ). ثم إنّه يذكر أن الترتيب الأصلي المألوف (الفعل+الفاعل+المفعول) هو ترتيب توليدي فعلي يهدف إلى نقل الخبر من ذهن المتكلم إلى صورة فونولوجية منطوقة تقع على ذهن الـسامع بحيـث يـدرك المطلوب، وهو مجرد الإخبار. أما إذا أراد المتكلم نقل الخبر بتركيزٍ فإنـه يقـدم". ( السابق، ص94). ولعلّه يعني - فيما ذهب إليه – ما عناه سيبويه بقوله: والعـرب إن أرادت العناية بشيءٍ قدمته". (انظر، سيبويه،ج1/ص34).

## 5.2 العلامة الإعرابية للفاعل والمفعول:

الأصل الاستعمالي للفاعل هو الرفع، والأصل الاسـتعمالي للمفعـول هـو النّصب، على اختلاف علامات الإعراب لكل منهما بين الأصل والفرع، واخـتلاف العلماء: قدماء ومحدثين حولها. فابن جني يرى: أن "الحركات أبعاض حـروف المـد".

( ابن جني، د.ت، ج2/ص292).

وقد ورد في استعمالات العرب أمثلة انحرفت عن هذا الأصل الذي قـرره الدرس النحوي القديم، إذ ورد الفاعل منصوباً والمفعـول مرفوعـاً، وذلـك فـي استعمالات قِيلت بسبب أمن اللبس، ومن ذلك قول العرب: خَرقَ الثـوب المِـسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقال الأخطل (ابن قتيبة، 2002م، ص123، والسيوطي، 1977م، ج3/ص8 ):

مِثْلُ القنافِذِ هَدّاجونَ قد بَلَغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سوآتِهم هَجَرُ

فـ ( نجران ) حقّها النّصب وقد جاءت مرفوعة و ( سوآتِهم ) حقّها الرفع وجاءت منصوبة و( هجر ) حقّها النصب وقد جاءت مرفوعـة. وربمـا نـصبوا الفاعـل والمفعول جميعا، كما قال مساور بن هند العبسي (المبرد،1399هـ، ج3/ص 283، وابن قتيبة، 2002م، ص123، وابن منظور، 1999م، ج8/ص49، ضرزم، ص87، ضمز، وابـن عصفور، 1980م، ص107، والسيوطي، 1977م، ج3/ص8 ):

قد سَالَمَ الحيّاتِ منه القدما

الإفعُوانَ والشُّجاعَ الشّجعما

فنصب الأفعوان والشجاع، وكان الوجه أن يرفعهما؛ لأن ما حالفته فقد حالفك، فهما فاعلان ومفعولان". (ابن قتيبة،2002م، ص123). وربما رفعوهما جميعا، كمـا قـال الشاعر(لم يعرف قائله، انظر، السيوطي، 1977م، ج3/ص8):

إنّ مَنْ صَادَ عَقْعَقـاً لمَشُومُ كيف من صاد عَقْعَقـان وبومُ

فقد وردت ( عقعقان ) و( بوم ) مرفوعتين وحقهما النّصب؛ لأن كلا منهما مفعـولٌ به. ( انظر، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص462، حاشية:1). وهذه الاسـتعمالات يوردهـا النحاة كثيراً، مع أنها ليست من الاستعمالات التي ساقها سيبويه في تقريـر قاعـدة تجيز هذه الاستعمالات المنحرفة عن أصولها المألوفة فـي كـلام العـرب: نثـره وشعره.على أنه مما أورد من هذا اللون من الاسـتعمالات، قـولهم:" أُدخِـلَ فُـوه الحجر.،، فهذا جرى على سعة الكلام والجيدُ: أُدخِلَ فَاه الحجر.،، كما قال أدخَلْـتُ في رأسي القَلَنْسوةَ، والجيد أدخلت في القَلَنْسوةِ رأسي،، " ( سـيبويه، ج1/ص181). ويفْهم من كلام سيبويه أنه يجيز هذه الاستعمالات ولكنه يذكُر الاستعمال الأقرب إلى

الصواب والصحة، ولعل ما يؤيد هذا قوله والجيد، إذ كان كثيراً ما ينْعـتُ بعـض الاستعمالات، بهذا القول أو غيره، وذكر كذلك من هذا الباب، قول الشاعر(البغدادي، د.ت، ج2/ص173، والقزاز القيرواني، 1973م، ص103):

ترى الثورَ فيها مُدخِلَ الظلِّ رأسَه وسائره بادٍ إلى الشّمس أجمعُ

( سيبويه، ج1/ص181 ). فقد أضاف " مدخِل " إلى " الظل " ونصب " الرأس " به على الاتساع والقلب. وكان الوجه: مدخِلَ رأسه الظل. ( انظر، السابق، من كلام المحقـق). والحقيقـة أن أبناء اللغة قد استعملوا مِثلَ هذه الاستعمالات كثيراً في كلامهم، وأرى أن العلامـة الإعرابية إذا كانت سبباً في فهم السامع للمقصود في بعض الاستعمالات، فإنهـا لا تتعدى في استعمالاتٍ أُخرى كونها علامات وحسب، وفهم المراد في مثل هـذه الحالات يتصل بالمعنى أكثر من اتصاله بالحركات. فالمعروف في قـول العـرب: خرق الثوب اَلمسمار أن "المسمار " هو الفاعل وليس "الثوب" وإن جاء مرفوعاً.

## 6.2 إعمال اسم الفاعل:

لقد تقرر في الدرس النحوي أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، إذا تحققت فيـه بعض الشروط، قال سيبويه:" هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غير مجرى الفعل،.. وذلك قولك: واعمراً أنت مكرم أخاه،.. كأنك قلت: أنت وأنت مكرم، كما ذلك في الفعل؛ لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقدماً ومؤخراً ومظهراً ومضمراً" ( سـيبويه، ج1 / ص ص 108، 164). ويفهم من كـلام سيبويه أن من هذه الشروط:

الإضافة، والتّنوين الدال على التّنكير التّام، والتّعريف بالألف واللاّم، وقد زاد الزمخشري:" أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال" ( الزمخشري، د.ت، ص 226). ولقد ذكر سيبويه أمثلة انحرفت عن هذا الأصل، منها قول الشاعر أبي الأسود الدؤلي:

فألفيْتُه غير مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكر اللهَ إلاّ قليلاً

( سيبويه، ج1 / ص 169، الدؤلي، د.ت، ص 54، والفراء،1980م، ج2/ ص 202، والبغدادي، د.ت، ج1 / ص 37). وقد كان عدم التنوين في " ذاكر" مع الإعمال واحداً

من توجيهات سيبويه، مع أن الأصل يقر الإعمال في مثل هذا المثال في حال التنوين، أي "ذاكراً". وقد أجيز هذا الاستعمال بسبب الضرورة الشعرية. على أن سيبويه يذكر مثالاً آخر مناقضاً تماماً لهذا المثال، وهو ما ورد في قول المرار الأسدي:

*أنا ابنُ التاركِ البَكريِّ بِشْرٍ عليه الطَّيرُ تَرقُبُهُ وقُوْعَا*

( سيبويه، ج1/ ص 182، والبغدادي، د.ت، ج2/ ص 193، والعيني، د.ت، ج4/ ص 121، وابن يعيش، د.ت، ج3 / ص 72، وابن السيرافي، 1979م، ج1/ ص 106). إذ الأصل أن ينصب "بشرٍ"؛ لأن" التارك" معرفة، وفي تعريفها يتحقق شرط عمله عمل الفعل "ترك".

### 7.2 لغة أكلوني البراغيث:

هي ظاهرة لغوية، حظيت باهتمامٍ كبيرٍ من القدماء، والمحدثين وقـد ذكـر الدالي: أنّها "أصلٌ كان مستعملاً في طورٍ من أطوار اللغة، أو يجب اسـتعماله، ثـم تركوه طلباً للخفّة".(الـدالي، 1993م،ص ص 399 ،400). ويـرى عيـد ( د.ت، ص402): " أن هذه اللغة رديئة، بدليل أنّه لا يستعملها في وقتنا الحاضر إلاّ الصبيان الـصغار الذين لم يتمرسوا بالفصاحة، وكذلك عوام النّاس في اللهجة الدارجة". وأرى أن وصف هـذا الاستعمال اللغوي المعروف بالرداءة مجانب للصواب، لا سيما أنّه قد اشتُهر شـهرةً كبيرة حتى أصبح لغةً معروفة عند النحاة، على أن ما ورد على هـذه اللغـة عـد منحرفاً عن الأصل الاستعمالي اللغوي الذي تعارف عليـه النحـاة، وعليـه أمثلـةٌ استعمالية حية كثيرة، ويظهر لي أن في هذه الكثرة دليلاً على جودته ومنطقية قبوله، وليس من السهل وصفُه بالرداءة، أو ما يشبه ذلك، ثم إن الأطفال وغير قليـلٍ مـن الكبار يستعملون كثيراً من التراكيب، فهل يجوز أن يوصف كلّ استعمالٍ بـالرداءة لمجرد جريانه على ألسنتهم، لا سيما الأطفال الذين يقَلدون غيرهم ولا يملكون القدرة على انتقاء ما صح من الأمثلة التي يستعملونها وعلى مستوى اللهجات، فإنّه الوحيد فيها ؟!

إن الاستعمال العربي الفصيح ينص على أن المطابقة في العدد بـين الفعـل

والفاعل في الجملة الفعلية أمر غير مطلوبٍ، بل إن الإفراد هو الشّائع فـي اللغـة، ومعنى هذا أنّه لا تتّصل بالفعل علامةُ تثنية ولا علامة جمع للدلالة على تثنية الفاعل أو جمعه إذا تقدم هذا الفعل، فنقول: قام الرجلان، قام الرجال، مثلمـا نقـول: قـام الرجل بإفراد الفعل قام وغض الطّرف عن هذا الفاعل. وهي القاعدة المطردة فـي العربية الفصحى شعراً ونثراً". ( ابن عقيل، 1964م، ج1/ص473، وعبد التواب، 1985م، ص299، والكناعنـة،2004م، ص28). هذا ما قرره الدرس النحوي، ولكن النظرة فـي الأصل الاستعمالي اللغوي تؤكّد أن لغة أكلوني البراغيث قد طابقـت بـين الفعـل والفاعل في العدد مع تقدم الفعل وفي هـذا انحـرافٌ عـن الأصـل الاسـتعمالي. والمعروف أن سيبويه لم يسم هذه اللغة بهذا الاسم، وإنّما مثّل بها تمثـيلاً". (انظـر، سيبويه، ج1/ص ص19،20 ،ج2/ص41). وهي كذلك ليست من صنع النحاة، وإنّما هي من كلام العرب، وقد سمعها أبو عبيدة" من أبـي عمـرو الهـذَلي فـي منطِقِـهِ". (أبوعبيدة،1981م، ج1/ص ص101،174، وذكر" أن بعض العرب يظهرون كناية الاسم فـي آخر الفعل مع إظهار الاسم الذي بعد الفعل ، ج2/ص34، وذكر أن بعض العرب تفعـل هـذا فيظهرون عدد القوم في فعلهم إذا بدأوا بالفعل). حتّى إن بعضهم سماها لغـة" يتعـاقبون فيكم". قال سيبويه:"واعلم أن من العرب، من يقول:ضربوني قومـك، وضـرباني أخـواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كمـا جعلوا للمؤنث، وهي قليلةٌ". (سيبويه، ج2/ص40).

لقد ورد في كلام العرب استعمالاتٌ طابقت استعمال ما عرف بلغة أكلـوني البراغيث، فقبِلها النحاة وذكروا أنّها من استعمال هذه اللغة، إلاّ أن سيبويه - فيمـا وقع منها في القرآن الكريم- لم يرض بأن يكون مثل هذا في القرآن، وقد ذكر قوله تعالى:" وأسروا النّجوى الذين ظلموا". سورة الأنبياء،3.(سـيبويه، ج2/ص41). وقـد علّق سيبويه على هذه الآية وعدها من باب البدل، قائلاً:" وأما قوله جلّ ثنـاؤه(وذكـر الآية)، فإنّما يجيء على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا، فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقولـه جـلّ وعز:" وأسروا النّجوى الذين ظلموا" على هذا فيما زعم يونس".(سيبويه، ج2/ص41). وممـا وقع في القرآن أيضاً قوله تعالى:"ثم عموا وصموا كثير منهم". سورة المائدة،71. وقوله:" لا يملكون الشّفاعة إلاّ من اتّخذ عند الرحمن عهداً". سورة مـريم،87. ومنها القراءة الشّاذة:"

قد أفلحوا المؤمنون". سورة المؤمنون،11. في قوله تعالى:" قد أفلح المؤمنون"، وقوله في قراءة حمزة والكسائي:" إما يبلُغان عندك الكِبر أحدهما أو كِلاهما".سورة الإسراء،23. في قوله تعالى:" إما يبلُغَن عندك الكِبر أحدهما أو كِلاهما".(ابن خالويه،1990م، ص216). وقد أشار العلماء التّاريخيون إلى أن اللغات السامية عامةً، تُلحِقُ الفعل علامة التثنية، والجمع للفاعل المثنّى، والمجموع، كما تُلحقه علامة التأنيث، وهو ما يتّفق مع عبارة سيبويه السابقة اتفاقاً تاماً، وقد أورد عبد التّواب أمثلةً على هذه الظاهرة من اللغات العبرية والسريانية والإثيوبية الجعزية، فقد جاء في العبرية:

wayyāmōṯ gam šnēhem maḥlōn w~kilyōn

وترجمتها الحرفية: فماتا كلاهما محاون وكليون". (للزيادة، انظر، عبد التواب، 1985م، ص ص 300،301 ، والكناعنة،2004م ، ص ص29،30). ثم إن عبد التواب. (1985م، ص ص25، 26). قد أشار إلى أن اللغة العربية الفصحى قد تخلّصت من المطابقة بين الفعل والفاعل، أخذاً بمبدأ الاستغناء عن بعض العلامات عند تكدسها للدلالة على الظاهرة الواحدة". ويرى عمايرة أن لغة أكلوني البراغيث لغةٌ من لغات العرب شائعةٌ كثيرة الشّواهد، مؤيدة بما جاء في القرآن الكريم، والحديث، والشّعر، وأصلها: أكل البراغيث إياي= ف+فا+مف

=جملة توليدية فعلية(محايدة).

تحولت إلى: أكل البراغيث البراغيث إياي. لتوكيد الفاعل. ثم تحولت إلى: أكلوا البراغيث إياي. تحول الاسم الظاهر إلى ضمير، ثم تحولت إلى: أكلوني البراغيث، تقدم الضمير المفعول ليلتصق بالفعل".(عمايرة، 1987م، ص 257). ويرى من وجهة نظره :" أن هذه التحويلات مقنعة ولكن القاعدة القسرية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكّد المضمر تقف أمام هذه التحويلات".(السابق،285، بتصرف). على أن الدالي (1993م، ص 419). لم يرض بتعليل هذه الاستعمالات في العربية بأن الاسم الظاهر في هذه اللغة توكيد للضمير، إذ قال:و" الدكتور عمايرة شديد الاطمئنان إلى مجيء شواهد من القرآن والحديث على هذه اللغة من غير أن يتثبت منه،...، وقال:" وأما قوله بأن الاسم الظاهر توكيد فشيء قاله من عند نفسه، ولم يتقدمه إليه أحد، ولا يقوله من يعرف ما بين البدل والتوكيد من الفرق،..". أما عن رأي الدالي في هذا الاستعمال فقد ذكر أن هذه لغة قومٍ بأعيانهم،..

وهي لغةٌ قليلة شاذّة عزيت إلى طيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب،.. والـصحيح أن الألف والواو والنون فيها حروف دالّة على التثنية والجمع، والاسم الظاهر هـو المسند إليه الفاعل، أو نائبه".(السابق، ص ص419،420 )، ثم إنّه يرد كـلّ قـولٍ سواء أكان قديماً أم محدثاً يؤيد وقوع مثل هذا الاستعمال فـي القـرآن الكـريم، أو الحديث الشريف، إذ قال:" ولم يأتِ عليها شاهد من كتاب ا ، ولم يصح من لفظ رسـول ا عيه السلام شيء جاء عليها، ولم تقع في نثر الفصحاء المحتج بكلامهم ".( السابق، ص 420 ).
وقد رضي بهذا الاستعمال في الشّعر لعلّة الـضرورة ويـذكر الـدالي أن النـاس يستعملونها في لغة الخطاب " العامية " في غير موضع من البلدان العربية، ومنهـا: سورية ولبنان وأهل مصر، يقولون: " ظلموني الناس " ونحـوه ".( الـدالي، 1993م، ص 402 ).

ومما وقع في لغة الشّعر من هذا الاستعمال، وهو من أمثلة سيبويه، قول الفـرزدق. (1987، ص 44):

ولكنْ دِيافيٌّ أبُوهُ وأمُّـهُ بحَورانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ

( سيبويه، ج2/ص40، والبغدادي، د.ت، ج2/ص 386، ج3/ص ص334,293، ج4/ص554، وابن يعيش، د.ت، ج 7 / ص 7، والسيوطي، ج2/ ص 257، والـشاهد فـي المثـال أن الشاعر جعل في " يعصرن " ضمير " أقاربه " الفاعل وأتى به مؤنثاً للأقارب؛ لأنه أراد الجماعات. وقول الرسول صلى ا عليه وسلم:" ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار، ويجتمعون في صلاة الفجر، وصلاة العصر. فيه دليل لمن قال من النّحويين: يجوز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم، وهو لغة بني الحارث وحكّوا فيـه، قولهم: أكلوني البراغيث، وعليه حملَ الأخفش ومن وافقه، قول ا تعالى: " وأسروا النّجوى الذين ظلموا ". وقال سيبويه:

> " وأكثر النحويين لا يجوزون إظهار الضمير مع تَقَدم الفعل، ويتـأولون كل هذا ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعونه بالفعل، كأنه لمـا قيل: وأسروا النّجوى. قيل من هم ؟ قيل: الـذين ظلمـوا، وكـذا يتعـاقبون ونظائره، ومعنى يتعاقبون: تأتي طائفةٌ بعد طائفةٍ، ومنه تَعقب الجيوش، وهو أن يذهب إلى ثَغْر قوم ويجيء آخرون".(النّووي،1392هـ، ج5/ص133 ).

وفي رواية النّووي هذه ما يعزز رد قول من أنكر ورود استعمال هذه اللغـة في الحديث النّبوي الشريف، فقد أشار إليها صراحةً وذكر في موضـع آخـر فـي شرحه على صحيح مسلم أنها :" لغة صحيحة، وإن كانت قليلة الاسـتعمال". ( الـسابق، 1392هـ، ج13 / ص 202). وأما قوله صلى ا عليه وسلّم:

" من كُن له ثلاث بنات، فقد رواه الحـاكم، فقـال:"حـدثنا أبـو العباس، محمد بن يعقوب: ثنا محمد بن سنان القزاز ثنا حماد بـن مـسعدة عن بن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي هريرة رضي ا عنه، قال: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: ثم من كُـن لـه ثـلاث بنات فصبر على لأوائِهن وضرائِهن أدخله ا الجنة برحمته إياهن، قـال فقال رجل: وابنتان يا رسول ا ، قال: وإن ابنتان. قال رجل: يـا رسـول ا ، وواحـدة قـال: وواحـدة. هـذا حـديث صـحيح الإسـناد ولـم يخرجاه".(الأزدي،1403هـ، ج10/ص 458، وابن حنبل، د.ت، ج3/ص 303، والطّبراني، 1415هـ، ج6/ص 205، والحاكم، 1990م، ج4 / ص 195، والهيثمي، 1407هـ، ج8/ ص 158).

وهذه الرواية تؤيد استعمال لغة "أكلوني البراغيث" في الحديث النبوي الـشّريف التي أنكرها الدالي( 1985م )، على أن الحديث ورد برواية:" من كان له ثلاث بنات". (انظر، ابن حنبل، د.ت،ج2/ص 335، وج3/ص 156، وابـن ماجـة، د.ت، ج2/ص1210، والطبراني، 1415هـ، ج5/ص90). وبهذه الرواية لا ينهض الحديث دليلاً علـى هـذا الاستعمال. وعليه يمكن القول: إن الاستعمالين مأثوران عن العرب ولكن أحدهما لم يحظَ بالكثرة، وهو ما عرِفَ في استعمال الحديث النبوي بلغة" يتعاقبون فيكم".

ومن هذا الاستعمال ما ورد في قول وائل بن حجر، في صفة ركوع النبي صلى ا عليه وسلم، وقد ذكره الطبراني، إذ قال:"

حدثنا محمد بن عبد ا القزاز، قال: نا حفص بن عمر قـال نـا همام قال ثنا شُقَيق عن عاصم بن كُلَيب عن أبيه أن النبي صلى ا عليـه وسلم كان إذا سجد وقعتا ركبتاه على الأرض قبل أن تقع كفّاه، وإذا نهـض في فصل الركعتين نهض على ركبتيه واعتمد على فخذيـه".(الطّبرانـي، 1415هـ، ج6/ص 97. وانظر، " أبو الطيب آبادي"، 1415هـ ج2/ ص

306، ج3/ص 48، " أبو داود"، د.ت، ج1/ص ص 196، 222). وأورده البيهقي، فقال:" أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس عبد الله بن الحسين القاضي بمرو ثنا الحارث بن أبى أسامة ثنا يزيد بن هـارون أنبـأ شُريك عن عاصم بن كُليب عن أبيه عن وائل بن حجر، قال: ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد تقع ركبتاه قبل يديه، وإذا رفـع يديـه قبـل ركبتيه". ( البيهقي، 1994م، ج2/ص ص98، 99، وانظـر، الـدارقطني، 1966م، ج1/ص345، ج2/ص255).

ومن ذلك – أيضاً- ما روي عن أنسٍ رضي الله عنه، في صحيح مسلم:

" حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد وزهير بـن حـرب ومحمد بن عبدالله بن نُمير واللفظ لزهير، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس قال: ثم قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وأنا ابـن عشرٍ ومات وأنا ابن عشرين وكُن أُمهاتي يحثُثْنَنِي على خدمته، فدخلَ علينا في دارنا فحلبنا له شاة داجن وشِيب له من بئرٍ في الدار فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له عمر وأبو بكر عن شماله، يا رسول الله، أعطِ أبا بكر فأعطاه أعرابيا عن يمينه، وقال رسول الله صلى الله عليه وسـلم: الأيمن فالأيمن". ( مسلم، د.ت، ج3/ص1603، انظـر، الزهـري، د.ت، ج7/ص20، وقد ورد في: ابن حنبل، د.ت، ج3/ص110: "يحثُثْني بدلاً من يحثُثْنَنِي" ).

وأما أمثلته من الشعر، فمنها قول عبيد الله بن قيس الرقيات. (د.ت، ص196):

**تَولّى قِتالَ المارقين بنفسهِ        وقد أَسـلماه مبعِد وحميم**

(ابن هشام،1980م ،ج2/ص ص47 ،106)، وقوله: وقد أسلماه مبعِد، وحميم، إذ وصـل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول: " وقد أسلمه مبعد وحميم ". ( ابن عقيل، 1964م، ج1/ص469 ). ومنه كذلك:

يَلُومُونَني في اشتراءِ النّخيـ        ـلِ أهلي فكُلُّهُمُ يَعْذُلُ

(ابـن هـشام، 1980م ، ج2/ص100، الـصبان، د.ت، ج2/ص47، والـسيوطي، 1977م، ج2/ص257، وقد وردت " ألوم" بدلاً من " يعذُلُ" ). وهو من الشواهد التـي لـم يعـرف قائلها، وقد وصل الشاعر واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل لغة:أزد شنوءة ". ( الصبان، د.ت، ج1/ص47 ). ومنـه

قول الشاعر أبي عبد الرحمن محمد بن عبد ا العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان:

رَأَيْنَ الغواني الشّيبَ لاحَ بعَارضي فأَعْرَضْنَ عَنّي بالخُدودِ النّواضِرِ

فقد وصل الفعل بنون النّسوة، في قوله:" رأين " مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهـو قوله:" الغواني ". وكذلك قول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمي؛ فاعْتَزَزْتَ بنَصْرهِم ولو أنّهم خَذَلُوكَ كنتَ ذَليلا

(الصبان، د.ت، ج2/ص47). فقد أُلحق علامة جمع الذكور بالفعل في قوله:" نصروك" مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله:" قومي". ( السابق، ج1/حاشية صفحة 472 ). والأمثلة على هذا النوع من الاستعمال كثيرة، وقد رأت الدراسـة أن تكتفي بما ذكرت منها، إذ لا يخلو كتاب من كتب النّحو من ذكر كثير منها.

### 8.2 النّواسخ:

ويتضمن النواسخ الفعلية، وهي: كان وأخواتها، ظـن وأخواتهـا، وأفعـال المقاربة. والنواسخُ الحرفية، وهي: إن وأخواتها، والمشبهات بليس، و"لا" التي لنفي الجنس.

وهنا لا بد - ونحن نفرد حديثاً خاصاً بالنواسخ في هذه الدراسة في كتـاب سيبويه - من الوقوف عند هذا المصطلح تبييناً للمقصود به، لما له من أثر كبير في بيان مفهوم تلك المفردات التي تتعلق به. فلقد تحدثت المعاجم العربيـة عـن هـذه المفردة، فابن دريد، 321هـ، يقول:" والنّسخ: نَسخُك كتاباً عن كتابٍ. انتـسخَت الـشمس الظل، وانتسخَ الشيب الشباب ". ( ابن دريد،1345هـ، ج2/ص316، نسخ ). أما ابن فارس، 395هـ، فيقول:" النون والسين والخاء أصلٌ واحد، إلاّ أنّه مختلفٌ في قياسه. قال قوم: قياسه رفع شيءٍ وإثبات غيره مكانه. وقال آخرون: قياسه تحويل شيءٍ إلى شيءٍ، قالوا: النّسخُ: نـسخ الكتاب. والنسخُ: أمر كان يعمل به من قبلُ ثم ينسخُ بحادثٍ غيره كالآية ينزل فيها أمر ثم تُنسخُ بآية أُخرى وكل شيءٍ خالفَ شيئاً فقد انتسخه". ( ابن فارس،1972م، ج5/ص424 ، نسخ). أما الجوهري، 398هـ، فقد ذكر:" نَسخَتِ الشمس الظل، وانتسخَتْه: كأزالته، ونَـسخَتِ الـريح آثار الدار غيرتْها". ( الجوهري،1984م، ج1/ص433 ، نسخ). وأما صاحب اللّـسان فقـد قال:

" والنسح: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه؛ وفي التنزيل:" ما نَنْسخْ من آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بخيرٍ منها أو مثلها". سورة البقرة ،106. والآية الثانية ناسخة والأولى منسوخه..، وعن ابن الأعرابي، النسخ: تبديل الشيءِ من الشيءِ، وهو غيره، ونَسخُ الآية بالآية: إزالة مثل حكمها. والنسخ: نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو،...، وعن الليث: النسخُ أن تزايل أمراً كان من قبل يعمل به، ثم تنسخه بحادثٍ غيره،...، والأشياء تناسخُ: تداول فيكون بعضها مكان بعض كالدول والملوك،.. والعرب تقول: نَسخَتْ الشمس الظل، وانتسخته أزالته، والمعنى: أذْهبتْ الظل وحلت محله؛ قال العجاج:

**إذا الأعادي حسبونا، نخْنَخوا بالحدر والقَبض الذي لا ينْسخُ**

أي لا يحول". ( ابن منظور، 1999م، ج 14/ص121، نسخ).

إن حديث أصحاب المعاجم عن معنى النسخ لغةً يخلو من الخلاف عن المعنى الدلالي الذي تؤديه، فمعناها: أن تزيل ما قبلها من تغير المعنى والدلالة، فقولنا: زيد حاضر، هو ليس كقولنا: كان زيد حاضراً، أو ظننت زيداً حاضراً، فهي تحذف المعنى الدلالي والإعرابي بعد أن تدخل على الجملة الاسمية. أما في الاصطلاح اللغوي، فَيجمِع كثير من الدارسين على أن مفردة ( النواسخ)، من حيث كونها دالّة على كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وبقية الحروف الناسخة، لم تكن معروفةً عند القدماء، وإنما المعروف عندهم، هو تعرضهم لإحكامها، فسيبويه ذكرها في" باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، وذكر كذلك: باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده". ( سيبويه، ج2/ص 131). وهو بذا يعني إن وأخواتها، وسأشير إلى مواضع أمثلة النواسخ في كتاب سيبويه عند الحديث عن كل منها في موقعه. وقد جاء حديثه عن عمل النواسخ متفرقا في الكتاب، أما مفردة النواسخ فقد تبين لي أنها لم تَحظَ بذكر في الكتاب، ولقد تتبع العبابنة هذا المصطلح في دراسة خاصة بالمصطلح النّحوي البصري إذ رصده عند القدماء منذ زمن سيبويه حتى الزمخشري. ( انظر، العبابنة، 1983م)، ثم إن باحثاً آخر قد أفرد دراسة خاصة في مصطلح النّحو الكوفي. ( انظر، جبالي، 1982م ). وقد عللت تسمية هذه الحروف والأفعال بالنواسخ، إذ قيل:

" وأطْلِق لفظ النواسخ على كل هـذه الأفعـال والحـروف؛ لأن هـذه الكلمات -أفعالاً كانت أم حروفاً- تُحدِث تغييراً في الجملة الداخلـة عليهـا، وتَجلِب لها أحكاماً جديدةً، بعد أن تنسخ( تزيل) ما كان موجوداً من الأحكـام القديمة. فالجملة الاسمية:( زيد قائم ) إذا دخلت عليها" إن" فصارت"إن زيـداً قائم" أحدثت فيها نسخاً من وجوه: الوجه الأول: المبتدأ المرفوع صار اسـماً لإن منصوباً، وخبر المبتدأ ( قائم ) صار خبراً لإن، فهذا نـسخٌ مـن جهـة الإعراب. الوجه الثاني: فَقَد المبتدأ الصدارة وأصبحت للحرف إن، فهذا نسخ من جهة ترتيب الجملة. الوجه الثالث: بعد أن كان المعنى مجرد نسبةِ القيـام إلى زيد أصبحت النسبة نسبة تأكيد" فهذا نسخٌ في المعنى. ( يـاقوت، د.ت، ص11 ).

ولقد ظلّت النّواسخ متفرقةً في كتب النّحاة، إلى أن جاء السيوطي، إذ جمعها في كتـابه الهمـع. ( انظر، السيوطي،1977م، ج2/ص ص63-251). على أن ابن مالـك، 672هـ ، يعد أول من ذكر مصطلح النّواسخ، إذ قال:

والفعلُ إن لم يكُ ناسِخاً فلا    تُلْفيهِ غالباً بأنْ ذي مُوصَلا

( ابن عقيل، 1964م، ج1/ص381 ). ويرى النّعيمي أن اختيار لفظـة النواسـخ لهـذه العوامل "اختيار موفّقٌ؛ لأنه يؤدي إلى إدراك ما عملته هذه الأفعـال والحـروف مـن رفـع ونصبٍ"، ويعلل هذا العمل – أيضا – "فهي قد أزالت العامل القديم، وعملت هي، تماماً كما ذكروا من أن الناسخ في اللغة، هو ما يزيل الشيء ويكون مكانه، أو يبطل حكماً سابقاً ويثبـتُ حكماً جديداً ". ( النّعيمي، 1977م، ص21 ). ويرى أنه يجب ألا تكون مضافة، فنقـول: النواسخ بدلاً من نواسخ الابتداء، أو نواسخ المبتدأ؛ لأنه في قَطْعِها عـن الإضـافة تحتوي جميع الآراء المختلفة في العامل في المبتدأ والخبر، بعد دخولهـا عليهمـا". ( السابق، ص21، بتصرف ).

## 9.2 النّواسخ الفعلية:

## كان وأخواتها :

بدأ سيبويه حديثه عن النواسخ بـ ( كان وأخواتها ) فقال:"هذا بـاب الفعـل الـذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيـه لـشيء واحـد". ( سـيبويه،

ج1/ص45 ). ويلحظ عليه أنه لا يذكر في أول الباب وفي تعريفه بهـذه الأفعـال إلا كان وصار ودام وليس، وقال:"..، وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر". ( الـسابق، ج1/ص45 ). ولعل مرد حديث سيبويه عن كان وأخواتها بهذا الأسلوب من التنـاول إلى أن العلاقة بين كان وأخواتها متصلة بالبعد التركيبي، دون أن تكون مـشروطة بالبعد الدلالي إذا استثنينا الدلالة على الزمان بشكل عام، ثم إن أقوى ربـاطٍ بينهـا وبين أخواتها هو قضية الإسناد الذي يقوم على فكرة إلغائها عمل العامل المعنـوي، وهو الابتداء، الذي يلغي العلامة الدالة على الإسناد، في الطرف الثاني في الجملـة التي تباشرها كان وأخواتها، وفي ذلك قال سيبويه:"غير أن إن وكان عوامل فيما بعدهن". ( السابق، ج3/ص74 ). وفي ذلك يقول المخزومي(1986م،" أ "، ص178):" فليست هـذه الأفعال بمنزلة واحدة، لا في الدلالة ولا في الاستعمال، ولا جامع لها إلا ما لاحظوه مـن شـبه فيما يأتي بعدها، فهي تشترك في أن يليها مرفوع ومنصوب". أما عن دخولها على المبتـدأ والخبر، فقد قيل:" إن دخول كان على المبتدأ والخبر، يحصل للإفادة أن الخبر في ما مـضى من زمان، بمعنى أنها في دخولها علـى هـذا التركيـب زمانيـاً لا تحتـوي حـدثاً ألبتّـة". (العبابنة،1983م، ص63 ). ولقد سـماها الـدرس الحـديث أفعـال الاسـتمرار، إذ قيل:"وأفعال الاستمرار هذه أفعال مساعدة وليست أصلية في الجملة، وهي -أيضاً- منفصلة في الكتابة عن الأفعال الأصلية بعكس اللغات الهندوأوربية التي نجد فيهـا زمن الاستمرار يؤثر في الفعل الأصلي للجملة مـن حيـث الكتابـة، ففـي اللغـة الإنجليزية، مثلاً يضاف ( ing ) في نهاية الفعل المراد وضـعه زمـن الاسـتمرار (continuous) ويكون قبله فعلbe  to وفي الفارسية نجد أن الفعل وضعه في زمـن الاستمرار يضاف إلى أوله ميم وياء، في حين أننا لا نجد مثل هذا التركيب في اللغة الفرنسية، والظاهر أنها استعاضة عنه بصيغة اسـم الفاعـل   patticipe persent ، ومنها قولهم:

Apprenez le francais chantant

ولعلنا نلمح شيئاً من هذا المفهوم عند الكوفيين، وهو ما أطلقوا عليـه الفعـل الدائم وقد عنوا به اسم الفاعل، أي الذي في شبه الاسـتمرار". ( المخزومـي، 1986م "ب"، ص107 ).

## 10.2 استعمالات كان وأخواتها ودام وأصبح وأمسى:

### كان وأخواتها :

ورد في كلام العرب أربعة استعمالات لكان، هي : كان التّامة، وكان الزائدة، وكان المتعدية، وكان الناقصة. أما كان التامة فقد ذكرها سيبويه، فقال: " وقد يكـون لكان موضع آخر يقْتَصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد ا ، أي قد خُلِقَ عبد ا . وقد كان الأمر، أي وقع. وقد دام فلان، أي ثبت،.. ، وكما يكون أصبح وأمسى مرةً بمنزلة كان، ومـرةً بمنزلة قولك استيقَظُوا وناموا". ( سيبويه، ج1/ص46)، وهو بذا يعنـى التمـام فـي دام وأصبح وأمسى وإن كان لم يذكر أي مثال شعري على استعمالي أصـبح وأمـسى، فإشارته إلى معنى الاستيقاظ والنوم فيهما يكفي لفهم ورودها تامة. أما كان فقد ذكر سيبويه على استعمالها تامة مثالا من الشعر، وهو قول مقّاس العائدي:

*فِدىً لبنـي ذُهْل بن شَيْبَان ناقتـي          إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ*

( السابق، ج1/ص47). إذ استعملت كان بمعنى ( وقع ). أي: إذا وقع يـوم. ومنهـا كذلك قول الربيع بن ضبع الفزاري:

**إذا كان الشّتَاءُ فأدْفِئُوني          فإنَّ الشّيخ يَهدِمُهُ الشتاءُ**

( النّحاس، 1986م ، ص39 ). وقد عزز النّحاس هذا الاستعمال، بقوله تعالى:" وإن كان ذو عسرةٍ ". سورة البقرة، 280، وقوله تعالى:" إلاّ أن تكون تجـارةٌ ".سـورة البقـرة،282. (انظر، السيوطي، 1977م، ج2/ص82).

### كان الزائدة:

وتزاد للتوكيد، وهي ذات قيمة دالة على الزمان الماضي، وليس لها وظيفـة تركيبية، ويمكن عدها منحرفة عن الزمانية؛ لأنها أصبحت مستقلة، وقد قُيِّدت زيادتها بشرطين، ذكرهما ابن هشام، فقال:" وشرط زيادتها أمـران؛ أحـدهما: أن تكـون بلفـظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك:" ما كان أحـسن زيداً " أصله: ما أحسن زيداً؛ فزيدت " كان " بين " ما " وفعل التعجب". وليس معنى زيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتة، بل أنها لم يؤت بها للإسـناد" . ( ابـن هـشام، 1987م، ص138 ). ويلحظ أنها لا تزاد أولاً، وإنما حشواً، وقد أورد ابن منظور علـى كـان الزائـدة

شواهد، منها: قول أبـي الغَول، واسمه عِلْباء بن جوشَن، وهو من بني قُطـن بـن نهشل. (انظر، ابن قتيبة ،1985م، ص276):

**عسى الأيام أن يرجِعـ ـ ـ      ـ ـ ـن قوماً كالذي كانوا**

وقال ابن الطثْرية واسمه يزيد، والطّثرية أمه، وهي من طَثْر بن عنْز بن وائل وقَتَلَتْه بنو حنَيفَة يوم الفَلَج. (انظر، ابن قتيبة ،1985م، ص276):

**فلو كنتُ أدري أن ما كان كائن،      وأن جدِيد الوصل قد جد غابِره**

وقال الأحوص (ابن منظور، 1999م، ج12/ص193، كون وما بعدها ):

**كم مِن ذَوي خُـلةٍ قبلـي وقبلكُم      كانوا، فأمسوا إلـى الهجران قد صاروا**

وهو في شعره (د.ت، ص148):

**كم مِن ذَوي مِقَةٍ قبلـي وقبلكُم      خانوا، فأضحوا إلـى الهجران قد صاروا**

وقال أبو زبـيدٍ:

**ثم أضحوا كأنهم لـم يكونوا،      وملوكاً كانوا وأهلَ علاء**

وقال: نصر بن حجاج، وأدخـل اللام علـى ما النافـية:

**ظَنَنتَ بـي الأمر الذي لو أتَـيتُه،      لَـما كان لـي، فـي الصالـحين، مقام**

وقال أوس بن حجر(1960م، ص121):

**هِجاؤُك إلا أن ما كان قد مضى      علـي كأثْوابِ الـحرام الـمهينِمِ**

وقال عبدا  بن عبد الأعلـى:

**يا لَـيتَ ذا خَبرٍ عنهم يخَبرنا،      بل ليتَ شِعري، ماذا بعدنا فَعلُوا؟**

**كنا وكانوا فما نَدري على وهمٍ،      أنَـحن فيما لبِثْنَا أم هم عجِلُوا؟**

أي نـحن أبطأْنا؛ ومنه قول الآخر:

**فكيف إذا مررتَ بدار قومٍ،      وجيرانٍ لنا كانُوا كرامِ**

وتقديره: وجيرانٍ لنا كرامٍ انْقَضوا وذهب جودهم؛ ومنه ما أنشده ثعلب:

**فلو كنتُ أدري أن ما كان كائن،      حذِرتُكِ أيـَام الفُؤاد سلِـيم**

**ولكن حسِبتُ الصرم شيئا أُطِيقُه،      إذا رمتُ أو حاولْتُ أمر غَرِيمِ**

ومنه ما أنشده الـخـلـيل لنفسه:

**بلغا عنـي الـمنَجم أنـي      كافِر بالـذي قَضتْه الكواكِب،**

علا ـم إن مـ ا يكُون وما كا      ن قضاء من الـمهيمِن واجِب

ومن شواهدها بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع، قولُه سبحانه وتعالـى: " وكان ا  غفوراً رحيماً ". ( وردت في أكثر من موضع في القرآن الكريم، منها: سورة النّـساء، 96، 99، 100، 152، سورة الفرقان،70، سورة الأحزاب، 5، 50، 59، 73، سـورة الفـتح، 14، أي: لـم يزلْ علـى ذلك؛ ( ابن منظور، 1999م، ج12/ص193، وما بعدها، كـون ). وقـد ذُكِر:" أن كان لا تقع على ا  عز وجلّ فهي مـستعملة فـي اللفـظ، ملغـاة فـي المعنـى". ( النّحاس، 1986م ، ص41 ). وقال الـمتلـمس (1970م، ص24):

وكُنا إذا الـجبار صعر خَدّه،      أقَمنا له من ميلِهِ فتَقَوما

وقول الفرزدق:

وكنا إذا الـجبار صعر خَدّه،      ضربناه تحتَ الأُنْثيين على الكَردِ

( ابن منظور، 1999م، ج12/ص193، وما بعدها، كون ). وهذه الأمثلة تمثل انحرافاً عن الأصل الاستعمالي في كان. على أن كان تستعمل لمعانٍ أخرى ذكر ابن عـصفور منها: كان لَبن. أي: حضر، وبمعنى ( حدثَ )، يقال: ( كان أَمـ ر ) أي ( حـ دثَ)، وبمعنى ( كَفِلَ )، يقال: ( كُنْتُ الصبي )، أي ( كَفِلْتُه )، وبمعنى ( غَزلَ )، يقـال: ( كُنتُ الصوفَ )، أي ( غَزلْتُه ) ". ( ابن عصفور، د.ت ، ص101 ).

**كان المتعدية:**

إن النّاظر بعمقٍ إلى استعمالات كان يجد أنّها قد استعملت استعمالاً آخر منحرفاً عن المألوف في استعمالاتها إذ استعملت استعمال ( ضرب )، وتعدت إلى مفعول، وذكر سيبويه قول أبي الأسود الدؤلي، وهو:

دع الخَمر تَشْربها الغُواةُ، فإنّني      رأيتُ أخاها مجزيـ ـاً لمكانها

فإن لا يكُنْها أو تَكُـ ـنْه، فإنـ ّـه      أخوهـ ـا، غَذَتْـ ـه أُمـ ـه بلبانِها

(الدؤلي، د.ت، ص ص 162، 306 ، وقد ورد في الديوان" أخ أرضعته" بـ دلاً مـ ن" أخوهـ ـا غذته"، وانظر، ابن منظور،1999م، ج12/ص 197، كون، وسيبويه، ج1/ص46. ولم يـ ذكر البيت الأول، وقد رأيت أن أذكره لما له من أثر في وضوح الدلالة، النّحاس، 1986م، ص40، وقد ذكر: "مجرماً من محانها"، بدلاً من "مجزيـ ـاً لمكانها"). ولعلّ معنى التّعدية في

كان يفهم من خلال قول سيبويه:" فهو كائن ومكون، كما تقـول: ضـارب ومـضروب". (سيبويه، ج1/ص46 ). وعلّق النّحاس على هذا المثال، فقال:" على معنى" فإلاّ يكن مثلها أو تكن مثلها" يعدون كان إلى مفعول كما يعدون ضرب، يقولون: كُنْتُه وكـاْنَني كمـا تقـول: ضربته وضربني، تقول: فإلاّ يكنها كقوله: فإلاّ يضربها". ( النّحاس، 1986م، ص40 ).

## 11.2 الانحراف في كان وبعض أخواتها عن الأصـل الاستعمالي، إذا وقع اسمها نكرة:

وهذه استعمالات تتصل بالأصل الاستعمالي للجملة الاسمية، إذ إن المعروف عند النّحاة أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة، ولم يجز سيبويه الابتـداء بـالنكرة إلاّ بمسوغات ذكرها غير واحد من النّحاة. ( انظر، ابن هشام، 1980م، ج1/ص145، ابـن عقيل، 1964م، ج1/ص ص215- 227 ). وقال سيبويه:" ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة .. ، وقال:" وذكر أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصـب والرافـع سـوى الابتداء، والجار على المبتدأ".( سـيبويه، ج1/ص ص24،23 ). ثم إنه ذكـر أنـه يجـوز الابتداء بالنكرة في الشعر وفي ضعف من الكلام".( سيبويه، ج1/ص48 ).

وإذا كان سيبويه قد قرر أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، فإن كان لا يجوز أن يكون اسمها نكرة لا سيما أنّه مبتدأ، قبل مباشرتها له، وعليه فلا يجوز أن يكون اسماً لها، وقد رصدت الدراسة أمثلة في كتاب سيبويه منحرفة عن هذا الأصل الاسـتعمالي، ومنها، قول الشاعر(انظر، ص 45 من هذه الدراسة ):

فإنّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ      أظبيٌ كان أمّكَ أم حمـارُ

وقد وقع اسم كان نكرة، وهو ( أظبي ) ووقعت المعرفة ( أُمك ) خبراً لكان مـع أن الأولية للوقوع اسماً لكان، هي المعرفة وليست النكرة، وهذا المثال من الأمثلة التـي ذكرها سيبويه. ( سيبويه، ج1/ص48 ). وقبل الرواية على أساسه، مع أن الغُنْـدِجاني ذكر أن في المثال تحريفاً وتبديلاً؛ لأن الرواية الصحيحة ( ناك ) بدلاً من ( كـان ) ولم يذكرها العلماء تَحرجاً من خَدشِها للحياء. (الغندجاني،1980م، ص53، وانظر: ابـن السيرافي، 1976م، حاشية 5 ، ص ص 227، 228 ). ولـست أدري مـا الـذي دفـع الغُنْدِجاني إلى مثل ما ذهب إليه؛ لأنه على روايته وتصرفه في المثال الاسـتعمالي

يمكن القول:إن سيبويه قد تصرف في كثير من الأمثلة التـي وردت فـي الكتـاب، وأرى أن هذا الأمر محال؛ لأننا لو سلّمنا به لاستبعدنا كثيراً من الأمثلـة النّحويـة سواء التي جاءت لبناء قاعدة أم لدعم قاعدةٍ في استعمال لغوي معين، ثم إنني ُأؤيـد كل ما جاء في الكتاب لا سيما أن كبار العلماء قد قبلوها كافّة. ومما انحرف عن هذا الأصل أيضاً، قول الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنَ المَرَاغةِ إذ هَجَا　　　تميماً بجَوْفِ الشّام أم مُتَساكِرُ

( سيبويه، ج1/ص49 ). وذكر سيبويه أن للمثـال روايتـين، الأولـى: بـالرفع فـي (أسكران )، وقال:" فهذا إنشاد بعضهم"، والثانية: بالنّصب، إذ قال:" وأكثـرهم ينـصب السكران ويرفع الآخِر على قطعٍ وابتداء ". ( السابق، ج1/ص49). وإذا تناولنا المثالَ علـى رواية الرفع، فإن فيه استعمالاً منحرفاً عن الأصل النحوي، إذ وقع اسم كان نكـرةً، وهذا مخالفٌ، وفي قول سيبويه:" وفي إنشاد بعضهم إشارة إلى قلّته؛ لأنه نكرة.

**جـاء:**

إن الاستعمال الأصلي لهذا الفعل، هو التمام وليس النّقص، إذ يأخذ فـاعلاً، ولكن اللغة استعملته استعمالاً فسره النّحاة على أنه من استعمال باب كان وأخواتها، وهو قليلٌ جداً، لا يكاد يعرف في غير المثال النّثري المشهور، وهو:" مـا جـاءتْ حاجتَك". (سـيبويه، ج1/ص50 ). عند من ورد استعمالهم بنصب حاجتك. والانحراف في هذا الفعل هو استعماله استعمال (كان) وليس استعمال الأفعال التي تقع في بـاب ما يعرف في الدرس النّحوي بالنّواسخ، وقد ذكر ابن بري: أن مثل هذا يقـع فـي بعض الاستعمال، إذ قال:" واعلم أنه يلحق بباب كان وأخواتها كل فعل سلب الدلالـة علـى الحدث وجرد للزمان، وجاز في الخبر عنه أن يكون معرفة ونكرة، ولا يتم الكلام دونه، وذلـك مثل: عاد، ورجع، وآض، وأتى، وجاء، وأشباهها. وقد ذُكِر أن المثال" ما جاءت حاجتك"، هـو قول للخوارج لابن عباس، أي ما صـارت؛ يقال لكل طـالب أمـرٍ يجـوز أن يبلُغَـه وأن لا يبلُغَه. ( ابن منظور، 1999م، ج12/ص195، كون، بتـصرف ).ولقـد تَميـز الـسيوطي (1977م، ج2/ص ص63- 109)عن غيره من العلماء بذكره غير ما ذكروا من أخوات كان، ولعل ما دفعه إلى مثل هذا الذكر، قول سيبويه:" وذلك قولك كان ويكون، وصـار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر". ( سيبويه، ج1/ص45 ).

## 12.2 الانحراف في رتبة عناصر جملة كان:

الأصل الاستعمالي في ترتيب أركان الجملة الاسمية أن يقع المبتدأ أولاً، ثـم يليه الخبر، إلاّ أنه حدث انحرافٌ في بعض الاستعمالات، أدى إلى أن يتغير موقـع كلٍ منهما في بعض الأمثلة، وهذا الانحراف ظهر في بعض الاستعمالات التي مثّلت ( كان ) أحد أركانها وقد تأتّى هذا بسبب التقديم والتأخير الذي يعد ظاهرة في النّحو العربي، ومما وقع في هذا من الأمثلة الاستعمالية- لما أجاز سيبويه نصب" داءهـا" - قول الشاعر:

**وقد علِم الأقوام ما كان داءها    بثهلان إلاّ الخزي ممن يقودها**

( سيبويه، ج1/ص50 ). ويرى الدرس الحديث في هذا المثال عنصراً مـن عناصـر التحويل الذي يحدث في الجملة التوليدية، على اعتبار أن الأصل في الجملة الاسمية، هو: المبتدأ + الخبر ، بعد دخول كان يصبح:

كان + المبتدأ + الخبر، ثم ما آل إليه التفسير في المثال السابق، وهو: كان ( عنصر تحويل ) + الخبر + المبتدأ. والرتبة أو التّرتيب، من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحاً؛ لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقّه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقّه التقديم فيؤخّره طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النّفس، وبذا فالترتيب أمر يراد به سر من أسرار العربية، ووسيلة يقرّب بها المعنى العميق والدلالة البعيـدة". ( عمايرة، 1984م، ص ص88-92).

## 13.2 أفعال المقاربة:

يوجد في اللغة العربية عدد من الأفعال عرفت في الاصطلاح اللغوي بأفعال المقاربة، والنّاظر فيها يرى أنّها لا تدل جميعها على المقاربة وإنّما جزء منها فـي حين يدلّ جزء ثانٍ منها على الرجاء، وثالثٌ على الشروع، وقد عد هذا الاصطلاح من باب تسمية الكل باسم الجزء، (ابن هشام،1980م، ج1/ص215). وقد فصل العبابنة. (1983م،ص21) القول في التأصيل للاصطلاح اللغوي الذي اصـطلح علـى هـذه المجموعة من الأفعال. ومن هذه الأفعال، ما وضِع للدلالةِ على قرب الخبر، وهـي

ثلاثة:

كاد، وأوشك، وكَرب، وما وضِع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسى، واخلولق، وحرى، وما وضِع للدلالة على الشّروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنشأ، وطَفِقَ، وجعلَ، وعلِقَ، وأخَذَ، ويعملان عمل "كان". (ابن هشام،1980م، ج1/ص ص215، 216).

**كـ ـاد:**

تتشابه كاد في العمل مع كان تشابهاً دفع كثيراً من النحاة إلى التساؤل عـ ـن سبب انفرادها ببابٍ خاص، وقد علّل ابن هشام هذا الانفراد، بقوله:"ولولا اختصاص خبرها بأحكامٍ ليست لكان وأخواتها لم تنفرد ببابٍ على حـ ـدِةٍ". (ابـ ـن هـ ـشام،1999م، ص159). قال سيبويه:" وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن وكذلك كـ ـرب".(سـ ـيبويه، ج3/ص159). ومعنى هذا أنّه يشير إلى الأصل الاستعمالي لها. وهو عـ ـدم اقتـ ـران خبرها بأن، فقد قال في موضع من الكتاب:لايقترن خبر كاد بـ ـ (أن) إلاّ في الشّعر ضرورةً "وكدتُ أن أفعل لايجوز إلاّ في شعر". (سيبويه، ج3/ص12). إلاّ أنّه ذكر مثـ ـالاً فيه شاهد على انحراف كاد عن هذا الأصل الاستعمالي، إذ اقترن خبرها بأن، وهو قول الشّاعر:

**قد كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا**

ويعلل ذلك بأنّه تشبيه بعسى؛ لأنّهما مشتركتان فـ ـي معنـ ـى المقاربـ ـة".( سـ ـيبويه، ج3/ص160، والأنباري، د.ت، ج2/ص566، وابن يعيش، د.ت، ج7/ص121، وابن عصفور، د.ت، ص108، والبغـ ـدادي، د.ت، ج4/ص90، والعينـ ـي، د.ت، ج2/ص15، وابـ ـن منظور،1999م، ج13/ص119، مـ ـصح). ومن الأمثلة التي انحرفت فيها كاد عن أصلها الاستعمالي قوله صلى ا عليه وسلّم:"ما كدتُ أن أُصلّي العصر حتّى كـ ـادت الـ ـشمس أن تغرب". (السيوطي،1996م، ج2/ص279). وإذا كان القرآن الكريم قد استعمل بعض مـ ـا حكِم عليه بأنه لغة في غير باب كاد، فإن الدراسة لم ترصد أي مثالٍ استعملت فيـ ـه كاد استعمالاً اقترن فيه خبرها بأن، وقد خلت لغة القرآن من أي مثالٍ ورد على هذا الاستعمال في حين أن القرآن قد استعمل كاد كثيراً ولم يقترن خبرها بأن.

**عسى:**

وهي تقع عند العلماء بين الفعلية والحرفية، وقد رجح المرادي قول الجمهور بفعليتها، وقال: "وهو الصحيح:". (المرادي، 1992م، ص،461). علـى أن مـن النحـاة المعاصرين من عدها:

> " فعلاً جامداً شذّ عن سائر الأفعال، فلم يتصرف تصرفها، ولم يستعمل استعمالها، وتخلّى عن الدلالة على الحدث فاستعمل اسـتعمال الأدوات، وهي من الأفعال المتخلفة التي أخذت بتخلفها تتخلى عن دلالتها القديمة واستعمالها القديم، وأخذت تستعمل اسـتعمال الأدوات للدلالـة علـى الرجاء، وتدخل على جملة اسمية، وهو أقل استعمالاتها، وتدخل علـى جملـةٍ فعليـة، وهـو أغلـب اسـتعمالاتها، وأكثرهـا شيوعاً".(المخزومي،1986م،" ب " ص ص195، 196).

وذهب" فندريس" إلى" أن الأدوات النّحوية التي تستعملها اللغات ليست إلاّ بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أُفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مجـرد موضـحات أي مجرد رموز".(فندريس، د.ت، ص216). أما سيبويه، فقال:" وتقول عسى أن يفعـل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا، وعسى محمولةٌ عليها أن، كما تقـول:دنـا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السماء أن تُمطر، وكلّ ذلك تكلّم به عامـةُ العـرب". (سيبويه، ج3/ص185). وقال:"واعلم أنّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعـل عـن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا:عسيا وعسوا، وبلو أنّـه ذاهـب عـن لـو ذهابه،..؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء". (السابق، ج1/ص158). ويفهم مـن كلام سيبويه السابق أن خبر عسى يغلب أن يقترن بأن، وهو الغالب في اسـتعمالها، إلاّ أن العرب قد استعملتها دون أن تقترن بأن، وفي هذا انحـرافٌ عـن الأصـل الاستعمالي المألوف في التراكيب التي تكون عسى ركناً من أركانها. ومن ذلك قول هدبة بن خَشْرم العذْري:

**عسى الكَرب الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فرج قريب**

(سـيبويه، ج3/ص158، وابـن يعـيش، د.ت، ج7/ص ص117 ،121، والبغـدادي، د.ت،

ج4/ص81، والعيني، د.ت، ج2/ص184، والسيوطي،1977م، ج2/ص140). ومنه كذلك:

**عسى ا ُ يغني عن بِلادِ ابن قادرٍ بِمنْهمِرٍ جون الربابِ سكُوبِ**

(سيبويه، ج3/ص159، وابن يعيش، د.ت، ج7/ص 117، ج9/ص62). ومنه كذلك:

**فأما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بي حمِقٌ لئيم**

(سيبويه، ج3/ص159، والبغدادي، د.ت، ج4/ص82). ويـرى المخزومـي (المخزومـي، 1986م، "ب" ص195). أن أن الواقعة قبل الفعل الواقع خبراً لـ(عسى) ما هـي إلاّ موصولٌ حرفي جيء به لإيصال الرجاء إلى الجملة". لقد عدت عـسى فـي لُغَيـةٍ بمعنى لعل واشتُرِطَ في عملها أن يكون اسمها ضميراً، وهي بذا منحرفةٌ عن الأصل الاستعمالي لها، فالمعروف عند النحاة أنّها تعملُ عمل كان وأخواتها، والمثال الـذي جاءت فيه عاملةً عمل لعلّ، هو قول صخر بن العود الحضرمي:

**فقلت عساها نار كأس وعلّها تشكّى فآتي نحوها فأعودها**

( ابن هشام، 1980م، ج1/ص239). وفي هذا المثال نَصب الضمير في عـساها، فـي حين رفَع ( نار ) على أنّه خبر، وقد ذكر سيبويه أن( عسى) قد يجـيء حرفـاً دالاً على الترجي فتعمل عمل لعلّ وذكر على ذلك مثالاً، هو قول عِمران بن حِطان:

**ولي نفس أقولُ لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني**

إذ أنكر أنّها جارة، وقال: لو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكـنهم جعلوهـا بمنزلة لعلّ في هذا الموضع". (سيبويه، ج2/ص375). والمثال في (ابـن جنّـي، د.ت، ج3/ص25، وابن يعيش، د.ت، ج3/ص ص10، 120، 188، 222، ج7/ص123، والبغدادي، د.ت، ج2/ص435، والعيني، د.ت، ج2/ص229).

**الانحراف في عسى:**

المعروف عند جمهور النحاة أن"لعلّ" من الأحرف المشبه بالفعل من أخوات إن، فهي تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، وقد جـاءت عـسى فـي بعـض الأمثلـة الاستعمالية الحية عاملةً عمل لعلّ وذلك مع المضمر في قولك: عـساك وعـساني، وهي بذا منحرفة عن الأصل، إذ إنّها تعمل عمل كان، ومن أمثلتها قول الراجز:

**يا أبتا علّك أو عساكا،**

و قول عِمران بن حِطان:

***ولي نفس أقولُ لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني***

(سيبويه، ج2/ص355، وفي شأن الرجز، انظر، سيبويه، ج4/ص207، وقد روي "عساكن" بدلاً من "عساك" ). وقد اعترض المبرد على ذلك بقوله:" فأما قول سيبويه إنّها تقع في بعض المواضع بمنزلة "لعلّ" مع المضمر، فتقول عساك وعساني، فهو غلطٌ منه".(المبرد، 1399هـ، ج3/ص71). وحجة المبرد في تغليطه لسيبويه أن الأفعال لا تعمل في المضمر إلاّ كما تعملُ في المظهر. أما الكاف والياء في (عساك) و(عساني) فيما احتج به سيبويه، فقد ذهب المبرد إلى أن التغليط فيهما على أنّهما في محل نصب خبر(عسى)، أما اسمها فهو ضمير محذوف تقديره:" عساك الخير أو الشر"، وكذلك (عساني) الحديث، ولكنه حذِف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم:"عسى الغوير أبؤساً". (انظر، سيبويه، ج1/ص388، والشنتمري، 1987م، ج1/ص666، ابن يعيش، د.ت، ج7/ص123). ويرى النعيمي أنّه يجوز أن تحلّ(عسى) محل(لعلّ) وعِلّته في هذا" أن من قواعدهم حملَ النّظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه، وعسى ولعلّ معناهما واحد". (النعيمي،1977م، ص186). ويبدو لي أنّه لم يزد على ما جاء به سيبويه، والذي قال في شأنهما:" فهما طَمع وإشفاق". (سيبويه، ج4/ص433). وقد أيد الشنتمري رأي سيبويه وعلّل ذلك "باطّراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال؛ لأن قولهم: (عسى الغُوير أبؤساً) لم يسمع إلاّ في هذا، وهو كالمثل". (الشنتمري، 1987م، ج1/ ص188). وقد رد أحد المعاصرين رأي المبرد، بقوله: "والذي ذهب إليه المبرد من أن الفعل لا يعمل في المضمر إلا كما يعمل في المظهر، وإن كان حجةً قوية إلاّ أنّها ليست ملزمة في هذا الباب؛ وذلك أن من قواعدهم حمل النّظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه، و"عسى" و"لعل" معناهما واحد فهما طمع وإشفاق كما قال سيبويه، وهذا التشابه هو الذي سوغ لـ"عسى" أن يكون لها حالٌ تُحمل فيه على نظيرها"لعل". (النعيمي،1977م، ص186)، ثُم إنّه يؤخذُ على مذهب المبرد أنّه يستلزم الاقتصار على الفعل ومنصوبه، وهو ما لا نظير له". ( السامرائي،2004م، ص87). ومن انحرافات عسى أن يقال:عسى" فعلك" وقد أكّد سيبويه على هذا بقوله:" واعلم أنّهم يستعملوا عسى فعلك،..". (سيبويه، ج1/ص158). ومعنى هذا أنّه لا يجوز أن يقع خبرها اسماً، وإنّما

يقع جملة فتؤول، ولكن استعمالات العرب جاء منها تركيب كان فيه خبرها اسماً، وذلك في قول الزباء:"عسى الغُوير أبؤساً". (سيبويه، ج1/ص ص51، 159، وقد ذكروا في هذا الموضع أن لعسى في هذا المثال حالاً لا تكون في سائر الأشياء". سيبويه، ج3/ص158، بتصرف). وقد جرى هذا الانحراف-أيضاً-في قول الشّاعر:

**أكثَرتَ في العذل مِلحاً دائماً    لا تُكثِرن إنّي عسيتُ صائما**

(ابن عصفور، د.ت، ص109، والسيوطي، 1977م، ج2/ص141).

**أوشَك:**

لقد حملت أوشك على عسى، وفي ذلك قال سيبويه:"..، وتقول: توشك أن تجيء،.. وقد يجوز يوشك يجيء بمنزلة عسى يجيء". (سيبويه، ج3/ص16). ومعنى هذا أن مجيء الفعل الواقع خبراً ليوشك غير مقترنٍ بإن هو شكل من أشكال الانحراف عن الأصل الاستعمالي للفعل النّاسخ "يوشك" إذ الأصل أن يقترن، لا سيما أنّه الأكثر استعمالاً. ومع ذلك فقد أورد سيبويه مثالاً انحرف عن الأصل الاستعمالي، وهو قول أمية بن أبي الصلت:

**يوشِك من فر من منيتهِ    في بعض غِراتِه يوافقها**

(سيبويه، ج3/ص161، ابن أبي الصلت،1980م، ص53، ابن رشيق، ج1/ص108،ابن يعيش، د.ت، ج7/ص126، والعيني، د.ت، ج2/ص178، والسيوطي،1977م، ج2/ص140، والأزهري، د.ت، ج1/ص ص207، 208، وابن عصفور، د.ت، ص107، وابن عقيل، 1964م، ج1/ص286). على أن سيبويه لم يذكر(أوشك)، وإنّما ذكر المضارع منها، ولعل ما يؤيد أن ورود مثل هذا الاستعمال بأنّه منحرف عن الأصل، ما ذكره المرادي، إذ قال:"واعلم أن"عسى" لها أحوالٌ: الأول: أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ"أن ". وهذا هو الكثير".(المرادي، 1992م، ص463).

## 14.2 الانحراف في ما:

قال سيبويه:"..، كما أن ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها وإذا تغيرت عن ذلك أو قُدم الخبر رجعتَ إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم".(سيبويه، ج1/ص122). إن المعروف في الدرس النّحوي أن لـ(ما) أكثر من استعمال. الأول:

لتميم، "وهي تستعملها استعمال أما وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس ما كليس".(سيبويه، ج1/ص57)، والثّاني: هو استعمال أهل الحجاز، إذ قال سيبويه:" وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها". (السابق، ج1/ص57).

لقد عد سيبويه استعمال بني تميم لـ"ما" هو الأصل، ولذا فيمكن القول: إن استعمال أهل الحجاز لها يمثّل انحرافاً عن هذا الاستعمال الأصلي، لا سيما أن بني تميم قد استعملوها مؤثرةً في التركيب الذي تباشره معنى لا مبنى، وهي بذا كحروف الاستفهام أو غيرها من الحروف التي لا تؤثر في البناء، أما عند التّميميين فلها اسم وخبر، وعلى هذا الاستعمال قراءة قوله تعالى:" ما هذا بشر". سورة يوسف، 31. وعليه من الأمثلة الشّعرية قول الفرزدق:

**فأصبحوا قد أعاد ا نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مِثلُهم بشَر**

(سيبويه، ج1/ص60، النّحاس،1986م، ص67).على أن الفرزدق تميمي، وهو بذا يخالف استعمال قومه الذين عد استعمالهم أصلاً فهم لا يعملونها. وفي ذلك يقول الكناعنة:" وعلى الرغم من أن سيبويه قد قلّل من شأن الرواية بقوله:" وزعموا أن بعضهم قال".(سيبويه، ج1/ص60). فإن استعمال الفرزدق التميمي لـ"ما" على صورتها الحجازية يشير إلى شيوعها التّداولي في غير الأوساط الحجازية أيضاً، بل إنّها مستعملة في عقر دار التميميين أنفسهم".(الكناعنة،2004م، ص46). ويبدو لي أن استعمال كلٍ من الحجازيين والتميميين أصلٌ قائم بذاتِهِ، لا سيما أن أمثلة كلٍ منهما مستعملةٌ استعمالاً حياً في كلام العرب شعرهم ونثرهم، ولعلّ ما يعزز هذا أن القرآن الكريم قد استعملَ "ما" عاملة وغير عاملة.

## 15.2 النّواسخ الحرفية:

### إن وأخواتها:

مجموعةٌ من الحروف التي تعمل في المبتدأ والخبر عملاً واحداً، بـشرط أن يكون المبتدأ ليس اسم شرط، أو اسم استفهام، أو كم الخبرية، أو كل اسم التُزم فيـه الرفع على الابتداء، كـ ( ما ) التعجبية وايمن ا ، وما كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبراً لها إلاّ الجمل غير المحتملة الصدق والكذب وأسماء الاستفهام وكم الخبريـة؛

لأنها إنشائية لا تصلح أن تكون في موضع الخبر".( ابـن عـصفور، د.ت، ص117 ).

وهذه الحروف، هي: إن، وأن، ولكن، وليت، ولعلّ، وكأن، وقد ذكرها سيبويه فـي الكتاب خمسةً، فقال:" هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعـل فيما بعده". ( سيبويه، ج2/ص 131). ويلحظ أنه قد عدها خمسةً إذ عد إن واحدة على أنها تَرِد بهمزةٍ مفتوحة أو مكسورة، وذلك على وفق ما يقتضيه المعنى الذي يؤديـه السياق الذي تقع فيه،. وقد فصل النحاة القول في أحوال همزة إن وأن. ( انظر، ابـن هشام، 1987م، 163، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص 350ـ 362). وهذه الحروف لا يربطهـا رابط دلالي واضح". ( الكناعنة، 2004م، ص 47). ولعل هذا ما دفـع سـيبويه إلـى أن يتحدث عنها في مواضع متفرقة من الكتاب، إذ كثر حديثه عنها، فقال:" هذا باب مـا يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة". ( سيبويه، ج1/ص 141)، وقوله:" هذا باب ما يكون محمولاً على إن". ( السابق، ج1/ ص 144)، وقوله:" هذا باب ما تستوي فيه الحـروف الخمسة". ( السابق،ج1/ ص 147)، وقوله:" هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمـسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء". ( سيبويه، ج1/ص 147)، و(انظر، ج3/ ص ص 119، 120، 125، 129، 132، 134، 142، 143، 146، 165، ..).

**وقوع خبر إن نكرةً:**

لقد تقرر في الدرس النحوي أن المبتدأ لا يأتي نكرةً، إلاّ بمسوغات ذكرهـا النحاة، وهذه المبتدآت النكرات في الاستعمالات التي ترد فيها إن وأخواتهـا تكـون أسماء لها، وعليه فلا يجوز أن يأتي اسم إن وأخواتها نكرةً، وقد ورد فـي الأمثلـة الاستعمالية في كتاب سيبويه مثالٌ جاءت فيه النكرة اسماً لإن، وهو قـول امـريء القيس ( 2000م، ص 31 ) :

وإنّ شِفاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقةٌ          فهل عندَ رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ

( سيبويه، ج2/ص 142، البغدادي، د.ت، ج3/ ص 40، ج4/ ص ص61، 89، والـسيوطي، 1977م، ج2/ ص 77، 140). وعلل سيبويه قبوله لمثل هذا الاستعمال بأنه قد اجتمـع نكرةٌ ونكرة وقال:" فهذا أحسن؛ لأنهما نكـرة ". ( سـيبويه، ج3/ ص 143 ). والأصـل الاستعمالي الشائع أن تبدأ بالمعرفة؛ لأن الابتداء بالنّكرة مع وجود المعرفة لا يعـد وجهاً وإن كان واحداً من الأمثلة الاستعمالية. إلاّ أنه قد ورد في المثال السابق نكرة

ونكرة.

**الانحراف في رتبة عناصر جملة إن:**

الأصل أن تأتي جملة المبتدأ والخبر بعد إن وأخواتها على الترتيب الآتي: الحرف النّاسخ + الاسم + الخبر، فلا يصح أن يتوسط الخبر بين هذه الحروف، وفي ذلك قال سيبويه:" وزعم الخليل أنها عمِلت عملين: الرفع والنّصب، كما عملت كان الرفع والنّصب حين قلت: كان أخاك زيد. إلاّ أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد ا ، تُريد كأن عبد ا أخوك، لأنها لا تصرفُ تَصرفَ الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان. فمن ثّم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال". ( سيبويه، ج2/ ص 131 ). إلاّ أنه يورد مثالاً منحرفاً عما ذهب إليه، وهو قول الشاعر:

**فلا تَلْحَني فيها فإن بِحبها        أخاك مصاب القَلْبِ جم بلابِلُه**

( سيبويه، ج2/ ص 133، البغدادي، د. ت، ج3/ ص 572، العيني، د.ت، ج2/ ص 309، السيوطي، 1977م، ج1/ ص 135، والأشموني، د.ت، ج1/ ص 272 ). إذ توسط بين اسم إن وخبرها، وهو ( بحبها ) شبه جملة، بينها وبين اسمها، ولعل قبوله تأتّى من أن حبها مصدر عاملٌ عمل فعله. ولعل مما ورد من هذا الاستعمال في القرآن الكريم قوله تعالى:" فإن مع العسر يسراً، إن مع العسر يسراً". سورة الشرح، 5، 6، وقوله تعالى:" إن في ذلك لَعِبرةً لمن يخشى". سورة النّازعات، 26. وكذلك القول المشهور:" إن من البيان لسحراً، وإن من الشّعر لحكمة". ( البخاري، 1987م، ج5/ص ص1976، 2176، القرطبي، 1372هـ، ج2/ص 45 ). وأما قوله تعالى:" إن هذان لساحران". سورة طه، 63، إذ المقصود بالإشارة موسى وأخوه هارون، وقد علّل ابن تيمية قراءة إن بالتشديد تعليلاً صوتياً، فقال:" إن البناء في إن هذان لساحران" أفصح من الإعراب؛ لمناسبة الألف في" هذان" للألف في" ساحران". ( ابن هشام، د.ت، ص ص 49، 50، ). وللعلماء في توجيه هذه القراءة عِدة آراء، منها:

أ- إن هذان لساحران: إنه هذان لساحران،

إن بمعنى نعم،

أما القِراءة بتشديد النّون في ( إن ) وقبولها على أنها لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائما، وهي لغة لكنانة، فقد اختارها الزمخشري.

ب – قُرئت ( إن هذين )،

ج - وقال أبو عبيد رأيتها في الإمام مصحف عثمان" هذن" ليس فيها ألف،

د - وقرأ عبد ا بن مسعود " إن ذان إلاّ ساحران"،

هـ - وقال ابن مسعود " إن هذان ساحران"، بفتح أن وبغير لام،

و – وقرأت فرقةٌ" ما هذا إلاّ ساحران".( انظر، "أبو حيان الأندلـسي" 2001م، ج6/ ص 238، انظر، الفارسي، 1983م، إذ فصل القول في توجيهات العلماء لهذه الآية الكريمة ).

**حذف اسم إن:**

لا يحذف اسم إن وأخواتها إلاّ للضرورة، والضرورة مخالفة أو خطأ، وأشار سيبويه إلى عدم جواز حذف اسم إن بقوله:" أنه لا يحسن، وقد أورد مثالا على ذلك مشككا فيه، بقوله:" وزعم الخليل، وهو قول الفرزدق:

**فلو كنت ضبـيـاً عرفتَ قرابتي ولكن زنجي عظيم المـشافِر،**

( لم أقف عليه في الديوان، وهو في ابن منظور، 1999م، ج7 / ص 149، شَفَر، وقـد وردت" زنجياً، وانظر ابن الجبان، 1991م، ص 328 ).

ثم قال:" والنّصب أكثر في كلام العرب، كأنه قـال: ولكـن زنجيـاً عظـيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنّه أضمر هذا كما يضمر ما بنـي علـى الابتـداء". ( سيبويه، ج2/ ص ص 135، 136، ثعلب، د.ت، القسم الأول، ص 105 ).

**( أخوات إن ):**

**كأن:**

يرى سيبويه أنها مركبة من كاف التشبيه و" إن ". ولا تعمل إلاّ مشددة، وإذا خففت بطُلَ عملها في سعة الكلام (النثر)، وما ورد من الأمثلة الـشعرية فمقبـولٌ بسبب الضرورة. قال سيبويه:" لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا، كما ينصبون في الشعر إذا اضـطُروا بكـأن إذا خففوا، يريدون معنى كأن، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كأنْ وَرْدَيه رشاءُ خُلبِ

وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن، فلما اضطُررتَ إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلـك أن تنصب بها، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله". ( سـيبويه، ج3/ ص ص 163، 164، والبغــدادي، د.ت، ج3/ ص 547، ج4/ ص 356، والعينـــي، د.ت، ج2/ ص 287، والسيوطي، 1977م، ج1/ ص 142).

**لكن:**

قال سيبويه:" ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إن". ( سيبويه، ج2/ص145)، ثـم قال:" ولكن بمنزلة إن ".( السابق، ج2/ص 146). ويبدو لي أن العلماء قد استأنسوا بكلام سيبويه عند تأصيلهم لـ ( لكن )، فقد رأوا أنها مكونة من " إن التي دخلت عليها الـلام والكاف فصارت حرفاً واحداً يفيد الاستدراك".( المرادي، 1992م، ص ص 617، 618). على أن الدرس الحديث يرفض القول بهذا التركيب، ويرى أنها كتلة لغوية واحدة جاءت في اللغة هكذا". ( عمايرة، 1984م، ص 236). ويفهم من كلام سيبويه أن ما يقع على إن يقع على لكن من الأحكام النّحوية التي تجري عليها في الاستعمالات اللغوية التي ترد فيها، ولكن الأصل الاستعمالي لـ (لكن) يمنع اقتران خبرها باللام". (المـرادي، 1992م، ص 619). مع أنّه يجيزه في إن دون قيد، وقد ورد في كلام العرب مثـالٌ استعمالي، اقترنت فيه اللام بخبر لكن، وهو قول الـشاعر( البغـدادي، د.ت، ج4/ ص 343، والأشموني، د.ت، ج1/ ص 28، والسيوطي، 1977م، ج2/ ص 176، وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها ):

يَلومُونَني في حُبِّ ليلى عَوَاذلي     ولكنّـني من حُبِّها لعَميدُ

وقد ذكر ابن الأنباري:" لكميد" بدلاً من"لعميد". وقال:" وهو شاذٌ لا يؤخذ به لقلّتـه وشـذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطّرداً لكان ينبغـي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر إن". (ابن الأنباري، د.ت، ج1/ص 214).

**الأصل الاستعمالي لـ (لات ) :**

ذكر سيبويه أن لات لا تعمل إلاّ مع (الحين)خاصة. فقال:" لا تكـون لات إلاّ مـع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصِب الحين؛ لأنّه مفعولٌ به".(سيبويه،ج1/ص 57)، ثم ذكر أن قوله تعالى:" ولات حين مناصٍ". سورة ص،3. قد قُرِئت (حين) بالضم وهي قليلة".(الـسابق، ج1/ ص 58)، ثم قال: " ولا يجاوز بها هذا الحين رفعتَ أو نصبت، وقد اُختُلِفَ في مفهـوم الحين، هل المراد أنّها لا تعمل إلاّ في لفظ الحين أم أن ما رادفَه كالساعة ونحوها،(ابن عقيـل،

1964م، ج1/ ص 320 ). وقال قوم: " المراد أنّها لا تعمل إلاّ في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان"، ومن عملها فيما رادفه قول الشّاعر:

*ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمِ والبغي مرتَع مبتغيهِ وخيم*

وقول آخر:

**ولتعرفن خلائقاً مشمولةً ولتندمن ولاتَ ساعةَ مندْمِ**

(ابن عقيل،1964م، ج1/ ص ص 320،321 ). وقال الفراء: " معنى ولاتَ حين مناص، أي: ليس بحين فِرار، وتَنْصِب بها؛ لأنّها في معنى ليس، وأنشد:
تذكّر حب ليلى لات حينا، قال: ومن العرب من يخفض بلات، وأنشد:

*طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءِ*

(ابن منظور، 1999م، ج12/ ص 210). أما عن أصلها، فقال شمر: " أجمع علماء النّحويين من الكوفيين والبصريين أن أصل هذه التاء التي في لات هاء، وصِلَتْ بلا فقالوا: لاةَ لغير معنى حادثٍ، كما زادوا في ثم وثُمة ولزمت، فلما وصلوها جعلوها تاء". ( ابن منظور، 1999م، ج12/ ص 210، لاتَ). وإذا كان بعض الدارسين قد أشار إلى أن التاء في"لات" للتأنيث، فإن السامرائي ينكر عليهم قولهم هذا بقوله:

> " أقول: إن التّاء في "لات" لا تكون للتأنيث؛ لإن تاء التأنيث لم ترد مفتوحةً في أي لفظٍ من الألفاظ فهي ساكنة في الفعل الماضي. ومتحركة في الاسم بالحركات: الضمة والفتحة والكسرة، وقد تكون هذه التاء قد زيدت جرياً على لغةٍ قديمة كالتّاء في"ثُمة" و"ثمتَ" و" ربت" ونحو ذلك. وقد تكون مقتطعة من كلمةٍ أُخرى، ثم ركّبت مع"لا" تركيب"ليس". (السامرائي،1971م، ص53).

وقال ابن أبي الربيع:"لات" أصلها" ليس". فقُلبت ياؤها أَلِفاً وُأبدِلَت سينها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التّمني، وقد عزز ما ذهب إليهِ فقال:"ومما يقويهِ قولُ سيبويه"أن اسمها مضمر فيها".(المرادي، 1992م، ص ص 485، 486). والإبدال بين السين والتاء أمر مقبولٌ في الدرس الصوتي، لا سيما أن كليهما أسناني لثوي، ومخرجهما قريب إذ " إن مخرج

التاء مما بين طرف اللسان وأصول الثّنايا، ومخرج السين مما بـين طـرف اللـسان وفُويـق الثّنايا".(سيبويه، ج4/ ص433)، و" التاء وقفي أسناني لثوي مهموس مرقّق، والسين احتكـاكي أسناني لثوي مهموس مرقـق". (ابـن جنّـي، 1985م، ج1/ ص97 ، الـشّايب، 1999م، ص ص169، 195). ولقد عدت لات محمولة على ليس وذلك في قراءة من رفع (حين)، على أن خبرها مقـدر، (العكبـري، 1992م، ج2/ ص 308 ). وهـذا هـو الأصـل الاستعمالي لها ، وهو أنها تدخل على المبتدأ والخبر بغض النظر عن خلاف العلماء على اسمها وخبرها، ولكنّها انحرفت عن هذا الأصل فَعدت جارة، وهو استعمال لا يكاد يعرف إلا في هذا المثال الذي ذكره ابن منظور.

**ليس:**

وهي عاملة عمل كان وتتميز عنها بأنها لا تكتفي بالمرفوع ، (سـيبويه، ج1/ ص21). ومرد ذلك عنده أنّها لا تتصرف، وقد: " وضعت موضعاً واحـداً مـن ثـم لـم تصرف تصرف الفعل الآخر". (السابق، ج1/ ص21). وقد عدها ابن السراج، والفارسـي في أحد قوليه حرفاً. (المرادي، 1992م، ص 494)، وهي في الاستعمال اللغوي، تقـع في أربعة أحوال، هي: من أخوات كان، أو مـن أدوات الاسـتفهام، أو أن تكـون مهملةً، وذلك في لغة بني تميم، في القول المشهور: " ليس الطيـب إلا المـسك، أو أن تكون حرفاً عاطفاً". (السابق، ص ص 495-498). عند النّظر في ( ليس )، يلْحظُ أنّهـا ملْحقَة بالأفعال النّاقصة بسبب مشا كلتها في بنائها على الفتح، وما تتركه من آثـار على ما تباشره في الجملة الاسمية" في حين أنّها تقع مهملة في بعض الاستعمالات، إذ يكون أثرها على المعنى لا على البناء، ومن ثم فهي كـ" ما ". فقد قال سيبويه: " وقد زعم بعضهم أن ليس كما، وذلك قليل لا يكاد يعرفُ". (سيبويه، ج1/ ص147).

ويبدو لي أن هذا الاستعمال القليل هو شكل من أشكال انحرافها عن استعمالاتها التي وقعت بين الأفعال الناسخة وأدوات الاستثناء، وحروف العطف.

أما المثال الشعري الذي ذكره سيبويه شاهداً على إهمالها، فهو قول أخي ذي الرمة:

***هي الشّفاء لدائي لو ظَفِرتُ بها      وليس منها شِفاء الداءِ مبذولُ***

(سيبويه، ج1/ ص ص 71، 147، والنحاس، 1986م، ص ص40،70). وقد ذُكِر أن هـذا الاستعمال وجه من وجوهها التي عطّلت فيها ليس عما ُأنيطَ بها من دور النّـسخ ".

( الكناعنة، 2004م، ص 39).

## الفصل الثّالث

## المعنى الدلالي للفتحة

وينظُر النّحاة إليها على أنّها علامة المفعولية. ( الزمخشري، د.ت، ص18). وقد ترتّب على هذه النّظرة أن قُسمت المنصوبات ثلاثة أقسام، إذ استثني من هذه القسمة متعلّقات الإسناد، مثل: اسم " لا " النّافية للجنس، وأخبار الأفعال النّاسخة، وأخبـار الحروف النّاسخة، وما يمكن أن يحمل عليها، وهذه الأقسام، هي:

1. **المفاعيل**: وهي: الأبواب الّتي نص النّحاة على أنّها مفعولات، وهي:

المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعـول فيـه" الظّرف بنوعيه: المكان، والزمان ".

2. **وما حمل على المفعولية في اللّفظ:**

وأبوابه متفرقة، ولا تُجمع إلاّ بالتّأويل على معنى المفعول، وهي:

الاختصاص، والمنادى، والإغراء والتّحذير، والمنصوب على الاشتغال.

3. **والمشبه بالمفعول في اللّفظ:**

وأبوابه: الحال، والتّمييز، و يمكن أن يحمل على هذا الشّبه اسـم " لا " النّافيـة للجنس، وأخبار الأفعال النّاسخة. وقد تحدثت الدراسة عنها في باب الإسناد. ومـن المحدثين من نظر إلى الفتحة على أنّها" ليست بعلم إعراب؛ وإنّما هـي الحركـة الخفيفـة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام. فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية ". ( مصطفى، 1959م، ص 78 ). وكذلك المخزومي ( 1986م، " ب "، ص 81). الّذي يرى أن الفتحة: " ليست علماً لشيء خاص، ولكنّها علـم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد، أو الإضافة..، وهي الحركة المستحبة الّتي يهرع إليهـا

العربي ما وجد إلى الخفّة سبيلاً ". وقد كان الدارسون في الحديث عن علامات الإعراب بين مؤيد، ومعارض، ولعلّ الطّريف في حديث المعاصرين عـن الفتحـة أنّهـم لا يجاوزون زمانياً بهذا الرأي إبراهيم أنيس، مع أن قطربـاً، قـد قـال إن حركـات الإعراب وصـل، وهو بذا يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي(الحركـات) على أواخر الكَلِمِ في التّركيب الجملي، وأن هذه الحركات قد كانت بـأثر صـوتي، ويمكن أن تُعال هذه الحركات تعليلاً صوتياً، وقد أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمـه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصـلوا وأمكـنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام". (الزجـاجي،1973م، ص70 ، وانظر، عمايرة، 1987م، ص، 67، 68). حتى إن سيبويه ( ج4/ ص 241). قديماً قال: " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد". أما هذه الدراسة فتهدف إلـى الحـديث عن الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل النحوي منطلقةً من تقسيمات النّحاة القدماء إلى المفاعيل.

**أولاً: المفاعيل**

وتتحدث الدراسة عن المفاعيل التي قرر النحاة أنّها من المفعول الـصريح، الذي تُعد الفتحةُ علامةً له. ولقد رصدت عدداً من الأمثلة التي جاء فيهـا المفعـول على غير الأصل الاستعمالي النّحوي الذي عرف عنه.

1. **المفعول به**:

يذكر ابن سلاّم ( د.ت، ج1/ص 12) أن باب المفعول به من أوائـل الأبـواب النّحوية التي وضعها أبو الأسود الدؤلي، إذ يقول:"..، فوضع باب الفاعل والمفعول بـه، والمضاف، ..". وقد عرفه الفاكهي، ( 1996م، ص 150) فقال: " حد المفعول به هـو مـا وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيداً". ويصنّف المفعول به صـنفين: الأول: المرفـوع، وهو صنفان، القياسي: وهو ما يعرف في الدرس النّحوي بـ(ما لم يسم فاعلـه، أي نائب الفاعل، ويكون في حالة بناء الفعل للمفعول، وهو يقـع فـي بـاب الإسـناد، والثاني: السماعي: وهي تلك الاستعمالات التي رويت عن العرب مرفوعةً منحرفـةً عن الأصل الاستعمالي لقاعدة المفعول به، وهي النّصب. ومن أمثلتـه الاسـتعمالية

قول العرب: خَرقَ الثوب المِسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقال الأخطـل ( انظـر، ص52 من هذه الدراسة):

**مِثْلُ القنافِذِ هداجون قد بلغَتْ نَجران أو بلغَتْ سوآتِهم هجر**

فـ ( نجران ) حقّها النّصب وقد جاءت مرفوعة و ( سوآتِهم ) حقّها الرفع وجاءت منصوبة و( هجر ) حقّها النصب وقد جاءت مرفوعـة. وربمـا نـصبوا الفاعـل والمفعول جميعا، كما قال الراجز( انظر، ص 53 من هذه الدراسة):

**قد سالم الحياتِ منه القدما**

**الإفْعوان والشجاع الشّجعما**

فقد جاءت ( القدما ) منصوبة وحقّها الرفع؛ لأنها فاعل. وربما رفعوهما جميعا، كما قال الشاعر( انظر، ص53 من هذه الدراسة ):

**إن من صاد عقْعقَـاً لمشُوم كيف من صاد عقْعقَـان وبوم**

فقد وردت ( عقعقان ) و( بوم ) مرفوعتين وحقهما النّصب؛ لأن كلا منهما مفعـولٌ به. ( انظر، ابن عقيل،1964م ،ج1 /ص462، حاشية،1). وأمـا الصنف الرئيسي الثاني، فهو المنصوب الذي يوافق القاعدة النّحوية، وهو ما وقع عليه فعـل الفاعـل بغيـر وساطة حرف الجر أو بها". ( الجرجاني،1986م، ص241). وقـد أشـار إلـى هـذا الفاكهي.( 1996م، ص150).

**الرتبـة:**

الأصل الاستعمالي في ترتيب أركان الجملة الفعلية أن يقـع الفعـل أولاً، فالفاعل، فالمفعول به. ولكن ورد في الأمثلة الاستعمالية عند سيبويه غير قليلٍ ممـا انحرف عن هذا الأصل، وقد علّلها بقوله:" إنّما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم، وهـم ببيانـه أغنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم". (سـيبويه،ج1/ص34). والأمثلة على هذا النّـوع من الانحرافات النحوية كثيرةٌ. وقعت في استعمالات القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف وكلام العرب: شعرهم ونثرهم، وأمثالهم. أما الترتيب الذي عد أصلاً عنـد القدماء، فقد نظر إليه المحدثون على أنّه من الأصول التّوليدية للجملة الفعلية، وهـو يمثّل جزءاً من تلك المساحة اللغوية الكبيرة التي أتاحت لأبنائها عـدداً كبيـراً مـن الاستعمالات التي تأتي على وفق ما يكون في نية المتكلّم عندما يريد أن يعبر عـن

أمرٍ معينٍ في وقت معينٍ أيضاً. ولعلّ التّحولات التي تحدث في الأنماط الاستعمالية التي تُعد منحرفةً عن الأصل، هي التي دفعت ابن جنّي إلى أن يعدها قسماً مستقلاً". (ابن جنّـي، د.ت، ج1/ ص296). على أن أنيس (1975م، ص333) يقرر أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة، وقد شكّك بقول أصحاب البلاغـة، وزعم أن أمثلتهم مصنوعة".. مع أنّه يذكر رأياً آخر يخالف فيه نفسه، وذلـك عنـد حديثه عن رتبة المسند والمسند إليه، إذ يقول:" ووجدت نحو(14) جملة فقط من بين مئات الجمل قد خُولف فيها هذا النّظام، ونحو نصف هذا العدد قد ورد فـي آيـاتٍ متتاليةٍ بسورة النّحل وحدها".( السابق، ص310). حتّى إنّه يقول:" وليس يـشفع فـي انحراف الفاعل عن موضعه، أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حـديثٍ عن العناية والاهتمام بالمتقدم". (السابق، ص244). ثُم إنّه ينكر قضية جواز التقديم إذا أمِن اللبس، إذ يقول:" والأساليب التي يسبق فيها المفعول فاعله واضحةٌ جلية، وفـي غيرها لا يصح أن يغير أحدهما مكانه، فما قاله النّحاةُ من جوازِ تقدم المفعول علـى فاعله حين يؤمن اللبس، لا بد له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن يكون رخـصةً من بها علينا النّحاة دون حاجةٍ ملحةٍ إليها". ( أنـيس، 1975م، ص244). ولقـد عـد الكناعنة ما ورد على غير الأصل الاستعمالي من تحويلٍ فـي الرتبـة نوعـاً مـن تحولات البنية العميقة إلى بنى سطحية لأغراض دلالية، أو تركيبية، ثُم إنّه فسر ما عده ابن جنّي قسماً مستقلاً بذاته شكلاً من أشكال الصراع النّحوي على اعتبـار أن كُل قسمٍ استقلّ بذاته". (الكناعنة،2004م، ص ص64، 65). ولعلّ قول التحويليين يوافق ما قال به سيبويه، إذ قال:

" فإن قدمت المفعول وأخّرت الفاعل، جرى اللفظ كما جـرى فـي الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد ا ؛ لأنّك إنّما أردت به مـؤخراً مـا أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغلَ الفعلَ بأولَ منه، وإن كان مـؤخّراً فـي اللفظ. فمن ثَم كان حد اللفظِ أن يكون فيه مقدماً؛ وهو عربي جيـد كثيـر، كأنهم إنّما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانـا جميعـاً يهمانهم ويعنيانهم".( سيبويه،ج1/ص34).

ومعنى هذا أن المفعول به يبقى كذلك بغض النظر عن موقعه، وقـد أشـار

أنيس إلى" أن المفعول يعرفُ في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغـة، وما روي من آثار أدبية قديمة". ( أنيس، 1975م، ص243، بتصرف). وإذا أخذنا قول حميد الأرقط برواية" كُل" بالنّصب، فإنّها ستكون منحرفةً عن الأصل إذ تُعد مفعـولاً بـه للفعل "تُلقي"، لا سيما أن الترتيب على الأصل هو: وليس المساكين تُلقي كلّ النّـوى وذلك في المثال الشّعري:

**فأصبحوا والنّوى عالي معرسِهم          وليس كُل النّوى تُلقي المساكين**

(سيبويه،ج1/ص70، والنّحاس،1986م، ص70، وقد فسره على الإضمار في ليس). ويمكـن القول: إن الركن الذي تميز بحرية الحركة داخل بناء الجملة الفعلية، هو المفعول به، إذ إنّه يتوسط الفعل والفاعل، أو يتقدم عليهما معاً، وأمثلة هذا النّوع من الاستعمالات أكثر من أن تُحصى، ومما ورد منها في استعمال القرآن الكريم، قوله تعالى: " ولقـد جاء آلَ فرعون النذر". سورة القمر، 41. على أن أمر التوسط واجب في مواضع، منها: أن يتّصل الفاعل بضميرٍ يعود على المفعول، مثل قوله تعالى: " وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلماتٍ". سورة البقرة، 124، ومثل:"ويوم لا ينفع الظالمين معذرتُهم".سـورة غـافر، 52، ومعنى هذا أن الاستعمال الذي لم يوافق هذه الأصول يعد منحرفاً.

2. **المفعول المطلق:**

وقد حده الكفوي بناء على أنّه نفس الفعل الواقع". وهذه الـصفة هـي التـي جعلته غير موافق للمفعول به تماماً، فهو المصدر المـسلّط عليـه عامـلٌ مـن لفظِهِ".(الكفوي،1992م، ص150، ص159).

**في المصادر المضافة:**

إن الأصل الاستعمالي للمصدر"سبحانه" ألاّ يـستعمل مفـرداً، ولا معرفاً بـ"ال"، ولا منونـاً إلاّ فـي الـشّعر".(سـيبويه، ج1/ص326، والـسيوطي، 1977م، ج3/ص115). ومعنى هذا أن ما ورد مستعملاً مفرداً أو معرفاً بـ"ال" هو منحـرفٌ، قال سيبويه:" وقد جاء سبحان منوناً مفرداً في الشّعر، قال الشّاعر، وهو أميـة ابـن أبي الصلت:

**سبحانه ثُم سبحاناً يعود له          وقبلنا سبح الجودي والجمد**

(ديوان أمية، 1980، ص 37، سـيبويه، ج1/ص326، والبغـدادي، د.ت، ج2/ص37، وابـن

يعيش، د.ت، ج1/ص120، والسيوطي، 1977م، ج1/ص190). ومنه كـذلك مـا ذكـره السيوطي، وهو قول الأعشى( د.ت، ص 94، وقد وردت" فجره " بدلاً من " فخره " ووردت " الفاجر " بدلاً من " الفاخر" ):

**أقولُ لما جاءني فَخْره سبحان مِن علقمةَ الفاخِرِ،**

أي براءةً منه.( وانظر، سيبويه، ج1/ص324، السيوطي، 1977م أي سبحان ا ِ مِن علقمـة الفاخر والمضاف إليه منوي وإن لم يلفظ بـه".( ، ج3/ ص 115)، الـسيوطي، ج3/ص115). ومن الأمثلة التي جاءت منحرفة عن الأصل الاستعمالي المـصدر " لبيـك "، قـال سيبويه:" هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره". ( سيبويه، ج 1/ ص348 ). وهو لا يجيز إضافة " لبى" إلى الاسم الظاهر، إلاّ أنه أورد مثالاً انحرفت فيه " لبى " عن هذه القاعدة، وهو قول الشاعر:

**دعوتُ لِما نابني مِسوراً فَلبي فَلبي يدي مِسور**

( سيبويه، ج 1 /ص352، والبغدادي، د.ت، ج1/ص268 )، وقال: " وزعم يونس أن لبيـك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك، لأنّـا سمعناهم يقولون: حنان. وبعض العرب يقول:" لب" . فيجريـه مجـرى أمـس وغاق، ولكن موضعه نصب ". ( سيبويه، ج1 /ص 351).

**المصادر الدالة على انفعال:**

إن الاستعمال اللغوي في مصدري الفعلين: سمع وطاع، هو" سمعاً وطاعـةً" بالنصب ولكن الانحراف قد غشي مثل هذين الاستعمالين، كما هو شأنه في كثير من الاستعمالات اللغوية، إذ وردا مستَعمِلين بالرفع. قال سيبويه:" ومن العرب من يقـول: سمع وطاعةٌ، أي أمري سمع وطاعةٌ، بمنزلة:

**فقالتْ حنان ما أتى بِك هاهنا أذو نسبٍ أم أنت بالحي عارفُ**

ثم قال :" والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعةٌ غير مستعمل، كما أن الذي ينتصب عليه لَبيك، وسبحان ا غير مستعمل". ( سيبويه، ج1/ص 349 ). ويذكر عبد اللطيف:" أن الشعر لغة انفعالية، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنها أدل على المعنى من غيرها، وما دامت لغة الشعر انفعالية فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتّسم بالاطّراد والاستمرار". ( عبد اللطيف، د.ت، ص ص 550، 551 ). وقد ذهب إلى مثل هذا

وردز وورث، فقال:" وكان لكل انفعال نبضه الخاص، فيكون له كـذلك أنماطـه التعبيريـة المميزة له". ( يسبرسن، د.ت، ص 303). ثم إن ( كولردج ) قد قال: " الـشعر يتـضمن الانفعال بصفة دائمة". ( كولردج، 1971م، ص ص 294، 295 ).

**نيابة الأسماء الجامدة عن المصادر في باب المفعول المطلق :**

من القواعد المقررة في الدرس النّحوي جواز أن تنوب بعض المفردات عن بعضها، ولكن من المقرر أيضاً أن ما يكون نائباً لا يكون مثل ما ناب عنه تمامـاً، ويبدو لي أن هذا ممكن عده من آثار المجتمعات في قضايا اللغة؛ لا سـيما أن مـن الناس من ينوب عن غيره، ولكن نيابته تكون مقيدة بشروط، تجعله ليس كمثل مـن ناب عنه تماماً، وقد ذكر النحاة أن مما ينوب عن المفعول المطلق " ما يدل عليه، ككل وبعض مضافين إلى المصدر،.. ، وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحـو" قعـدت جلوساً"،.. ، واسم الإشارة على أن يوصف بالمصدر، وضميره،.. ، وعـدده". ( انظـر، ابـن عقيل، 1964م، ج1/ص ص 561، 562 ). أما المصدر فقد رصدت الدراسة مثالاً عليه، إذ ناب اسم جامد عنه، وذلك في المثل المشهور: " أعور وذا نابٍ"، إذ إن وجه الانحراف في هذا المثل، هو رواية " أعور " بالرفع، وقد خُرج بناء على أنّه مثالٌ من باب العطف علـى المرفوع". ( الكناعنة، 2004م، ص 72 ).

**3 . المفعول معه:**

وقد ذكره سيبويه، فقال: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيـه الاسـم؛ لأنّـه مفعول معه ومفعول به". ( سيبويه، ج1/ ص 297 ). وجعله ابـن عـصفور مـن بـاب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم". ( ابـن عـصفور، د.ت، ص 175 ). وقد نعته الكناعنة بأنّه عنوان غير محدد، ومن ثم وصفه سيبويه وعلّله". ( الكناعنة، 2004م، ص 73 ). أما الفاكهي، فقد حده بقوله:" هو الاسم الفـضلة التـالي واواً أُريد بها التخصيص على المعية". ( الفاكهي، 1996م، ص 163 ). وقال عنه الزمخـشري: " وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً، كقولك: مـا صنعت وأباك،.. ". ( الزمخشري، د.ت، ص 56 ).

إن من المقرر في الدرس النحوي أن الواو تنتقل من أصل اسـتعمالي إلـى

آخر، يختلف تماما عن غيره، إذ يكون كل استعمال لها أصلاً مستقلاً بذاتـه وذلـك على وفق الاستعمالات التي ترد فيها، فهي عاطفة، وجارة، واستئنافية، وناصبة على المعية، وحالية، ومنها ما يعرف بواو الثمانية..، واللغة تجيز – فيما تجيز من أحوال الواو – النصب على المفعول معه في" ما صنعت وأباك"، وأما إذا لم يكن مؤكـداً، فـإن القياس هو النصب على المفعول معه وحسب. وأما العطف على" ما صنعت وأبوك" فقد أجـازه سيبويه ووصفه بالقبح". ( سيبويه، ج1/ص 298). إذاً، الحكم على المفردة بأنها من بـاب المفعول معه أمر يتعلّق بوجود فعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه بعـد واوٍ يـراد بهـا التّنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه، كأن يقال: " سرت والنيـلَ، و " أنا سائر والنيل ". ( انظر، ابن هشام، 1987م، ص 231 ). ولكن عدم وجود الفعل يجعل ما بعد الواو مرفوعاً على الابتداء، وقد رصدت الدراسة في أمثلة سيبويه مثالاً، لـم يكن للفعل فيه وجود ومع ذلك رويت المفردة بالنصب وذلك في قول أسـامة ابـن الحارث بن حبيب الهذلي:

**فما أنا والسير في متْلفٍ يبرح بالذّكر الضابِطِ**

( ديوان الهذليين، 1965م، ص 195، وقد ورد " ما " بدلا من " فما " و " يعبر " بدلاً من " يبرح "، وسيبويه، ج1/ص 303، والنحاس، 1986م، ص98).

**4 . المفعول له:**

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، أي المستغنى عنه. ( المعلـل )، بكـسر الّلام، أي الواقع علّة لحدث قد شاركه المعلل وقتاً وفاعلاً، أي فيهما معاً سواء كـان باعثاً وغاية، كقمت إجلالا لك، أم باعثاً فقط، كقعدتُ عن الحرب جبناً". ( الكفـوي، 1992م، ص 161). أما سيبويه فقد تحدث عنه بأسلوب الوصف، فقال: " هذا باب مـا ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له؛ ولأنه تفسير لما قبله لِـم كان".( سيبويه، ج1/ص ص 367- 369). وسماه ابن عصفور: المفعـول مـن أجلـه، وجعله من المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللـزوم". ( انظـر، ابـن عصفور، د.ت، ص 175). وبذا فهو لم يصطلح الاصطلاح المعروف بالمفعول لأجله، وإنما هو من اصطلاحات المتأخرين. ( انظر، العبابنة، 1983م، وقد فـصل القـول فـي تسميته والتأصيل له ). وشروطه حتى يكون منصوباً، هي:

1- التعليل لحدثٍ ، 2- المشاركة في الزمان والفاعل ، ( انظر، الزمخشري، د.ت، ص 60 ). وقد وقع في أمثلة القرآن الكريم ما حقق هذه الشروط، مثـل قولـه تعـالى:" يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر المـوت". سـورة البقـرة، 19 ). فالحـذر: منصوب ذُكِر علّةً لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلهما – أيضاً – واحد، وهم الكافرون، فلما استوفيت هذه الشروط انتـصب". ( ابـن هـشام، 1987م، ص 226). والمفعول لأجله بهذا المفهوم يقترب من المفعول المطلق، إلاّ أنه يفترق عنه في التعليل، إذ إن المفعول المطلق ليس كذلك؛ لأنه الفعل نفسه، وقد ذُكِر أن الشيء لا يكون علّة لنفسه". ( السيوطي، 1977م، ج3/ص ص 132، 133). وإذا فَقَد المفعول لأجله شرطا من شروطه فإنه يجر، ومن ثم فهو ينحرف عـن الاسـتعمال الأصلي له، وقد وردت في كلام العرب أمثلة من هذا الاستعمال، منها قول امـرئ القيس ( 2000م، ص 40):

**فَجِئْتُ وقد نَضتْ لِنَومٍ ثيابها    لدى الستر، إلاّ لِبسةَ المتَفَضل**

فقد تأتّى الانحراف في هذا المثال من أن نض الثياب ليس شرطاً أن يصاحبه النّـوم مباشرة، وفي هذه الحالة يفترقان من حيث إن زمانهما ليس واحداً، وفي ذلك قيـل:" فإن النوم، وإن كان علّة في خلع الثياب، لكن زمن خلع الثوب سابقٌ علـى زمنـه". ( ابـن هشام، 1987م، ص 228). وقد ذكر ابن هشام مثالاً من أمثلة سيبويه مستشهدا به على الانحراف في المفعول لأجله، وهو قول امرئ القيس:"

**ولو أن ما أَسعى لأدنَى معِيشَةٍ    كَفَانِي _ ولم أطلب _ قليلٌ مِن المال**

فأدنى أفعل تفضيل، وليس بمصدر، فلهذا جاء مخفوضاً بـاللام". ( ابـن هـشام، 1987م، ص 227، والمثال عند سيبويه، ج1/ ص 79، والنحاس،1986م، ص 46، وابن عـصفور، د.ت، ص 178، وقال: "فلو" بدلاً من "ولو" ). وقد علّق عبد الحميد على قول ابن هشام في هذا المثال، فقال:" فإن اللام الداخلة على "أدنى" دالة على التعليل، لكن لا يقال: إن هذا مـن بـاب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يسمى مفعولاً لأجله- في عرف النحاة- أن يكـون مـصدراً، والذي معنا أفعل التفضيل". ( ابن هشام، 1987م، حاشية صفحة، 227). وقد ذكر ابن هشام مثالاً آخر، وهو قول أبي ذؤيب الهذلي، ( ابن هشام، 1980م، ج2/ ص 45، والسيوطي، 1977م، ج3/ ص 132) :

**وإني لتَعروني لِذكْراكِ هِزةٌ كما انْتَفَض العصفُور بلّله القَطْر**

وفيه انحراف عن الأصل الاستعمالي للمفعول لأجله بسبب اختلاف الفاعـل،" فـإن الذكر هي علة عرو الهزة، وزمنهما واحد، ولكن اختلاف الفاعل؛ ففاعل العرو، هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكري إياكِ، فلما اختلاف الفاعل خُفِض باللام، وعلى هذا جـاء قوله تعالى:"لِتَركبُوها وزينَةً ". سورة النحل، 8. فإن ( تركبوها ) بتقـدير: لأن تركبوهـا، وهو علّة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعـل؛ لأن فاعـل الخلق هو ا سبحانه وتعالى، وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقولـه جـلّ ثنـاؤه:" وزينَـةً " منصوباً؛ لأن فاعل الخلق والتّزيين هو ا تعالى".( ابن هشام، 1987م، ص 229).

**5- المفعول فيه( الظّرف ):**

قال سيبويه:" هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك لأنها ظروف تقـع فيهـا الأشياء، تكون فيها،.. ".( سيبويه، ج1/ص403). وهو يعد من المصطلحات القديمة، وقد تعرض له سيبويه في أكثر من موضع في الكتاب: ( انظر، سيبويه، ج1/ص ص219 ، 223، 403، 404، ج2/ص159، وغيرها من المواضع ). ولعلّ تَعرضه هذا يعـود إلـى ارتباط المصطلح بالمعنى اللغوي، وهو الوعاء، ويعد النصب في المفعول فيه، هـو الأصل الاستعمالي الأكثر شيوعاً، مع أن سيبويه قد أجاز الرفع في بعض الأمثلـة التي أوردها. من مثل:" سِير عليه يوم،..". سيبويه، ج1/ص 216).

والظرفية تقع على ألفاظٍ تكاد تكون محددةً، إذ يفهم منها معنـى الظرفيـة ، كالجهات فيما يتصل بظروف المكان، أو ما شاع منه في الاستعمال اللغوي أنه دالٌ على زمانٍ بالنسبة لظروف الزمان، إلاّ أن سيبويه أورد أمثلة ليـست ممـا أَلِفَتْـه العربية، بمعنى أن النّصب على الظرفية ليس أصلاً فيها، وبذا فهي منحرفـة عـن الأصل الاستعمالي لها، ومنها:" هو مني معقد الإزار، وهو مني درج السيل. وهـو أمر غير مقيس؛ لأن الرفع هو الأصل؛ لافتقاره إلى الإبهام، ولكنّه مقصور على ما سمِع عن العرب، وهذا واضح في كلام سيبويه:" وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مجلِسك، أو متكأ زيدٍ، أو مربِطَ الفرس. لم يجز، فاستعمل من هذا مـا اسـتعملت العـرب، وأجِز منه ما أجازوا". ( سيبويه، ج1/ص ص 414، 415، والكناعنة، 2004م، ص 83).

**(أمـس):**

يعد من الظروف الاستعمالية المبنية على الكسر، وقد انحـرف عـن هـذا الأصل، إذ ورد مبنياً عند قوم من العرب، وذكره سيبويه في الكتاب، ومثّل له بقول الراجز، وهو العجاج:

**لقد رأيتُ عجبـاً مذْ أمسا**

**عجائزاً مِثْلَ السعالى خمسا**

( العجاج، 1997م ص 400، وقد وردت " الأفاعي" بدلاً من " السعالى " ، سـيبويه، ج3/ ص 285) وقد وصفه بأنه قليل. وذهب المبرد وغيره من النّحاة إلى أن" أمس" اسم مبني، لمشابهته الحرف، إذ إن وجه الشّبه بينهما أن" أمس" اسم لا يخص يوماً بعينه، وإنّما يطْلَقُ على كل يوم يليه يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل ( أمس ) عن ذلك اليوم. ( انظر، ابن هشام، 1987م، ص 15). وبهذا فهو يشبه، ( مِن ) التي تأتي لابتداء الغاية ولا تنحصر في غاية بعينها، وإنما تنتقل من غاية لأخرى. فإذا قلت: ( انطلقت مـن الملعب )، جعلت ابتداء غايتك الملعب، وإذا قلت: (انطلقت من المدرسـة)، جعلـت ابتداء غايتك المدرسة،.. ولعل هذا ما يفهم من قول المبرد:" فإنما هي بمنزلة (مِن) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء". ( المبرد، 1399هـ ، ج3/ص 173). ولقد تبين لي أن الظروف في اللغة متعددة الأصول الاستعمالية، حتى إنها تعد ظاهرةً تختلف باختلاف استعمالات القبائل العربية لها، ولعل ( حيث ) مـن خير الأمثلة على هذا. فهي تنطق حيثُ، بالضم وحيثِ، بالكسر وحيثَ بالفتح. إذ إن الأول هو الأكثر شيوعاً في الاستعمال.

**ثانياً: المحمول على المفعول به في اللّفظ:**

**1- الاختصاص:**

وقد ذكره سيبويه، فقال:" هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشـبهه". ( سيبويه، ج70/2). وحده الفاكهي، فقال:" هو حكم علقَ بالبناء للمفعول ( بضمير مـا )، أي الذي أو شيء ( تأخّر عنه )، أي الضمير سواء كان الضمير(لمتكلّم) وهو الغالب، نحـو: نحـن العرب أقرى الناس للضيف (أو لغيره) نحو:" بك ا َ نرجو الفضل ". ( الفـاكهي، 1996م، ص ص 153، 154). ويبدو لي أن التعدد في استعمالات الاسم الواقع بعد الـضمير فـي الأنماط الاستعمالية في الاختصاص، لا تعد منحرفة عن الأصل إذا ورد فيها رواية

غير رواية النصب؛ لأن روايتي الرفع والجر تفسران نحوياً، ومن ثم تخـرج كـل منهما إلى بابٍ آخر من الأبواب النحوية، وقد أجاز سيبويه مثـل هـذه التفـسيرات ووصفها بالجودة. ( انظر، سيبويه، ج2/ ص ص 70 - 72 ). ومثّل على ذلـك بقولـه تعالى:" وامرأتُـه حمالةَ الحطب". سورة المسد، 4، فـ " حمالةَ " بالنصب علـى تأويـل أذكر حمالةَ الحطب شتماً لها، وأما قِراءة الجمهور برفع ( حمالةُ ) فعلى أنها خبـر للمرأة. ( انظر، القيسي، 1974م، ج2/ص 507، "أبو حيان"، 2001م، ج8 /ص 527).

وكذلك قول الفرزدق ( 1987م، ص 312):

**كم عمةٍ لك يا جرير، وخالةٍ فدعاء قد حلبت علي عِشَاري**

**شغّارةً تَقِذُ الفصيلَ برجلها فَـطـّـارة لـقوادم الأبـكـار**

( سيبويه، ج2/ ص72). ويمكن أن يقع تحت هذا التّفسير، ما ينصب على القطع، ومن أمثلة التّوجيهات الّتي حدثت في قـول الله تعـالى: " والموفـون بعهـدهم إذا عاهـدوا والصابرين في البأساء ". سورة البقرة، 177، إذ قرئت " والصابرون "، وجاء فيها كذلك " والموفين " ، بالنّـصب. " والـصابرون ". بـالرفع. ( انظـر، الزمخـشري، د.ت، ج1،/ص110). والرازي، د.ت، ج5/ص45، وابن خالويه، 1934م، ص11).

**2- الإغراء والتّحذير:**

وقد حد الفاكهي الإغراء بقوله:" هو تنبيه المخاطب علـى أمـرٍ محمـود، ليفعلـه المخاطب فيرتكبه". ( الفاكهي،1996م، ص 154). وحد التّحذير فقال:" هو تنبيه المخاطـب على أمرٍ مكروهٍ، ليجتنبه المخاطب، فلا يرتكبه". ( السابق، ص 154 )، وقال ابن عصفور:" ولا يغرى إلاّ المخاطب". ( ابن عصفور، د.ت، ص150). وذكر السيوطي أن الإغـراء:" هو إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه ". ( السيوطي، 1977م، ج3/ص 27). وذكـر التّهانوي التّحذير على " أنّه معمولٌ فعلٍ محذوف، إما وجوبا، وإما جوازاً، تقديره اتّق، مثل: إياك والأسد". ( التّهانوي، ج1/ص390 ).

وقد ذكر النحاة أن الواو في أسلوب التحذير الذي يقوم على العطف لا بد من ذكرها، مثل: إياك والأسد، أو إياك وأن تفعل" ومعنى هذا، أن الاستعمال الـذي لـم تُذْكر فيه هذه الواو مخالف للقواعد النحوية منحرف عنها، وقد ذكر ذلـك سـيبويه فقال: " واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى

تقول: مـن الجـدار أو والجـدار". ( سـيبويه، ج1، ص279). ويظهـر أن اسـتعمالات الاختصاص التي تُعد منحرفة عن الأصل هي تلك الاستعمالات التي فقد فيها عنصر الواو التي تُعد من خصائص أسلوب التحذير، إذ قيل: " والعِلّة في وجوب إثبات الواو في هذا الكلام أن لفظة " إياك" منصوبة بإضمار فعل تقديره: اتّق أو باعد، واستُغنِي عن إظهار هذا الفعل لما تضمن هذا الكلام من معنى التحذير، وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا كان قد استوفي عمله، ونُطِقَ بعده باسم آخر، لُزم إدخال حـرف العطـف". ( الحريـري، 1975م، ص29). وقد أورد مثالاً عد منحرفاً عن الأصل الاستعمالي، وهو قول الشاعر:

**إياك إيّاك المِراء فإنّه        إلى الشّر دعاء وللشّر جالِب،**

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتّق المراء".(سيبويه، ج1/ص279، وقال:" إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت، والنحـاس، 1986م، ص91، والـشنتمري، 1987م، ج1/ص348). ومعنى هذا أن العرب استعملت هذا الـنمط بـالواو أحيانـاً وبحذفها أحياناً أخرى، إلا أن الأكثر استعمال الواو، لذلك عد أصلاً في اسـتعمالها، ومن ثم حكم على الاستعمال الذي لم ترد فيه الواو بالشذوذ، وبذا فهو منحرفٌ عـن أصله الاستعمالي. ومما جاء منحرفاً عن الأصل الاستعمالي لأسلوب التحذير، مـا رواه سيبويه، إذ قال:" وحدثني من لا أتّهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول:" إذا بلغ الرجل الستّين فإياه وإيا الشّواب ". (سيبويه، ج1/ص279). وقد وصف هذا الاستعمال بالـشذوذ من وجهٍ؛ لإن التحذير يكون للمخاطب، ولا يجوز أن نُحذّر غائباً، وهناك انحـراف آخر حدث في استعمال كتلة التّحذير" إياك"، إذ إن الكاف التي فيها في محـل جـر. (انظر، سيبويه، ج1/ص279). وقد ورد في مثالٍ استعمالي على غير المـألوف فيهـا، وهو قول أورده السيوطي غير منسوب لقائل، وهو:

**فلا تَصحب أخا الجهل        وإياك وإياه**

فالمعروف من الناحية التركيبية أن ( إيا ) مختصة بضمائر الخطاب، وهـي غيـر مختصة بمباشرة الأسماء الظاهرة، ومع هذا فالمثال السابق يمثل مظهراً يمكـن أن يكون فيه إشارة إلى أنه قد استعمل مع الاسم الظاهر، ولكنه ضـاع بـسبب غلبـة ضمائر الخطاب عليه في اتصالها بـ ( إيا ). ولعله يمكن القول: إن ما ينسحب على مثل هذا ينسحب على تلك الأمثلة التي ورد فيها ( إيا ) بضمير المتكلم، ومثال ذلك

ما ورد في المثال:" إياي وأن يحذِفَ أحدكم الأرنب" أي: إياي نح عن حذف الأرنـب، ونـح حذف الأرنب عن حضرتي".(السيوطي، 1977م، ج3/ ص26، وذكر أنّه لا يكـون المحـذور ظاهراً، ولا ضمير غائب إلاّ وهو معطوف، نحو : إياك والشّر، وما ز رأسك والسيف ).

**الاشتـغال:**

وقد ذكره سيبويه، فقال:" وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعـل هنـا للاسـتغناء بتفسيره. فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر".( سيبويه، ج1/ص81). وعلل ابن عـصفور ذِكْره للاشتغال بعد المبتدأ والخبر، لقوله: " لأن كثيراً من مسائله يرجع إلى ذلك، ثم قال:" هو أن يتقدم اسم ويتأخّر عنه فعلٌ متصرفٌ، أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشْتَغِل عنه أو في موضعه". ( ابن عـصفور، د.ت، ص94). وقال عنه ابن هشام: " ضابط هذا الباب: أن يتقدم اسم، ويتأخّر عنـه فعـلٌ، عاملٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِغَ من ذلك المعمول وسلط على الاسـم الأول لنصبه، ومثل على ذلك بـ: زيداً ضربته، وقال: ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلّطت" ضربت" على" زيد" لقلت:" زيداً ضربتُ" ويكون زيداً مفعولاً مقدماً، وهذا مثالُ ما اشـتغل فيـه الفعـل بضمير الاسم". ( ابن هشام، 1987م، ص ص 192، 193 ). ولقد ذُكِر " أن حمل العلماء لـه على المفعول به رغبةٌ في تسويغ الحركة الإعرابية". ( الكناعنـة، 2004م، ص 105). وقـد نعت ابن مضاء باب الاشتغال بأنّه: " من الأبواب التي يظَن أنّها تعـسر علـى مـن أراد تفهيمها أو تفهّمها؛ لأنها موضع عامل ومعمول ". ( ابن مضاء، 1982م، ص 103 ). ولعـل الدافع لنعته هذا ما عرف به أسلوب الاشتغال من كثرة التأويلات التركيبية والدلالية للاسم الذي يتقدم على الفعل. ولقد قال سيبويه في قول بشر بن أبي خازم:

**فأما تميم تميم بن مر  فألفاهم القوم روبى نياما**

( سيبويه، ج1/ص 82، وابن منظور، 1999م، ج5/ص 354، روب ). وقد حمِل هذا المثال على القراءة الشاذّة بنصب ( ثمود ) في قول ا تعالى:" وأما ثمود فهـديناهم". سـورة فصلت، 17 . وقد ذُكِر " أن النّصب عربي كثير والرفع أجـود". ( سـيبويه، ج1/ص 82). ويمكن أن نَعد الرفع أصلاً في الاستعمال في حين يكون النّصب منحرفاً وإن ذُكِر أن

استعمالَ كل منهما مستقلٌ بذاته، إذ أُعطي الرفع الأفضلية بسبب كثرة الاستعمال. ولعل قول الفَزاري يقع تحت هذا الباب، وهو:

**والذئب أخشاه إن مررتُ به وحدي وأخشى الرياح والمطرا**

( سيبويه، ج1/ص 90، والنّحاس، 1986م، ص 71، وقال: نصب الذئب على إضمار الفعل، كأنه قال: أخشى الذئب أخشاه ).

**النّداء:**

حده الفاكهي، فقال:" حد الاسم المنادى: هو المطلوب إقباله غالباً". ( الفاكهي، 1996م، ص 155). وحده الكفوي، فقال: " هو إحضار الغائب، وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتهييج الفارغ".( الكفوي، 1974م، ج4/ص 364 ). ويبدو أن قول الكفوي أدق من قول الفاكهي، إذ إن الفاكهي، قال: المطلوب إقباله. وهذا يدخل مع المنادى الاسم المندوب؛ لأن المتفجع عليه لا يطلب إقباله، مع أنّه منادى، قال الجزولي:" المندوب ينادى على وجه التفجع، فإذا قلت:" يا محمد" فكأنك تناديه وتقول له:" تعال فأنا مشتاق إليك". ( الفاكهي، 1996م، ص 155، من كلام المحقق ).

والنّداء في الاصطلاح اللغوي، هو: " المطلوب إقباله بحرفٍ ناب مناب" أدعو" لفظاً أو تقديراً".( الجرجاني، 1986م، ص 182 ). على أن المخزومي يرى: " أن النّداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، وإنّما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة، أو نحو ذلك".( المخزومي، 1986م، " ب " ص 311 ). والملاحظ على أسلوب النّداء أنّه يقع في أكثر من استعمال. ولعل هذا ما دفع النّحاة إلى عده من باب المفعول به، لا سيما أن من استعمالاته ما هو منصوب، ولذلك نجد أن قواعدهم فيما يخصه قد حملت على المفعول به، وأما ما استعمل منه مبنياً على ما كان يرفَع به، فقد تعاملوا معه على أنّه في محل نصب مفعول به، ولعل السبب في قبول استعمالات النداء - وإن اختلفت تركيبياً- هو نظرية العامل، بمعنى أن البحث عن عناصر الإسناد هي التي كانت وراء وجود ما قُدر في جميع استعمالات النّداء، ما يعرف بالفعل أدعو أو أنادي، ومصطلح النداء أو المنادى يكاد يكون عند جميع النّحاة. ( انظر، سيبويه، ج1/ص 198، والمبرد،1399هـ، ج4/ص 204، وابن السراج، 1987م، ج1/ ص 328 ). حتى إن سيبويه

يذكره بقوله:" الدعاء والمدعو". ( سـيبويه، ج2/ص 229). على أن النحاة يذكرون أنواع المنادى، وهي عندهم على النحو الآتي:

**المنادى المضاف**: مثل، يا عبد ا ، فعبد ا مكونة من عبد + لفظ الجلالـة، وهـو منصوب في كل أحواله، ( سيبويه، ج2/ص 182).

**المنادى النكرة:**

وقد استعمله الخليل، ( انظر، السابق ). وبعد ذلك شاع هذا النوع عند معظم نحاة البصرة، والنكرة نوعان: مقصودة وغير مقصودة، فالمقصودة تبنى على الضم، ولا تنون، وغير المقصودة تُنْصب دائماً.

**المنادى الشبيه بالمضاف،** وهو منصوب لمشابهته للمـضاف، وذكـر سـيبويه أن الخليل كان يرى أنّه نُصِب طلباً للخفّة". ( سيبويه، ج2/ ص 182).

**المنادى المفرد العلـم:** ويكون مبنياً على الضم في محل نصب، وهو مثل المنـادى النّكرة المقصودة، وهو عند سيبويه المنادى المفرد". ( انظر، السابق ).

وليس من شأن هذه الدراسة أن تتحدث عن النداء حديثاً مفصلاً، وإنّما من شأنها أن تذكر حديثاً يساهم بتمثل مواضع الانحراف التي وردت في بعض الاستعمالات التي خالفت الأصول التي أسسها النّحاة، ومن ذلك ما يأتي:

**1- نداء ما فيه الألف واللّام:** لا يجيز النحاة نداء ما فيه "الألف والّـلام". إلاّ فـي الشعر ضرورة، فقد قال سيبويه:" ألا ترى أنّه لا يجوز لك أن تقول: يا العرب". ( سيبويه، ج2/ص 234). وهذا المنع تأتّى من أنه لا يجوز أن يجتمع في الاسم أداتا تعريـفٍ، على اعتبار أن النداء يفيد التعريف، والبصريون هم الذين لم يجيزوا مثل هذا اللون من النداء،( انظر، الأنباري، د.ت، ج1/ص ص 335- 340)؛ لأنه في هذه الحالة يجتمع تعريفان في كلمة واحدة. وفي ذلك قال سيبويه:

> " وزعم الخليل رحمه ا أن الألف واللام إنما منعهمـا
> أن يدخلا في النداء من قِبل أن كل اسم في النداء مرفوع
> معرفة. وذلك أنّه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسـقُ، فمعنـاه
> كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجلُ، وصـار معرفـة

لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيـت بهـذا عـن
الألف واللّام،.. ". ( سيبويه، ج2/ص 197).

وقد نص على منع نداء ما فيه "الـ" صراحةً، فقال:" واعلم أنّه لا يجوز لك أن تنـادي اسماً فيه الألف اللام ألبتّة؛ إلاّ أنّهم قد قالوا: يا أ ، اغفر لنا، وذلك من قِبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي فـي نفس الحرف". ( سيبويه، ج2/ص 195). وبذا فوجه جواز نداء لفظ الجلالة، هو ملازمة" الـ" له؛ لأنه أصبح بملازمته هذه كأنه جزء منه. وفي الاستعمال اللغوي لنداء مـا فيه "الـ" صور، هي:

يا + أيها + المنادى المحلّى بـ" الـ".

يا + أيتها + المنادى المحلّى بـ"الـ".

يا + اسم إشارة + المنادى المحلّى بـ "الـ"

يا + أي + اسم إشارة + المنادى المحلّى بـ "الـ"

يا + أية + اسم إشارة + المنادى المحلّى بـ "الـ"

وعلى هذا، فالاستعمال المنحرف، هو: يا + المنادى المحلّى بـ"الـ". وعليـه مـن الأمثلة الاستعمالية الشعرية، قول الشاعر:

**مِن أجلِكِ يا الّتي تَيمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالود عني**

( سيبويه، ج2/ ص 197، والأنباري، د.ت، ج1/ ص 336، وقد وردت "فـديتك" بـدلاً مـن "أجلك"، السيوطي، 1977م، ج3/ ص 47). ولعل ما يعزز أنّه منحـرفٌ عـن الأصـل الاستعمالي ما ذكره ابن يعيش، إذ قال:" إنّه شاذٌ قياساً واستعمالاً". ( ابن يعيش، د.ت، ج2/ص 9 ). ومن أمثلته أيضاً قول الشاعر:

**فيا الغلامان اللذان فَرا إياكما أن تُكسِباني شرا**

( ابن عصفور، د.ت، ص 194، السيوطي، 1977م، ج3/ ص 47). ومما ذكر الـسيوطي على هذا الانحراف قول الشاعر:

**عباس يا الملك المتوج والّذي عرفَتْ له بيتَ العلا عدنَان**

( السيوطي، 1977م، ج3/ص47). ويذكر أن اللّغة العربية قد استأنست ببعض الألفـاظ لنداء ما فيه "الـ" إلاّ لفظ الجلالة، فلم يرد له استعمال غير " يا أ ". وقـد فـسر

المحدثون الاستعانة بمثل هذه الألفاظ بأنّه "

> لغايات الهروب من تشكّل مقطع طويل مغلق، فعندما ننادي كلمـة القمر، مثلاً، فإنّنا نقول: يا القمر yālkamaru فقد تشكّل في بدايـة هـذه الكلمة مقطع طويل مغلق، ( yāl )، وهو مقطع لا يمكن قبوله فـي اللّغـة العربية إلاّ إذا تحقّق فيه شرط قبوله، وهو أن يكون حد الإغلاق مشدداً، وعند ذلك فإن اللّغة تلجأ إلى إحدى طريقتين، الأولـى منهمـا: تقـصير الحركـة الطّويلة، وهو ما لم يحدث في الفصحى إلاّ في الأمثلة القليلة التي ذُكِـرت ، ولكن اللّهجات العامية قد اتّخذت المعيار القياسي أو الوحيد فيها، فالعاميـات الآن لا تمانع أبداً في مثل هذا الأمر، والثّانية: اجتلاب كتلة مساعدة للتّوصل إلى نداء ما فيه الألف واللاّم، وهو الطّريق الذي اتّخذته العربية الفصحى الّتي اجتلبت لفظي ( أي وأية ) للتّخلّص من تشكّل المقطع المرفوض، وليس كمـا قال القدماء للتّخلّص من مسألة دخول تعريف علـى تعريـف . وأمـا لفـظ الجلالة، فإن له ظرفاً خاصاً، إذ إنّه عند مناداته بـ( يـا )، فإنّـه سيـصبح (yāllāhu )، وهذه الكتابة الصوتية تظهـر أن المقطـع الطويـل المغلـق ( yāl )، مقبول في العربية؛ لأن حد الإغلاق فيه مشدد. فهو حد ابتداء فـي المقطع الذي يليه. ويجوز فيه أيضاً التخلّص من هذا المقطع عن طريق إقحام همزة محركة بالفتح، وهو ما يسمى بقطع الهمزة، وقد وصف القطع بأنه لغة أكثر العرب". ( العبابنة، 2000م، ص ص 31، 32، والكناعنـة، 2004م، ص 116، وانظر، ابن منظور، ج1/ص 190، ألَه ).

**تنوين المنادى المفرد:**

من المعروف في الدرس النحوي أن المنادى إذا كان علماً أو نكرة مقـصودة بني على الضم على أنّه في موضع نـصب، ولا يجـوز تنوينـه، إلاّ أن الدراسـة رصدت مثالاً انحرف عن هذا الأصل الاستعمالي، وهو قول الأحـوص ( 1982م، ص 137):

**سلام ا ـ يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام**

قال سيبويه:"

> وأما قول الأحوص: سلام ا ـ يا مطر عليها، فإنّما لحقه التنوين كمـا لحق ما لا ينصرف؛ لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثـل النّكـرة؛ لأن

التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنـوين، ولكنه اسم اطّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنّه يرفَع بما يرفَـع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعه كما لا يغيـر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأن مطراً وأشباهه في النـداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كـذلك لا ينتصب هذا ". ( سيبويه، ج2/ ص ص 202، 203).

## لكـاعِ:

قال ابن منظور:" ..، والـمرأَة لَكاعِ مثل قَطامِ. وفـي حديث ابن عمـر أَنـه قـال لِـمولاةٍ له أَرادت الـخُروج من الـمدينة: اقْعدِي لَكاعِ ! و ملْكعانةٌ و لَكِيعةٌ ولَكْعـاء. وفـي حديث عمر أَنه قال لأَمةٍ رآها: يا لَكْعاء أَتَتَشَبهين بالـحرائر؟ قال أَبو الغريب النصري:

**أُطوفُ ما أُطَوفُ، ثم آوي    إلـى بـيتٍ قَعيدتُه لكاعِ**

قال ابن بري: قال الفراء: تثنـية لَكاعِ أَن تقول يا ذواتَـي لَكِيعة أَقْبِلا، ويـا ذواتِ لَكِيعـة أَقْبِلْن. وقالوا فـي النداء للرجل: يا لُكَع، وللـمرأَة يا لَكاعِ، وللاثنـين يا ذَوي لُكَع، وقـد لَكِـع لَكاعةً". ( ابن منظور، 1999، ج12/ص 321). ويذكر النحاة أن هناك أسماء تلزم النداء ولا تستعمل في غيره، وذلك نحو قولهم:

" يا فُسقُ، ويا لُكَع، ويا غُدر، ويا خَبَثَ، وللمؤنث: يا لكاعِ، ويا خباثِ، ويا غدار، يا فُساقِ. ولا يستعمل شيء من هذا في غير النداء. وقال سيبويه:" ويدلك على أنه اسم للمنادى أنّهم لا يقولون في غير النداء: جـاءتني خبـاثِ ولكاعِ، ولا لُكَع ولا فُسقُ، فإنما اختُص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة، كما اختُص الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة. ولو كان شيء من هذا نكـرة لـم يكن مجروراً؛ لأنّها لا تُجر في النكرة. ومن هذا النحو أسماء اخـتُص بهـا الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء، نحو: يا نَومان، ويا هنـاه، ويا فُلُ". ( سيبويه، ج2/ ص 198).

وسيبويه في هذا الموضع من الكتاب يمنع أن تستعمل " لكاعِ " في غير النداء، إلاّ أنّه يجيز هذا الاستعمال في غير النداء في موضع آخر من الكتاب، إذ قال:" ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى: يا خباثِ ويا لكاعِ". ( الـسابق، ج3/ص 272). وقـال

المبرد:" وقد يضطّر الشاعر فيستعمل هذا في غير النداء؛ لأنّها في النداء معارف، فينقلها عـن ذلك". (المبرد، 1399هـ ، ج4/ص 338). وقد ذكر البيت السابق.

وإذا كان استعمال الشعراء لهذه المفردة في غير النداء ضرورةً، فمعنى هـذا أنّها منحرفة عن الأصل الاستعمالي لها، على أن ابن هشام ذكر وجهاً يعيـد هـذا المثال إلى أصله الاستعمالي، إذ خرجه على النداء، فقال:" ويحتمل أن التقدير: قعيدتـه يقال لها يا لكاعِ، فيكون جارياً على القياس". ( ابن هشام، 1980م، ج3/ ص 95). وإذا كانت السيادة في هذا المثال لرأي سيبويه فالمفردة " لكاعِ " منحرفةٌ عن الأصل، ولو أخذنا برأي ابن هشام الذي وجه مراد الشاعر. ولقد عثرتُ في أكثر من موضـع علـى حديثٍ فيه استعمال " لكاع " مفعولاً به، وذلك في قـول سـعد بـن عبـادة سـيد الأنصار": " فلو وجدت لكاعاً متفخّذها رجلٌ لم يكن لي أن أحركـه ..، ( البيهقـي، 1994م، ج7/ ص 394، ابن حنبل، د.ت، ج1/ ص 238، والطيالسي، د.ت، ج1/ ص 347).

**حذف حرف النّـداء**: من الأصول الاستعمالية لأسلوب النداء الذي قـرره الـدرس النّحوي، أن يقع حرف النداء أولاً، ثم يليه المنادى، على أن حرف النداء يحذف في بعض الاستعمالات، وهو أمر مقبول عند النحاة، قال سيبويه:" وإن شئت حذفتهن كلّهن استغناء، كقولك: حار بن كعب، وذلك أنّه جعلهم بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبـه". ( سـيبويه، ج2/ص 230). وهذا النوع من الاستعمال في أسلوب النداء له حظوةٌ فـي القرآن الكريم، منها: قوله تعالى:" يوسفُ أعرض عن هذا ". سورة يوسف، 29، وقولـه تعالى: " ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا". سورة آل عمران، 8. ولعل النّحاة قد أجـازوا حذف حرف النداء في مثل هذه الاستعمالات لأمن اللّبس، إلاّ أن هناك أنواعاً مـن المناديات لا يجوز معها حذف حرف النداء، قال سيبويه: " ولا يحسن أن تقول: هـذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ، ولا يجوز ذلك في المبهم،.. وقد يجوز حذف ياء مـن النكرة في الشعر، وقال العجاج ( 1997م، ص 184):

**جاري لا تَستَنْكِري عذيري**

**سعيي وإشْفَاقِي على بعيري**

( سيبويه، ج2/ص 230، وابن الشجري، 1349هـ، ج2/ ص 88، وابن يعيش، د.ت، ج2/ص 16، والبغدادي، د.ت، ج283/1). على أن المبرد قد أشار إلى القاعدة في مثـل هـذا،

فقال:" فجملة هذا:

" أن كل شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعتـاً لـشيءٍ، فدعوتـه أن حذْف ( ياء ) منه غير جائز؛ لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصـوف وعلامة النّداء، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: رجلُ أقبل، ولا: غلام، تعـالَ.. وأنت تريد النداء، إلاّ أن يضطر شاعر، فإن اضطر كان له أن يحذف منهـا علامة النداء". ( المبرد، 1399هـ، ج4/ص ص 258، 259).

وقد فصل السيوطي القول في مثل هذا الحذف، فقال:" ويستثنى صـور لا يجـوز فيهـا الحذف، أحدها: اسم ا تعالى، وإذا لم تلحقه الميم، نحو: يا أ ، الثاني: المـستغاث نحـو: يـا لَزيد،.." ، وأيها وأيتها" ( انظـر، الـسيوطي، 1977م، ج3/ص 43، والـسيوطي، 1985م، ج3/ص 222).

## الترخـــيم :

وهي:" ظاهرةٌ من ظواهر النداء، وقد حظيت باهتمام النحاة ففـصلوا فيهـا المـسائل، وعقدوا لها الفصول". ( السعودي، 1995م، ص4). وقد ذكر ابن منظور:

" و الترخِيم: التلـيـين؛ ومنه الترخيم فـي الأسماء لأنهم إنما يحذفون َأواخرها لـيسهلُوا النطق بها، وقـيل: الترخيم الـحذف؛ ومنه تَرخَيم الاسم فـي النداء، وهو َأن يحذف من آخره حرف َأو َأكثـر، كقولـك إذا ناديـت حارثاً: يا حار، ومالِكاً: يا مال، سمي تَرخيماً لتلـيـين الــمنادي صـوته بحذف الـحرف؛ قال الأصمعي: َأخَذَ عنـي الـخـلـيل معنـى التـرخِيم وذلك َأنه لقـينـي فقال لـي: ما تُسمي العرب السهل من الكلام؟ فقلت لـه: العرب تقول جارية رخِيمةٌ إذا كانت سهلَةَ الـمنْطِق؛ فعمل باب التـرخيم علـى هذا".( ابن منظور،1999م، ج5/ص ص179، 180، رخَم).

وحده الفاكهي، فقال:" حد الترخيم حذف بعض الكلمة، حقيقة كان ذلـك الـبعض أو مجازاً على وجه مخصوص عند النحاة".( الفاكهي، 1996م، ص156). أما سيبويه، فقد ذكره فقال:" هذا باب الترخيم، والترخيم حذف، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفـاً". (سيبويه، ج2/ ص 239). وأما عن أصوله الاستعمالية، فقال: " واعلم أن الترخيم لا يكون إلاّ في النداء إلاّ أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك قي النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النـداء". ( الـسابق، ج2/ ص ص 239، 247). والملاحظ أن أحاديث القدماء عن الترخيم لا تتعـدى حـديث سـيبويه فهـم

يأخذون منه، وكذلك فعل بعض المحدثين. ( انظر، عبـادة، د.ت، ص138). علـى أن بعضهم قد فسروا الترخيم على أنه شكل من أشكال بلى الألفـاظ". ( عبـد التـواب، 1990م، ص135، فندريس، 1950م، ص 89). أو أنه اختصار في الكلمة". (برجشتراسر، 1929م، ص70). ومعنى بلى الألفاظ: أن الألفاظ تكون عرضة لقص أطرافها فَتَبلَى كما تبلى العملات المعدنية والورقية التي تتداولها أيدي البشر علـى مـر الزمـان، والكلمات الطويلة هي الأكثر عرضةً للبلى وتساقط الأطراف من الكلمات القصيرة". (انظر، عبد التواب، 1990م، ص135، وفندريس، 1950م، ص 89). يفصل سيبويه القـول في ترخيم المنادى، المفرد والمركّب والحكاية، ويفرد له باباً في الكتاب، ولا حـرج عنده في الترخيم في النداء، وقد ذكر الشنتمري ( 1994م، ص 317) أن :" النداء بـاب حذف وتغييـر". ولكن الحرج في الترخيم في غير النداء، وقد ذكره سـيبويه، تحـت عنوان:" هذا باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً". ( سـيبويه، ج2 / ص 269). وقد أورد عليه تسعة أمثلة من الشعر، كلها منحرفة عـن الأصـل الاسـتعمالي، إذ وردت فيها أسماء مرخّمة في غير النداء، ومنها قول الراجز:

**وقد وسطّتُ مالِكا وحنْظَلا**

(سيبويه، ج2/ ص 269)، إذ رخّم " مالكا" و "حنظلة" وموقعهما ليـسا منـادى وإنمـا مفعولٌ به، وكذلك قول ابن أحمر:

**أبو حنَش يؤرقُنا وطَلْقٌ وعمار وآونةً أُثالا**

( السابق، ج 2/ ص 270). يريد " أثالة "، ( انظر بقية الأمثلة في سـيبويه، ج 2 / ص ص 271- 273). ثم إن سيبويه يمنع الترخيم أيضاً في: المـضاف إليـه، والوصـف، والمضاف، والاسم المنون في النداء، والمستغاث به، والمندوب. (انظر، سيبويه، ج2/ ص ص 239، 240). ومن الأمثلة الاستعمالية التي رخم فيها المضاف إليـه، قـول الأسود بن يعفر( 1968م، ص 56، وورد " وألقى سلاحي كاملاً فاستعاره " بدلاً من " وهـذا ردائي عنده ِليعيره " وفي الشطر الثاني" نفسي " بدلاً من " حقي " ):

**وهذا ردائي عنده يستعيره ِليسلُبني حقّي أمال بن حنظل**

(سيبويه، ج2 / ص 246)، إذ رخّم" حنظلة " وأجراه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخّم، وقد حكم النحاة عليه بأنه ضرورة، وهذا النوع من الأمثلة الاستعمالية المنحرفة كثير. ( انظر، سـيبويه،

ج2/ص ص 246، 247).

**الندبـــة:**

قال ابن منظور:

" ونَدب الـميتَ أي بكى علـيه، وعـدد مـحاسِنَه، ينْدبـه نَـدباً؛ والاسم الندبةُ، بالضم. ابن سيده: ونَدب الـميتَ بعد موته من غير أن يقَـيد ببكاء، وهو من الندب للـجراح؛ لأنه احتِراقٌ ولَذْع من الـحزن، و النـدب: أن تَدعو النادِبةُ الـميتَ بحسن الثناء عليه فـي قولها: وافُلاناه! واهناه! واسم ذلك الفعل: الندبةُ، وهو مـن أبـواب النـحو".(ابـن منظـور، 1999م، ج14/ص87، ند، ونَدب ).

وقال الفاكهي: " حد الندبة: نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكماً،.. وهي في الغالب من النّساء". ( الفاكهي، 1996م، ص 158). وأما الجرجاني، فقال:" والاسم المندوب هـو المتفجع عليه بواوٍ أو ياء". ( الجرجاني، 1986م، ص 250). وهذه التعريفات جميعها تذكر أن الندبة نداء يراد به التفجع على عزيز أو التوجع من مؤلم. وقد تحدث سيبويه عن الندبة في باب خاص بها في الكتاب، فقال:" هذا باب الندبة". ( سـيبويه، ج2/ص 220)، ثم ذكر قوله:" هذا باب ما لا يجوز أن ينْدب، وقال وذلك قولك: وارجلاه ويا رجلاه. وزعـم الخليل رحمه ا ويونس أنّه قبيح، وأنّه لا يقال". ( السابق، ج2/ ص 227). وعلّة القبح فـي هذا الاستعمال، هي الإبهام، وقد عززها بقوله:" ألا ترى أنّك لو قلت: واهذاه، كان قبيحاً؛ لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تُبهم؛ لأن الندبة علـى البيان،..".( سيبويه، ج2/ص 227). إلاّ أنّه يورد قولاً فيه انحرافٌ عن هـذا التأصـيل الذي ذكره، وقد أورده مشككاً فيه، إذ قال:" وزعم أنّه لا يستقبح وامن حفر بئر زمزماه؛ لأن هذا معروفٌ بعينه، وكان التبيين في الندبة عذر للتفجع. فعلى هذا جرت الندبة فـي كـلام العرب". ( سيبويه، ج2/ص 228). ولعل معيار القُبح في الاسـتعمالات التـي ذكرهـا سيبويه هو الإبهام، ومن ثم فإن ما أُستعمل منها منحرفٌ عن الأصل مخالفٌ له.

**ثالثاً: المشبه بالمفعول في اللفظ:**

وهو نوع ثالث أضافه النحاة إلى المنصوبات انطلاقاً من شبهه مـن ناحيـة الشكل بالمفاعيل، وهو أمر مرده إلى التّصنيف الخاضع لحركات الإعراب، وشـأن هذه الدراسة هو أن تعالج الانحرافات الاستعمالية التي وقعـت فـي بـابي الحـال

والتمييز اللذين يقعان تحت هذا الصنف من المنصوبات.

**الحـــال:** لقد أفرد له الفاكهي حديثاً مفصلاً تعرض فيه لكل ما يتّصل به من كـلامٍ يخص أنواعه وشروطه وتعدده. ( انظر، الفاكهي، 1996م، ص ص 164- 170). وقـد ذكر ابن هشام باب الحال، فقال:" وهو وصفٌ، فضلة، يقع على جـواب كيـف،...، وهـي عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون وصفاً، والثّاني: أن يكون فضلة، والثالـث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف.(ابن هشام، 1987م، ص 234). وهو يرد في اللغة مذكّراً ومؤنثاً، على حد قول ابن منظور، ( ابن منظور، 1999م، ج3/ص 402، حولَ). وهو في الاصطلاح:" ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو: ضربت زيداً قائمـاً، أو معنى نحو: زيد في الدار قائماً" (الجرجاني، 1986م، ص 50، والتهانوي، 1996م، ص612 )، وذُكِر أنه" كل اسم نكرة منتصب بعد تمام الكلام". ( الكفوي، 1992م، ص 361). أما سيبويه فقد عالجه بأسلوبٍ فَصلَ فيه أجزاء الحال، وقد ذكر كل جزء على وفق دلالته، فقد تحدث في موضع عن الحال، فقال:" هذا باب ما ينتصب أنّه حالٌ يقع فيه الأمر وهو اسـم وذاك قولك: مررت بهم جميعاً، وعامةً وجماعةً". ( سيبويه، ج1/ص 376). والحال التي يقع فيها الاسم؛ لأنّه حال يقع فيه السعر وذلك قولك: لك الشاء شاةً بدرهم شاةً بـدرهم". (السابق، ج1/ص ص 395، 396). ومصطلح" الخبر" من أشهر المصطلحات التي عبر بها سيبويه عن الحال، إذ قال:

> " هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبر لمعروفٍ يرتفع علـى الابتـداء، قدمته أو أخّرته، وذلك قولك: فيها عبد ا قائماً، وعبد ا فيها قائماً. فعبد ا ارتفع بالابتداء؛ لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضـع لـه، ولكنّه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله". ( سيبويه، ج2/ ص 88).

ثم إنه ذكره في موضع آخَر من الكتاب، فقال:" هذا باب ما ينتصب؛ لأنه خبر للمعـروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة". ( السابق، ج2/ص 77، وما بعدها). ولقد ذكـر مصطلح" الصِفة " للدلالة على الحال. ( سيبويه، ج1/ص 397). ولعل مرد ذلك إلى ما بينهما من الارتباط في الدلالة، على أن هذا المصطلح لم يحظَ بالشهرة عند النّحـاة، إذ أصبح كل منهما يحمل دلالة خاصة ويشكّل باباً مستقلاً في الدرس النّحوي. وأما ما ورد في باب الحال من أمثلةٍ انحرفت عن الأصل الاسـتعمالي، فقـد رصـدت

الدراسة عدداً منها:

**ما يقع من المصادر المعرفة بالألف واللام حالاً:**

قال سيبويه:" وهذا ما جاء منه في الألف واللام" يريد ما جاء من هذا الباب، باب المصادر التي تقع أحوالاً، وذلك قولك أرسلها العِراك، قال لبيد ( صيام، د.ت، ص 80، وقد وردت " فأوردها " بدلاً من " فأرسلها " ) :

**فأرسلها العِراك ولم يذُدها      ولم يشْفِقْ على نَغَص الدخال**

(وانظر، سيبويه، ج1/ص 372، ص 86، والبغدادي، د.ت، ج1/ص 524، والعيني، د.ت، ج3/ ص 219، وابن يعيش، د.ت، ج2/ص 62، والسيوطي، 1977م، ج1/ص 239). وقد ذكر أن الحال لا يأتي معرفةً، إذ قال:" وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام". ( سيبويه، ج1/ص 372). وقد مثّل للحال بأمثلة نثرية جاءت منحرفة عن الأصل، ومنها: " مررت بهم الجماء الغفير، والنّاس فيها الجماء الغفير، وقال: فهذا ينتصب كانتصاب العِراك. ( سيبويه، ج1/ص 375). ثم إنّه يذكر هذا المثال، ويجيز فيه الرفع، معززاً إياه بقراءة قوله تعالى:" قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة" بالرفع والنّصب . سورة الأعراف، 32، سيبويه، ج2/ص91، وانظر، العكبري، 1992م، ج1/ ص 438). أي أنّها أمثلةٌ انحرفت عن القاعدة، ولكنّها قُبِلت أحوالاً، وإن كانت معرفة؛ لأنها تؤول:" ومذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلاّ نكرة، وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً، فهو منكر معنى". ( ابن عقيل، 1964م، ج1/ص 630). على أن البغداديين ويونس يزعمون أنّه يجوز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل؛ فأجازوا" جاء زيد الراكِب". ( ابن عقيل، 1964م، ج1/ص 631). وتقول العرب:" هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين"، وهو الأصل ( القياس )، ولكن بعض العرب تقول: " راتعان "، ويمكن عد الاستعمال الثاني منحرفاً عن سنن العرب في الشائع من استعمالاتها في هذا النوع من التراكيب، التي منها أيضاً ما نقل عن يونس بن حبيب أن ناساً من العرب، يقولون: مررت بماءٍ قعدة رجلٍ، ويبدو أن هذا الاستعمال كان قليلاً؛ لأن الجر فيه هو الوجه وفقاً لتعبير سيبويه وأن النصب استعمال بعيد".(الكناعنة، 2004م،ص 133).

**صاحب الحال:**

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفةً، إلاّ أنّه يقع نكرةً بمسوغات، منها:

أن يتقدم عليه الحال، قال سيبويه:

" هذا باب ما ينتصب؛ لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائمٍ وأتاني قائم، جعلتَ القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده". (سيبويه، ج2/ص122).

وقد أورد أمثلةً انحرفت عما ذهب إليه، ومنها قول ذي الرمة:

**وتَحتَ العوالِي في القَنَا مستظلةً ظباء أعارتْها العيون الجآذِر**

( سيبويه،ج2/ص123، وابن يعيش، د.ت، ج2/ص64)، فقد نَصب " مستظلّة " على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكـون نعتـاً، لأن النعت لا يتقدم على منعوته. ومنها كذلك قول الشّاعر:

**وبالجِسمِ مِني بيناً لو عِلِمتِهِ شُحوب وإن تَستَشْهدي العين تَشْهدِ**

(سيبويه، ج2/ص123، والأشموني، د.ت، ج2/ص75، والعينـي، د.ت، ج3/ص147). وقـد تقدم "بيناً" على شحوب ونُصِب على الحال بعد أن كان صفةً متأخّرة، أي شـحوب بين. وكذلك قول كُثير:

**لِميةَ موحِشاً طلَلٌ يلوح كأنّه خِلَلٌ**

( عزه، 1996م، ص 171، وابـن الـشّجري،1349هــ، ج1/ص26، وابـن جِنّـي، د.ت، ج2/ص492، والبغدادي، د.ت، ج1/ص533، والعيني، د.ت، ج3/ص163، والأشموني، د.ت، ج2/ص174، وسيبويه، ج2/ص123، وقال: وهذا كلام أكثر ما يكون في الشّعر وأقلّ ما يكون في الكلام). ولعلنا نلمح في عبارته هذه ما يؤيد أن هذه الأمثلة منحرفةٌ عن الأصـل الاستعمالي لها، إلاّ أنّها قُبِلت في الدرس النّحوي لِعلّة الضرورة.

**التّمييز:**

وهو من المصطلحات التي لم تَحظَ من حيث التعدد في المـصطلحات التـي استُعملت للدلالة عليه، بما حظي به غيره من المصطلحات النّحوية الأخـرى عنـد النّحاة، وهو لُغَةً، يدلّ على العزل والفَرز، قال ابن منظور: "،.. ومِزتُ الشَيء أَمِيـزه ميزاً:عزلْتُه وفَرزتُه، وكذلك: ميزتُه تَمييزاً فَانْماز". ( ابـن منظـور، 1999م، ج13/ص231،

ميز). وقد ذكره ابن هشام، فقال:" التمييز، وهو: اسم، فضلة، نَكرة، جامد، مفسر لما انـبهم من الذّوات". ( ابن هشام، 1987م، ص237). وقد رصدت الدراسة بعض الأمثلة التـي جاءت في باب التمييز وانحرفت عن الأصل الاستعمالي، ومن ذلك:

**تمييز عقْد المائة:**

لا يجيز سيبويه في التّمييز الذي يقع بعد المائة إلاّ الجر، إذ قال:

" فإذا بلغت العقد الذي يليه ( يعني عقد المائة) تركت التنوين والنّـون وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنفٍ هو واحداً، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه، إلاّ أنّك تُدخل فيه الألف واللام، لأن الأول يكون به معرفةً ولا يكون المنون به معرفةً. وذلك قولك: مائةُ درهمٍ ومائـةُ الـدرهم. وذلك إن ضاعفته قلت: مائتا درهمٍ، ومائتَا الدينار. وكذلك العقْد الذي بعـده، واحداً كان أو مثنّى، وذلك قولك: ألفُ درهمٍ وألفا درهمٍ". ( سـيبويه، ج 1/ ص 207).

ومع أن نص سيبويه هذا واضح في تأصيله لمثل هذا الاستعمال، إلاّ أنّه قد ورد في أمثلته ما انحرف عنه، وقِبله في الشّعر ضرورةً، إذ قال الربيع بن ضبع الفَزاري:

**إذا عاشَ الفَتَى مائتَين عاماً        فقد أودى المسرةُ والفَتَاء**

( سيبويه، ج1/ص208، والبغدادي، د.ت، ج3/ص306، والـسيوطي، 1977م، ج1/ص253، وابن يعيش، د.ت، ج6/ص ص21 ،23، وابن منظور، 1999م ، ج10/ص181، فتا. وقد ذكر " اللّذاذة " بدلاً من " المسرة "). وفي هذا المثال انحرافان، الأول: إثبات نون ( مائتين)، مع أنّها مضافة ويجب أن تُحذف نونها على وفق ما قرره سيبويه، والثّاني: نـصب (عاماً)، والأصل ينُص على أن تكون مجرورة، وقد قُبلت هذه الانحرافات لاستقامة الوزن العروضي.

**الفصل بين الأعداد وتمييزها:**

يرى النّحاة أنّه لا يجب أن يفصل بين العدد ومميزِه، وقد عد سيبويه الفصل بينهما في الكلام قبيحاً، فقال:" ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام، لأنّه لا يقوى قوة الفاعل". ( سيبويه، ج2/ص158). وأما الأمثلة الشعرية فقد ورد منها أمثلـةٌ انحرفت في بعض المفردات عن الأصل الاستعمالي الذي حدده النّحاة، ومـن ذلـك قول الشّاعر العباس بن مرداس:

**على أنّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا**

**يذكرنيكِ حنين العجـــول ونَوح الحمامةِ تَدعو هديلا**

(سيبويه، ج2/ص158، والأنبـاري، د.ت، ج1/ص308، وابـن يعـيش، د.ت، ج4/ص130، والبغدادي، د.ت، ج1/ص573، والسيوطي، 1977م، ج1/ص354). وقد فصل الشّاعر بين " ثلاثين" و"حولاً" بالمجرور ضرورةً. وهذا النّوع من الفصل بين العـدد ومميـزه يجعله النّحاة من ضرورة الشّعر، قال المبرد:" وأما عشرون ونحوها فلا يجوز أن تقـول فيها: عشرون لك جارية، ولا خمسةَ عشر لـك غُلامـاً. إلاّ أن يـضطر شـاعر". (المبـرد، 1399هـ، ج3/ص 55). على أن الكوفيين يأخذون بهذا الرأي. فقد ذكـر ثعلـب أن الفصل بين المفسر ومفسرِه يجـوز فـي الـشّعر لا فـي الكـلام". (ثعلـب، د.ت، ج2/ص425). وقد ذكر مثالاً على هذا، وهو قولٌ لـسحيم عبـد بنـي الحـسحاس (الحلواني، 1972م، ص 123) :

**وأشهد عند ا أن قد رأيتُها وعشرين منها إصبعاً من ورائيا**

يريد: وعشرين إصبعاً منها، فقدم المجرور وفصل به بين عشرين وتمييزها، وقـد ذُكِر أن الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها قبيح، لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولةً في العمل على الصفة المشبهة. والصفة المشبهة محمولة في عملهـا علـى اسم الفاعل، واسم الفاعل محمولٌ في عمله على الفعل. ( انظر المثال في: ابن يعـيش، د.ت، ج4/ص130، وابن عصفور،1980م، ص204).

**تمييز "كم" الخبرية:**

ذكر سيبويه " كم "، وقد فصل القول فيها علـى أنّهـا نوعـان، الأول: كـم الاستفهامية، والثانية: كم الخبرية. (انظر، سيبويه، ج2/ ص156). وذكر ابن هـشام أن " كم " بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتّكثير، وتمييزها مخفوض دائماً. وبذا افترقت عن الاستفهامية التي يكون تمييزها منصوباً، مع جواز خفضه إن دخل عليها حرف جر". (انظر، ابن هـشام، 1987م، ص240). ولا يجيز سيبويه أن يفـصلَ بين كم الخبرية وما تُضافُ إليه إلا في الشّعر ضرورةً. وتُحملُ هـذه الـضرورة- كغيرها- على أنّها شكلٌ من أشكال الانحراف عن الأصل الاستعمالي في الشّائع من استعمال كم الخبرية، قال سيبويه: " وقد يجوز في الشّعر أن تُجر وبينها وبين الاسم حاجز،

(سيبويه، ج2/ص 166)، ومثّل عليها بقول الشّاعر:

**كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى        وكريمٍ بخلُه قد وضعه**

( سيبويه، ج2/ص ص166، 167، والبغدادي، د.ت، ج3/ص ص119، 120، وابن السيرافي، 1976م، ج2/ص30، وذكر المحقّق أن حالة الجر- مع الفصل للضرورة - تظلّ أجودها للمعنى لما في ذلك من الدلالة على التكثير، وهو مراد الشّاعر، انظر، حاشية2/ص 30 من الجزء الثّاني لكتاب سيبويه)، وقد احتج سيبويه على من يمكن أن يفسر إضمار " من " " كم بِجودٍ من مقْرفٍ" بأنّه ليس في كل موضع يضمر الجار". وقد وصف سيبويه هذا الاستعمال بأنّه جائز في الشّعر، ولا يساوي الأوجه الأخرى ( الرفع والنّصب) في الاستعمال، وقد أشار إلى مثل هذا بعض الدارسين، ( انظر، الكناعنة، 2004م، ص140).

## الفصل الرابع

## الكسرة ومعنى الإضافة

للعلماء في معنى الإضافة في اللغة والاصطلاح أحاديثُ تتصل بما تؤديه تركيبياً ودلالياً، فقد قال عنها ابن منظور:

> " وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك غلام زيدٍ، فالغلام مضاف وزيدٍ مضاف إليه، والغرض بالإضافة التّخصيص والتعريف، ولهذا لا يجوز أن يضاف الشّيء إلى نفسه؛ لأنّه لا يعرف نفسه،..، والنّحويون يسمون الباء حرف إضافة وذلك أنّك إذا قلت: مررت بزيدٍ فقد أضفت مرورك إلى زيدٍ بالباء".(ابن منظور،1999م، ج8/ص109، ضيفَ).

وقد حدها الكفوي بأنها:" إسناد اسمٍ إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه، وذكر أن من فوائدها: التعريف، أو التخصيص، أو التخفيف، أو رفع القُبح". (الكفوي، 1992م، ص ص197، 198).

### إضافة الأسماء إلى الأفعال:

من المعروف في الدرس النحوي أن الإضافة تقع بين نكرةٍ ونكرة، أو نكرةٍ ومعرفة، على أن إضافة النّكرة إلى النّكرة تُفيد التّخصيص، وإضافة النّكرة إلى المعرفة تُفيد التعريف. وظاهرة التعريف والتنكير خاصةٌ بالأسماء وحدها. وقد وقع في أمثلة سيبويه بعض الاستعمالات التي انحرفت عن هذا الأصل، إذ أُضيف اسم

نكرة إلى فعل، وقد سماه سيبويه فقال:" هذا باب ما يضاف إلى الأفعـال مـن الأسـماء". (سيبويه، ج3/ص117). ومنها قول الشّاعر، وهو يزيد بن عمرو بن الصعِق :

**ألا من مبلغٌ عنّي تميماً بآيةِ ما تُحبون الطعاما**

(سيبويه، ج3/ص118، وقال: فما لغو). ويلحظ أن"" ما " فصلت بين الاسم" آية " والفعل" تحبون "، وقد نُعت ذلك بأنّه لغو على أنّه ذكر مِثالاً آخـر للأعـشى وقـد وردت الإضافة فيه دون فصلٍ بين الاسم والفعل، وهو:

**بآيةِ تُقْدِمون الخَيلَ شُعثاً كأن على سنَابِكِها مداما**

(سيبويه، ج3/ص118). وقد قبلَ هذه المخالفة، بقوله: " ولا يضاف إلى الفعل غير هذا كما أن" لَدن لا تَنْصِب إلاّ في "غُدوة ". واطّردت الأفعال في آية اطراد الأسماء في أتقولُ، إذا قلت: أتقول زيداً منطلقاً، شُبهت بِتَظُن ". (سيبويه، ج3 /ص119). وهو بذا يقيسها على لدن التي اختصت إضافتها بغدوة.

**الفصل بين المضاف والمضاف إلية:**

لا يجيز سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف إذا لـم يكـن المضاف اسم فاعلٍ؛ لإن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل، إذ قال:" ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهل الدار إلاّ في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجـار والمجـرور". (سـيبويه، ج1/ص ص،176، 177). وقد أورد أمثلةً انحرفت عن هذا الأصل، منها قول عمرو بن قميئة ( 1965م، ص 182):

**لما رأتْ ساتِيدما استَعبرتْ ـ در ـ اليوم ـ من لامها**

(سيبويه، ج1/ص178، والبغدادي، د.ت، ج2/ص247، والحموي، د.ت، " سـاتيدما " ج2/ص ص441، 448، ج3/ ص ص168، 169، ج4/ ص ص 94، 491، والأنبـــاري، د.ت، ج2/ص432). ومنه كذلك قول أبي حيةَ النميري:

**كما خُط الكِتاب بِكف يوماً يهودي يقارب أو يزيلُ**

(سيبويه، ج1/ص179، وابن الشّجري، 1349هـ، ج2/ص250، والعيني، د.ت، ج3/ص470، والأنباري، د.ت، ج2/ص432). ففصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن تقديره: بكف يهودي يوماً. ( للزيادة، انظر، الأمثلة الاستعمالية فـي كتـاب سـيبويه، ج1/ص ص،179، 180). وقد نَعتَ سيبويه هذه الاستعمالات بقوله:" فهذا قبيح ". (السابق، ج1/ص180).

ثم إنّه - وعلى غير عادته في التّمثيل - قد أورد أمثلةً منحرفـةً لـبعض شـواعر العرب، وذكر قول درنَا بنت عبعبة، من بني قيس بن ثعلبة، وهي أولُ شاعرةٍ فيمـا يتّصل بالترتيب، ترد في كتاب سيبويه، إذ استشهد بشعر عشرٍ من الشّواعر زيـادةً عليها، (انظر، الجبوري، 1990م ). إذ قالت:

**هما أَخَوا في الحربِ من لا أخًا له إذا خافَ يوماً نَبوةً فدعاهما**

(سـيبويه، ج1/ص180، والعينـي، د.ت، ج3/ص472، وابـن يعـيش، د.ت، ج3/ص21، والأنباري، د.ت، ج2/ص434، وابن جنّي، د.ت، ج2/ص405). وقد عزز سـيبويه هـذا الاستعمال-مع أنّه مخالفٌ- بقوله تعالى:" فبما نقضهم ميثـاقهم". سـورة النّـساء، 155، وسورة المائدة، 13. وقال:" فإنّما جاء لأنّه ليس لـ " ما " معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلاّ التوكيد، فمن ثَم جاز ذلك إذ لم تُرد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عاملٌ، ولو كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز". (سيبويه، ج1/ص ص،180، 181). وعلى هـذا قولـه تعالى:" وكذلك زين لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شُركائِهم". في قوله تعـالى:"شُـركاؤهم". سورة الأنعام ،137.

**إضافة الكاف إلى النّفس:**

قال سيبويه:" ولو اضطُر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه، قال: ما أنتِ كِـي، وكـي خطأ؛ من قبل أنّه ليس في العربية حرفٌ يفتَح قبل ياء الإضـافة". (سـيبويه، ج2/ص385 ). وهذا مثالٌ يعزز القولَ بأن سيبويه يقبلُ بعض الانحرافات، ويخرجهـا علـى أنّهـا ضرورة كما حدث عنده في كثيرٍ من الأمثلة الشّعرية، ثم إنّه يمكن القول: إنّه مثالٌ على أن سيبويه لا يقبل بعض الانحرافات حتى في الشّعر، وبذا يبدو أن قضية الكيل بمكيالين واردةٌ عنده، وإذا الْتَمسنا له عذراً فيما ذهب إليه، قلنا: إن ذلك خاضع لمـا تقتضيه مصلحة اللغة التي تُعد البراجماتية مظهراً من مظاهر سير استعمالاتها، على أن الدرس اللغوي قد احتوى كثيراً من الاستعمالات التي فُسرت على أنّهـا حـدثت بسبب مصلحةٍ اقتضت اللغة أن تُستعمل من أجلها، أي بفعل تدخّل قانون مـا مـن قوانينها.

**الممنوع من الصرف:**

وهو باب شائع في الدرس النّحوي ويمكن القـول: إن الـشّعر قـد حظـي

بمفرداته أكثر من غيره من الكلام العربي. إذ صرف كثير مما الأصلُ فيه أن يمنع من الصرف لعلّة الضرورة. وقد استعمل سيبويه عدداً مـن المـصطلحات للدلالـة عليه، منها:" المتروك صرفه". (سيبويه، ج3/ص196)، "وما لا ينصرف". (انظـر، سـيبويه، ج3/ص ص196، 197، 198 ،215، 227)،" والممنوع من الانصراف" ( الـسابق، ج3/ص ص210، 213). والممنوع من الصرف مخالفٌ للأصل؛ لأنّه يجر وتكـون الفتحـة علامة لجره عوضاً عن الكسرة، وقد أجاز النّحاةُ صرف الأسماء التي تتحقق فيهـا شروط المنع من الصرف إذا وقعت في الشّعر. ويسمى الممنوع من الصرف بـ ـ" الممنوع تنوينه"، ويسمى متمكناً غير أمكن لعدم تمكّنه في الاسمية بسبب مشابهته الفعل فـي أن كليهما لا يجوز تنوينه". (وهبة وزميله، 1984م، ص389 ). والملاحظ علـى كثيـرٍ مـن الأمثلة الاستعمالية التي تناولتها الدراسة أن الانحرافات عن الأصول الاستعمالية قد وقعت في الشّعر أكثر من غيره من الأمثلة الاستعمالية الأخرى، وذلك بكثرتهـا إذا ما قورنت بغيرها من الأمثلة، ثم إن هذه الأمثلة الشّعرية تُعد انحرافاتها فـي بـاب الممنوع من الصرف أكثر الانحرافات عدداً، وقد كان النّحاة يجيزون صرف ما حقّه أن يمنع من الصرف خوفاً على النّاحية الجمالية في الجِرس الموسـيقي المتعـارف عليه في علم العروض، ومِن ثَم فكلّ مثالٍ صرفت فيه مفردة وكان الواجـب أن لا تُصرف هي من باب المخالفة والانحراف عن الأصل الاسـتعمالي، وقـد وقعـت الضرورة أكثر ما وقعت في الممنوع من الصرف.

**الإضافة وحروف الجر:**

**الجـــر:**

وهو من الحالات الإعرابية الخاصة بالأسماء، قال ابن عقيل، وهو يهدف إلى ذكر علامات الأسماء:

**بالجر والتّنوين والندا، وألْ ومسنَدٍ- للاسمِ تمييز حصلْ**

(ابن عقيل، 1964م، ج2/ص16). وقد عبر عنه الكوفيـون بـ ـ" الخفـض ". (الفـراء، 1980م، ج1/ص3). وذُكِر أنّه: " الكسرة التي يحدثها العامل في آخر الاسم، سواء كان ذلـك العامل حرفاً أو مضافاً".( انظر، ابن هشام،1980م، ج1/ص ص 12، 13، والفـاكهي،1996م، ص196). والجر في الاصطلاح، الإضافة؛ لأن حرف الجر يضيف ما بعده إلى مـا

قبله، وقال الزجاجي: " الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها،..، وكـذلك فـي تركيب الإضافة". ( الزجاجي، 1973م، ص93).

**الفصل بين الجار والمجرور:**

لا يجيز سيبويه الفصلَ بين الجار والمجرور، إذ قال: " لا يجوز لك أن تفـصل بين الجار والمجرور بحشوٍ إلاّ في شعر". (سيبويه، ج3/ ص111). وعلّل ذلك بقوله: " لأنّه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار فصارا كأنّهما كلمة واحدة ". ( سيبويه، ج2/ ص164 ).

**كـم:**

يعدها سيبويه مثل " رب "، إذ قال: " واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه رب؛ لأن المعنى واحد، إلاّ أن كم اسم ورب غير اسمٍ، بمنزلة مِن. والدليل عليه أن العـرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعله خبر كم. أخْبرنَاه يـونس عـن أبـي عمـرو". (سـيبويه، ج2/ص161). وذكر أن كم تعمل في كل تركيبٍ عمل رب، إلاّ أنّها تنـصِب؛ لأنّهـا منونة، ومعناها منونة وغير منونة سواء". (السابق، ج2/ص161). ومـع كُـل هـذا التأصيل لعمل "كم" إلاّ أن سيبويه قد أورد مثالاً وقع فيه الاسم بعد كـم منـصوباً، وذلك في إحدى روايات قولٍ للفرزدق ( 1987م، ص 312، وقد ورد " كم خالةٍ يا جرير وعمةٍ ". انظر، ص113 من هذه الدراسة ) وهو:

**كم عمةً لك يا جرير، وخَالةً          فَدعاء قد حلبتْ علي عِشَاري**

وقد أشار إلى أن هذا إنْشاد بعض العـرب، (سـيبويه، ج1/ص162، وقـد ورد فـي، ج2/ص72 بجـر عمـة، والبغـدادي، د.ت، ج3/ص126، والعينـي، د.ت، ج1/ص550، وج4/ص489، وابـن يعـيش، د.ت، ج4/ص133، والـسيوطي، 1977م، ج1/ص254، ص451). وعلى رواية النّصب في "عمة " يكون المثال شاهداً على الانحراف فـي عمل كم، إذ جاء التمييز منصوباً مع أنّه وقع بعد كم الخبرية التي تقرر في الـدرس النّحوي أن ما يقع بعدها يكون مجروراً.

**مِن:**

إن الشّائع في استعمالها اللغوي أنّها تعمل الجر في الأسماء، إلاّ أن سيبويه قد ذكر أن" مُن" بضم الميم قد استعملت للقسم، وهذا انحرافٌ عن الأصل الاسـتعمالي

لها، إذ قال: " واعلم أن من العرب من يقول: مِن ربي لأفعلن ذلك ومن ربـي إنّـك لأشِـر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: " وا ِ لأفعلن ". (سيبويه، ج3/ص499). ولعلّ ما دفع سيبويه إلى قبولها عاملةً عمـل حـروف القـسم فـي هـذه الأمثلـة الاستعمالية، ما حدث لأصواتها من تغيير في حركاتها، إذ المألوف في ميمها أنّهـا مكسورة، ونونها ساكنة.

**لولا:**

وقد عدها سيبويه في أحد استعمالاتها حرف جر، وبذا فإن هـذا الاسـتعمال مخالفٌ للمألوف عنها، إذ قال:

" هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم، وذلك لَولاك ولَولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفِـع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلتَ لولا أنتَ، كما قـال سـبحانه: " لولا أنتم لكنّا مؤمنين". سورة سبأ، 31، ولكنّهم جعلوه مضمراً مجـروراً. والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامةَ مضمرٍ مرفوع، وقـال: هذا قول الخليل رحمه ا ويونس، ومثاله من الشّعر، قول يزيد بن الحكم:

**وكم موطِنٍ لَولاي طِحتَ بهِ كما هوى بأجرامهِ من قُلةِ النّيق منْهوي**

(سـيبويه، ج2/ص ص373، 374، والبغـدادي، د.ت، ج1/ص54، وج2/ص430، وابـن الشّجري، 1349هـ، ج2/ص212، وابـن جنّـي، د.ت، ج2/ص259، والأنبـاري، د.ت، ج2/ص691، وقد أورد " وأنت امرؤٌ " بدلاً من " وكم موطنٍ " )، إذ وقع الضمير المتـصل في لولاي الذي أصله أن يكون في محل جر أو محل نصب بعد لولا، التي هي عند جمهرة النّحاة حرفٌ من حروف الابتداء تتطلب اسماً ظاهراً مرفوعـاً أو ضـميراً منفصلاً مرفوعاً، وعلى خلاف النّحاة فيها بين الجواز والمنع، فقد قال المبرد:" هـو تعبير غير جائزٍ عربيةً، فإن وقع في كلامٍ فهو خطأ "، وقال غيره من العلماء: هو جـائز لوروده في كلام العرب المحتج بكلامهم، غير أنّه ليس من منهج المطرد ولا المهيع المستمر، قال أبو سعيد السيرافي: " ما كان لأبي العباس المبرد أن يسقط الاستشهاد بشعر رجلٍ من العرب قد روى قصيدته النّحويون وغيرهم، ولا أن ينكر ما أجمـع الجماعةُ على روايته عن العرب، ثم إن أبي رجاء قال: وما كان لأبي العباس المبرد

أن ينكر ورود مثل هذا التعبير عن العرب. ( للزيادة، انظر، الأنباري، د.ت، ج2، حاشية صفحة،691، وابن عقيل، 1964م، ج2/ص ص7، 8، وابن يعيش، د.ت، ج3/ص118، وج9/ ص23، والسيوطي، 1977م، ج2/ ص33 ).

**لعل:**

إن المقرر في الدرس النّحوي أنّها من أخوات إن، ولكنها انحرفت عن هـذا الأصل الاستعمالي، إذ عدت حرف جر، في لغة عقَيل، ومثالها الذي ذكره النّحـاة، هو:

**لعل ا ـ فَضلكُم علينا بِشيءٍ أن أُمكُم شَريم**

ومن الأمثلة الاستعمالية التي يذكرها النّحاة تعزيزاً لاستعمالها جارةً قول الشّاعر كعب بن سعد الغنوي:

**فقلتُ ادع أُخْرى وارفَع الصوتَ جهرةً لعل أبي المِغْوارِ مِنْك قَريب**

( ابن هشام،1980م، ج2/ص ص118، 119، وقال:" ولهم في لامها الأولى الإثبات والحـذف، وفي الثّانية الفتح والكسر"، وابن عقيل، 1964م، ج2/ص5، وقد ذكر أن لعلّ حرف جرٍ زائـد دخل على المبتدأ؛ فهو كالباء في"بحسبك درهم "، وانظر، الغلاييني، 1986م، ج3/ص190).

**الإضمار في حروف الجر:**

قال سيبويه: " ولا يجوز أن يضمر الجار". (سيبويه، ج1/ص263، وانظـر، ج2/ص ص283، 284). وهذا أصلٌ استعمالي يفهم منه عدم جواز إضمار حروف الجر، إلاّ أن العرب قد استعملت " رب " استعمالاً انحرف عن هذا الأصل، وقد مثّل على هذا بقول الشّاعر:

**وبلْدةٍ ليس بها أنِيس**

**إلاّ اليعافِير وإلاّ العِيس**

إذ أُضمر في هذا المثال" رب" بعد الواو. وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعـل مـع قوته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه. (سيبويه، ج1/ص263، ومن ثم قال يونس: أمرر على أيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمرو. يعني: إن مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمرو).

**حروف القسم:**

**التّـاء:**

ومن استعمالاته المألوفة في كلام العرب، أنّه يباشر الاسم المقسم به وبخاصةٍ لفظ الجلالة"ا "، قال سيبويه:" لا يدخلون التاء في غير ا ". (سيبويه، ج3/ص499). وقـد ذكر ابن هشام أمثلةً نثرية انحرفت فيها التاء عن الأصل الاستعمالي الذي قـال بـه سيبويه، إذ باشرت التاء كلمة " رب " في قول العرب: " تَـرب الكعبـةِ" و"تَربـي لأفعلن" وندر" تالرحمن" و "تحياتِك". (ابن هشام،1980م، ج2/ص127). ويمكن القـول: إن مما يؤيد القول: إن هذه الاستعمالات منحرفة، قول ابن هشام في الأمثلـة التـي ساقها، وقد باشرتها التاء مع أن فيها مخالفة لما أورده سيبويه،" ونـدر" تـالرحمن"، وكأنّه يقر: "ترب الكعبة" و" تربي"، ولا يقر" تـالرحمن" إذ حكـم عليـه بالنـدرة، والمعروف أن النّادر أقلُّ وجوداً من القليل.

## الفصل الخامس
## الإعراب بالتّبعية

قال الفاكهي: " وهو خمسةُ أقسامٍ بالاستقراء: نعت وعطف بيانٍ وتوكيدٍ وبدل وعطف نسقٍ". (الفاكهي،1996م، ص177). لم يكن تناول سيبويه للتّوابع منتظماً فقد كان متفرقاً، ثم إنّه لم يضع أحكاماً خاصة بها ". ( سلمان، 1965م، ص 6 ). وقد ســميت بـذلك؛ لأنّها تتبع ما قبلها في الإعراب،" وإنّما سماها النّحويون كذلك؛ لأنّها تابعـةٌ لغيرهـا فـي إعرابها. ( رفعاً ونصباً وجراً في الأسماء، ورفعاً ونصباً وجزماً في الأفعال، وليس أصليةً فيه". ( وهبة وزميله، 1984م، ص125).

يتّفق التعريف الاصطلاحي مع المعنى اللغوي للتّوابع، في اللغة: التّابع مـن الأصل تَبِع: " وتَبِع الشيء تَبعاً وتِباعاً في الأفعال وتَبِعتُ الشّيء تُبوعاً: سرتُ فـي إثْـرِه،... وقال الأزهري: التّبع ما تبِع أثر شيءٍ فهو تَبعةٌ، وتابع بين الأمور متابعةً وتِباعاً: واتَر ووالى". ( ابن منظور،1999م، ج2/ص ص13، 14، تَبِع ).

وأما في التعريف الاصطلاحي:

" فالتّوابع، هي: الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التّبع لغيرها، وهي خمسةُ أضرب: تأكيد، وصفةٌ، وبدلٌ، وعطف بيانٍ، وعطف بالحروف،

وكل ثانٍ بإعراب سابقِهِ من جهةٍ واحدة، وخرج بهذا القيد المبتدأ، والمفعـول الثاني والمفعول الثالث من باب علمتُ وأعلمتُ، فإن العامل في هذه الأشـياء لا يعمل من جهة". ( الجرجاني، 1986م، ص51).

والمصطلحات الدالةُ على التّوابع بأنواعها تُعد من المصطلحات النّاضجة في الكتاب لسيبويه. ( انظر، سيبويه، ج2/ص ص26، 189، 386 ). على أنّها لم تكن كذلك عند من جاء بعده من النّحاة. ( ابن السراج، 1987م، ج1/ص174، والزمخـشري، د.ت، ص110، وقد قال عنها: هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلاّ على سبيل التّبع لغيرها ). وقد قال عنها إبراهيم مصطفى: " المماثلة في الإعراب، وهو الـذي يـسميه النّحـاة اتباعـاً". (مصطفى، 1959م، ص114). ولقد رصدت الدراسة أمثلـةً انحرفـت عـن الأصـل الاستعمالي الذي قرره النّحاة القدماء، وسنقف عند كُل منها.

**أولاً: العطف:**

وهو في اصطلاح النّحاة من العرب، نوعان: عطف البيان، وعطف النّسق.

**1. عطف البيان:**

هو التّابع الجامد المشبه للصفة فـي توضـيح متبوعِـهِ إن كـان معرفـةً وتخصيصه إن كان نكرة، فالتوضيح مثل قول الشّاعر: " أقسم با   أبو حفصٍ عمر" فعمر عطف بيان وضح من هو أبو حفص. ويجوز أن يعرب بـدلاً، وتخـصيص النّكرة، مثل قوله تعالى: " ويسقى من ماءٍ صديدٍ". سورة إبراهيم، 16، فصديد عطف بيانٍ لماء.

**2. وأما عطف النّسق:**

فهو التّابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعِهِ أحد أحرف العطف التّسعة". ( وهبة وزميلـه،1984م، ص250). والعطف عند الجرجاني:" هو تابع يتوسـط بينـه وبـين متبوعه حرفٌ من حروف العطف". ( الجرجاني، 1986م، ص156). لقد استعمل النّحاة عدداً من المصطلحات للدلالة على العطف، منها: الإشراك، ( سـيبويه، ج1/ ص277، ج2/ ص ص182، 190). والنّسق، وينسب إلى الكوفيين. وقد رأى  إبراهيم مصطفى أن العطف ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يعد من باب التّوابع، ولا أن يفرد

بباب لدرسه". (مصطفى، 1959م، ص116).

**العطف على الضمير المجرور:**

لا يجيز سيبويه العطف الظاهر على المضمر المجرور، مثل: " مررت بـك وزيدٍ" ولا يجوز عنده هذا العطف ولو أكّدت الضمير المجرور بضميرٍ منفصل، فلا يحسن لك أن تقول: " مررت بك أنت وزيدٍ". (سيبويه، ج1/ص291). وقد وافقه في هذه المسألة جمهور البصريين، واشترطوا لهذا العطف إعادة الجار، مثل: مـررت بك وبزيد".( ابن يعيش، د.ت، ج3/ص77 ). أما الكوفيون فقـد خـالفوا سـيبويه والبصريين في هذه المسألة إذ أجازوا العطف على الضمير المخفوض بـلا إعـادة الخافض، مثل: مررت بك وزيدٍ". ( الأنباري، د.ت،ج2/ص246). ومع أن سيبويه لم يجز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، إلاّ أنّه أورد مثالاً جـاء فيـه الاسم الظاهر معطوفاً على الضمير، وذلك في قول الشّاعر( قائله مجهول مـع كثـرة الاستدلال به، انظر، الـسيوطي، 1977م، ج2/ ص 101 ، ابـن يعـيش، د.ت، ج3/ص78، والبغدادي، د.ت، ج2/ ص338 ):

**فاليوم قربتَ تَهجونا وتَشْتِمنا فاذهب فَما بِك والأيامِ مِن عجبِ**

(سـيبويه، ج2/ص383 ). وقد استدلّ سيبويه على هذا الأمر بأن الضمير المتّـصل لا يتكلّم به إلاّ معتمداً على ما قبله، فهو كالتّنوين في الاسم، فلما ضعف عندهم كرهوا أن يعطفوا اسماً يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه.

**عطف والأرحام:**

وذلك في قوله تعالى: " واتّقوا ا الّذي تساءلون به والأرحام". سورة النّساء، 1.

لا يذكر هذا النّوع من العطف إلاّ وتذكر معه قراءة هذه الآية بجر" والأرحامِ" ويرى الأنباري أن هذا المثال من القرآن الكريم ليس من باب العطف على الضمير المجرور، وإنّما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم، قوله تعالى: " إن ا كـان علـيكم رقيباً" سور النّساء، 1. (الأنباري، د.ت، ج2/ص ص248-252). ثم إن ابن جني يرى: " أن قوله ( والأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره وبالأرحام، وحـذفت بدلالـة الأولى عليها".( ابن جني، د.ت، ج1/ص285 ). وقد رمى الفراء قراءة حمزة:" والأرحامِ" بالجر بالقبح".( الفراء، 1980م، ج2/ص252، وانظر، " أبو حيان الأندلسي"،2001م، ج3/ص

ص165-167، وقد فصل القول في القراءات التي جاءت في " والأرحام " رفعاً ونصباً وجراً).
وحجته أن العرب لا تَرد مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنـه".( الفـراء، 1980م، ج1/ص252). أما المبرد فقد انفرد برأي خاص به وهو عدم تجويزه لقراءة الجر في الآية، ولم يوافقه على ذلك أكثر النّحاة، وقد رد على ابن يعيش، فقال:

" وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد هذه القراءة، وقال: لا تحلّ القراءة بها، وهذا قولٌ غير مرضي من أبي العباس؛ لأنّه قد رواها إمام ثِقـة ولا سبيل إلى رد الثّقةِ، مع أنّه قد قرأتها جماعةٌ من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النّخعي والأعمش والحـسن البـصري وقتـادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن إلى ردها سبيل". ( ابن يعـيش، د.ت، ج2/ص71).

على أن من المحدثين من أيد سيبويه فيما ذهب إليه، فقـال: " إن رأيـه هـو الصحيح فلا يجوز العطف على الضمير المجرور". ( سـلمان، 1965م، ص253 ). ولـست أدري كيف فاته تجويز سيبويه لهذا الاستعمال من العطف في الضرورة، فسيبويه لا يمنعه ولكنه يجيزه بقيد، وسلمان يذكر أن سيبويه لا يجيزه، وفي هذا من البعد عـن الدقّة في الأخذ برأي وتأييده ما لا يخفى على أحدٍ.

**العطف على ضمير الرفع المتّصل:**

قال سيبويه: " واعلم أنّه قبيح أن تقول: ذهبتَ وعبد الله، وذهبتُ وعبـد الله، وذهبـتَ وأنا؛ لأن أنا بمنزلة المظهر، ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلاّ أن يجيء في شعر". ( سـيبويه، ج2/ص380). إلاّ أنّه أورد أمثلةً منحرفةً عن هذا الأصل الاستعمالي الذي يفهم مـن كلام سيبويه أنّه لا يجيز عطف المظهر على المضمر، ومنها قول الراعي:

**فلما لَحِقْنا والجِياد عشِيةً دعوا يا لَكَلبٍ واعتَزينا لِعامرِ**

( السابق، ج2/ص380، والنميري، 1980م، وقد ورد الشـطر الأول: فلمـا التقـت فرسـاننا ورجالهم ). إذ عطف" الجياد" على الضمير" نا " في لحقنا، ومنها كذلك:

**آبكَ، أيه بِي، أو مصدرِ من حمرِ الجِلةِ، جأبٍ حشْورِ**

(سيبويه، ج2/ص382، وابن منظور، 1999م، ج1/ص259، أوب، وقد ذكر: أنّه يقـال لمـن تنصحه، ولا يقبل، ثم يقع فيما حذّرته منه: آبك، مثل ويلك). وقد عطَـف الـشّاعر الاسـم الظاهر" مصدر" على الضمير" الياء" في" بي" دون إعادة الجار.

**العطف على التّوهم:**

يعد هذا النّوع من العطف ظاهرةً في الدرس النحوي، وقد قال عنه البغدادي: " ويسمى في الكلام بالعطف على التّوهم وفي القرآن العطف على المعنى". ( البغـدادي، د.ت، ج4/ص159). والملاحظ أن عطف التّوهم أكثر ما يقع في باب " ليس "، لا سيما أنّه يكثر دخولها على المسند في الجملة المنفية، ولعل المثال الاستعمالي الحي الأكثـر وروداً واستعمالاً على ألسنة النّاس، هو قول الشّاعر:

**بدا لِي أنّي لستُ مدرك ما مضى          ولا سابِقٍ شَيَئاً إذا كان جائِيا**

فقد عطف "سابق" مجروراً على" مدرك " منصوباً، توهماً أن المعطوف عليـه قـد اتّـصل بالبـاء؛ لأن اتـصال البـاء بالمـسند هنـا كثيـر وشـائع". ( سـيبويه، ج1/ص165،وج3/ص29، والبغـدادي، د.ت، ج3/ص665، والـسيوطي، 1977م، ج5/ ص 278، والمخزومي، 1986م، " ب "، ص241). والتّوهم: ضرب من التّخيـل أو الظـن، وهو أن يتمثّل الإنسان الشيء موجوداً، وهو لا أصل له- أي لا وجود لـه - وقـد يكون التوهم عكس ذلك، بمعنى أن يتمثل الإنسان الشيء الموجود معدوماً، وهو عند النّحاة على نوعين، أحدهما: توهم العامل المعدوم موجوداً، مثل: ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ، بخفض" قاعد " على توهم دخول الباء في الخبر، والآخـر: تـوهم العامـل الموجود معدوماً، مثل: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٍ ذاهبان برفع " أجمعـون " تبعاً لرفع " هم " على الابتداء، وتوهم عدم وجـود إن. والأصـل: إنّهـم أجمعـين ذاهبون، إنّك وزيداً ذاهبان. وقد علّق سيبويه على قول الشّاعر:

**بدا لِي أنّي لستُ مدرك ما مضى،...**، فقال: " لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تُغيـر المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلّموا بها فـي الأول". (سيبويه، ج3/ص29). ويبدو أن هذا التعليق هو الذي دفع النّحاة إلى القول بـالتوهم ظنّاً منهم أن سيبويه يقصده ولعلّه يقصد أن الشّاعر خفض " سـابق " ببـاءٍ غيـر موجودة لكنها لما كانت كثيرة في المعطوف عليه " الأول " كانت بمثابـة الغائـب الحاضر. فهو لم يقل بالتوهم؛ لأن الباء عنده منوية في الثّاني"سابق"، والنية قـصد، والتوهم تخيل أو ظن، وإذا كان النّحاة قد فهموا أن سيبويه قد قـال بـالتوهم، مـن قوله:"...، والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد"ولا سابقٍ شيءٍ،..". (سـيبويه، ج3/ص51).

فقد جانبهم الصواب؛ لأن سيبويه قال هذا معلقاً على تقدير الخليل، في قول الأعشى ( د.ت، ص 149، وقد وردت " قالوا الركوب! فقلنا تلك عادتنا " بدلاً من " إن تركبوا فركـوب الخيل عادتنا " ):

**إن تَركبوا فركوب الخيل عادتُنا أو تَنْزلون فإنّا معشَر نُزلُ**

(سيبويه، ج3/ص51). وهو قوله: أتركبون فتلك عادتنا، أو تنزلون فـنحن معروفـون بذلك، وربما أراد سيبويه أن يقول: إن توهم الخليل لهذا التقدير في قـول الأعـشى بعيد في الوصول إلى مراد الأعشى كبعد تقديره في قول زهير: "ولا سابق" فسيبويه يقصد توهم الخليل في تقديره للمثال فأطلق التوهم وأراد به التقدير عند النّحـوي لا عند المتكلم، ثم إن سيبويه قال: " واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون وإنّك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قـال: هم، كما قال" ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا ". (سيبويه، ج2/ص155). فـسيبويه غلّـط هؤلاء النّاس؛ لأنّهم نطقوا بإن غير عاملة، وهذا مخالف لسان كلامهم، ثم رأوا أنّهم صنعوا مثل ما صنع زهير فغلطوا؛ لأنّهم أنكروا عملاً موجوداً. أما زهير فقد عمِد إلى عاملٍ لازمٍ للأول غير مغير للمعنى، غير موجودٍ فيه، فنواه عملاً في الثـاني، وبذا فقد خَلُص رشوان، إلى أن التوهم لم يقع في كلام الفُـصحاء، ولا كـلام ا ". (انظر، رشوان، 1995م، ص ص257، 259).

**الانحراف في الرتبة:**

الأصل الاستعمالي للعطف فيما يتّصل بالرتبة أن يقع الاسم المعطوف عليـه أولاً ثم حرف العطف ثم المعطوف، وهذا الأصل هو الشّائع في الاستعمال اللغوي، وقد انحرفت عنه بعض الأمثلة الاستعمالية، مع أن البصريين لـم يجيـزوا تقـديم المعطوف على المعطوف عليه إلاّ في حال النّصب، كما في قول الشّاعر:

**جمعتَ وفُحشاً غِيبةً ونَميمةً خِصالاً ثلاثاً لستَ عنها بِمرعوي**

( القزاز القيرواني، 1973م، ص217، وابـن جنـي، د.ت، ج2/ص383، والبغـدادي، د.ت، ج1/ص495). وأما في حالتي الرفع والجر فلا يجوز أن تقول: مررت وعمرٍو بزيدٍ، وذاك؛ لأن الفعل لا يدل عليه، وفي المرفوع يقبح إذا قلت: قام وزيد عمـرو، فـإذا قالوا: فيك وعيب شر، وعليك ورحمةُ ا ِ السلام، يريدون: فيك شر وعيب وعليـك

السلام ورحمة ا ، لم يجزه البصريون في شعرٍ ولا غيره، وأجازه الكوفيـون فـي الشّعر، وعِلّة المنع عند البصريين أن هذه الأسماء ترتفع بالابتداء فكمـا لا يجـوز: وعمرو زيد منطلقان، كذا لا يجوز هذا، وأنشد الكوفيون في جوازه، قول الشّاعر:

**ألا يا نَخلةً من ذاتِ عِرقٍ عليكِ ورحمةُ ا ـ السلام**

(البغـدادي، د.ت، ج1/ص496، والقـزاز القيروانـي، 1973م، ص ص217، 218، وعبـد اللطيف، د.ت، ص418). ويرى ابن جني أن هذا الاستعمال ليس من باب الـضرورة، وقد رفضه في غير الواو وعلى قلّته". (ابن جني، د.ت، ج2/ص385، وابـن عـصفور، د.ت، ص256). ويمكن القول: إن هذه الأمثلة الاستعمالية التي جاءت منحرفةً عـن الأصل الاستعمالي فيما يتّصل بالرتبة في باب العطف مقبولةٌ عند النّحاة، لـسببين: الضرورة الشّعرية، وأمن اللبس، إذ إن التقديم والتأخير فيها لا يؤدي إلى لبس فـي المعنى ولذلك أجازه قوم في سعة الكلام". ( البغدادي، د.ت، ج2/ص 167).

**ثانياً: البـدل:**

ذكره ابن منظور، فقال:

" بدلَ الفراء: بدلٌ وبدلٌ لُغتان، والتّبديلُ: البدلُ. وبدلُ الشّيء: غيـره. ابن سيده: بِدلُ الشّيء وبدلُه وبدِيلُه الخلَفُ منه، والجمع أبدال. قال سيبويه: إن بدلَك زيد. أي إن بديلك زيد، قال: ويقول الرجل للرجل: اذهب معك بفـلان، فيقول: معي رجلٌ بدلُه. أي رجلٌ يغني غَناءه، ويكون فـي مكانـه". ( ابـن منظور، 1999م، ج1/ص343، بدلَ).

وقد فصلَ الفاكهي القول في أنـواع البـدل. ( انظـر، الفـاكهي، 1996م، ص ص185-192). على أن الجرجاني قد عرفه فقال:

" هو تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه، فالحد الأخير( مقـصود بما نُسِب إلى المتبوع) يخرج النّعتَ والتأكيد وعطف البيـان؛ لأنّهـا ليـست بمقصودة بما نُسِب إلى المتبوع، وأما الحد دونه يخرج العطـف بـالحروف. ويتم بلا واسطة، ويمكن حذف المبدل منه دون الإخلال في تركيب الكـلام". (الجرجاني، 1986، ص44، وابن عقيل، 1964م، ج2/ص247، والتّهانوي، ج1/ص205، ووهبه وزميله، 1984م، ص76).

وذكر ابن عصفور أن: " البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين علـى جهـة تبيين الأول أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً". ( ابـن عـصفور، د.ت، ص 266، وانظر، الزمخشري، د.ت، ص ص 121،122). ويـرى المخزومـي أن مصطلح البدل لا ينطبق إلا على البدل المباين، أما الأنواع الثلاثة الأخرى فلا ينبغي أن تُسمى: بدلاً". ( المخزومي، 1986م، " أ "، ص195). أمـا سـيبويه فقـد اسـتعمل مصطلح البدل استعمالاً يدل على أنه قد وصل إليه ناضجاً. ( انظر، سـيبويه، ج1/ص ص14، 421، 439، ج2/ص ص14، 16، 117، وغيرها من المواضع). إذ قال في أحـد المواضع التي استعمل فيه مصطلح البدل:" هذا باب بدل المعرفة من النّكرة والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة". ( سيبويه، ج1/ص14). والأصل الاسـتعمالي للبدل، على وفق ما يرى النّحاة بالنّظر إلى التعريف والتنكير، هو بدل معرفةٍ مـن معرفة، ونكرةٍ من نكرة، ومعرفةٍ من نكرة، ونكرة من معرفة، ولا يشترط في بـدل النّكرة من غيرها أكثر من أن يكون في ذلك فائدة: " فأما كونها من لفظ المبدل منـه أو موصوفه فغير مشروط، بدليل قوله:

**فلا وأبيك خيرٍ منك إنّي ليؤذيني التّحمحم والصهيلُ**

فـ"خير منك" بدلٌ من" أبيك "؛ لأنّه نكرة وأبوك معرفة والبدل ينقـسم بالنظر إلى الإظهار والإضمار إلى أربعة أقسام: ظاهر من ظاهر، ومـضمر من مضمرٍ، وظاهر من مضمر، ومضمر من ظاهر، وقد منع النّحـاة بـدل المضمر من المضمر أو الظاهر في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال لما يلزم فيه من خلو الجملة الواقعة خبراً من رابطٍ يربطهـا بالمبتـدأ ". ( ابـن عصفور، د.ت، ص ص 269، وما بعدها).

**ثالثاً: النّعت :**

استعمل سيبويه مصطلح الصفة للدلالة على النعت، ( سيبويه، ج2/ص ص 11، 22، 24، 26). كما أن غيره من النحاة قد استعملوه. ( والمبرد، 1399هـ، ج2/ص ص 52، 312، وابن السراج، 1987م، ج2/ص ص 6، 13، 22، وابن جنـي، د.ت، ج2/ص ص 201، 401، والزمخشري، د.ت، ص ص 114- 116، وقال: " هي الاسم الدال على بعـض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق". وابن عقيـل، 1964م، ج2/ص190، وابن عـصفور، د.ت، ص240 ). ثم إنه قد استعمل مصطلح النعت. ( سـيبويه، ج2/ص

ص 22، 120، 122 ). واستعمل كذلك مصطلح الوصف. ( سيبويه، ج1/ص 188 ). ثم إنه قد أشار إلى مصطلح النعت السببي، بقوله: " هذا باب ما جرى من الـصفات غيـر العمل على الاسم الأول، إذا كان الشيء من سببه وذلك قولك: مـررتُ برجـلٍ حـسنٍ أبـوه، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه، وما أشبه هذا..، وإنما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له؛ لأنك قد تضعها في موضع اسمه، فيكون منصوباً ومجـروراً، ومرفوعـاً، والنعـت لغيره". ( سيبويه، ج2 /ص 22 ). وأما في التعريف الاصطلاحي، فالصفة." كل لفـظٍ يبين حالة الشّيء، أو الشّخص التي تميزه عن غيره". ( وهبه وزميله، 1984م، ص ص 225، 414 ). وللنّعتِ أصول استعماليه ذكرها النحاة، منها ما يتصل به وبالمنعوت، من مثل:

**أ- المطابقة في**: الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وحكم النعت في مطابقته لمنعوته في الأحوال الخمسة الأخيرة كحكم الفعل مع فاعله تماماً. ( انظر، ابن عقيل، 1964م، ج2/ص193 ).

**ب- الرتبة.**

**ج- حذف المنعوت ( الموصوف ).**

فالأصل الاستعمالي للنعت أن يقع بعد المنعوت ( المنعوت + النعت ). إلا أنه قد جاء في بعض الاستعمالات أمثلة انحرفت عما قرره الدرس النحـوي وسـنقف عنده. أما ما يتصل بالمطابقة، فقد ذكر سيبويه أن المعرفة لا توصف بها النكرة". ( سـيبويه، ج2/ص17 ). كما أن الموصوف بالنكرة، لا يكـون إلا نكـرة. ( الـسابق، ج2/ص229). وذكر ابن عقيل هذا الأمر، فقال: " فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقـول: " مررتُ بزيدٍ كريمٍ " ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول:" مررتُ برجلٍ الكريم ". ( ابن عقيل، 1964م، ج2/ص192 ). وقال سيبويه: "

> واعلم أنه لا يجوز أن تَصف النكرة والمعرفة، كما لا يجـوز وصـف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفـصيلُها الراتعـان. فهـذا محـالٌ؛ لأن " الراتعان " لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة. وهذا قول الخليل رحمه ا ". (سيبويه، ج2/ص59 ).

وأما الرتبة، فإن الأصل الاستعمالي الذي قرره النحاة هو أن يقـع المنعـوت

(الموصوف)، ثم النعت ( الصفة )، ولا يجوز تقديمه عليه، فإذا تقدم النعت وكـان اسماً، فإن المنعوت في هذه الحالة يعرب بدلاً من النعت، وقد ذكر السيرافي مثـالاً شعرياً وهو قول الفرزدق:

**وترى عطيةَ ضارباً بِفِنَائِه          ربقين بين حظائِر الأغْنَامِ**

**متقلداً لأبيهِ كانت عِنْده          أرباقُ صاحبِ ثُلَّةٍ وبهامِ**

فقال:" أراد متقلداً أرباق صاحب ثلة وبهام كانت عنده لأبيه، فقدم النعت على المنعوت ولم يكن النعت باسمٍ فيقع الفعل عليه، وهو متقلد ويجعل المنعوت بدلاً منه". ( السيرافي، ج1/ص251،). ولقد ذكر أن هذا ضرورة، وهي غير كثيرة في الشعر، ويمكن القول: إن التقديم هنا حرصاً من الشاعر على أن ينص أنها كانت عنده لأبيه لما يوحي به ذلك من توارث الصفة بينهم فيكون ادعى للذم، وأوجع في الهجاء ". (عبد اللطيف، د.ت، ص420).

**حذف المنعوت ( الموصوف ):**

الأصل الاستعمالي للمنعوت أن لا يحذف،ولكن اللغة أجازت لأبنائها حذفه في بعض الاستعمالات، وفي ذلك قال الزمخشري: " وحقُ الصفة أن تصحب الموصوف، إلاّ إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني معه عن ذكره، فحينئذ يجـوز تركـه وإقامـة الـصفة مقامـه" (الزمخشري، د.ت، ص 116 ). وقد وقع هذا الانحـراف فـي الأمثلـة الاسـتعمالية الشعرية والنثرية، ونعت بأنه باب واسع، قد وضع ابن يعيش القاعدة في ذلك، فقال:

> " اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيـث كـان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يحذف واحـد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه؛ ولأنه ربما وقع بحذفه لَبس، ألا ترى أنـك إذا قلت: مررت بطويل، لم يعلم منه ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول، إلاّ أنه قد حذفوه إذا ظهـر أمـره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ. وأكثر ما جاء في الشعر؛ لأنّه موضـع ضرورة، وكلما استُبهم كان حذفه أبعد فـي القيـاس" ( الزمخـشري، د.ت، ج3/ص 59).

ويلاحظ الزمخشري لم يربط حذف الموصوف بالضرورة، وإنما جعل ذلـك متوقفاً على ظهور أمره وقوة الدلالة عليه. ولقد وقع مثل هذا في لغة القرآن، ومنـه

قول ا  تعالى:" وعندهم قاصرات الطّرف عِين". سورة الصافات، 48، والتقدير: " نساء قاصرات الطّرف"( الغلايينـي، 1986م، ج3/ ص 231). وأما الأمثلة الشعرية فمما وقع فيها حذف المنعوت، قول النابغة ( د.ت، ص 123):

**كأنّك من جِمال بني أُقيش      يقعقع خلْفَ رِجليهِ بِشَن**

(الطبري، 1405هـ، ج1/ص 77، وج5 /ص 117، وقال: يريد كأنك من جمال بنـي أُقـيش يقعقع،.. فاكتفى بما ظهر من ذكر الجِمال الدال على المحذوف من إظهار ما حذف، الطبـري، 1407هـ، ج3/ص 548 ). ولقد ذُكِر أنّه إذا كان بعض النحـاة كالـسيرافي ( ج1/ص 232)، وابن جني ( ج1/ص ص 284، 285)، يقصرون هذا على الضرورة، فذلك لعدم التفاتهم إلى تضافر القرائن والتّرخّص في بعضها عند أمن اللبس" ( عبـد اللطيـف، د.ت، ص 362).

**الجـر على الجِـوار:** تُعد مسألة الجر على الجوار من المسائل النّحوية التي أفردت لها الأبواب وأُلّفت فيها المصنفات، وعلى كثرة أمثلتها الاسـتعمالية، إلاّ أنّـه قلّمـا يحضر في ذهن من يسمع بها غير المثال الاستعمالي المشهور" هذا جحـر ضـب خَربٍ " ( سيبويه، ج1/ص 436). إذ حظي هذا المثال بالسيادة على غيره من الأمثلـة التي تقع تحت باب الجر على الجوار، وقد ذكر أن" خرب " نعت للجحر المرفـوع، وليس بنعت للضب فجروه؛ لأنّه موافقٌ لتنكير الضب؛ ولأن موقعه يقع فيـه نعـت الضب، كما أنّه والضب بمنزلة اسم واحدٍ" ( الكناعنـة، 2004م، ص 178). وحمـل" خرب " على أنّه صفة لجحر بالرفع هو القياس" وهو كلام أكثـر العـرب وأفـصحهم" ( سيبويه، ج1/ص 436)، ولكن جره على أنه صفة لضب فهو لغة لـبعض العـرب، ومعنى هذا أنّها قليلة الاستعمال؛ لأن الحمل على اللفظ " ضـب " لا يفـضي إلـى الدلالة التركيبية لإرادة المتكلم، وإنّما هو اتباع موقعي إيقاعي" (الكناعنة، 2004م، ص 178). وبذا يمكن القول: إن جر" خرب" على أنّه صفة لضب يمثل شكلاً من أشكال الانحراف في أسلوب النّعت، لا سيما أن "خرب" يفهم من موقعها أنها نعت لجحـر، ولكن القدماء عللوا جرها بسبب مجاورتها للضب حتى صارت في الدرس النّحـوي مسألة تسمى الجر بالجوار، على أن الأصل الاستعمالي في الجـر يكـون بإحـدى حالاتٍ من ثلاث، وهي: الجر بالحرف أو الإضافة أو التبعية، ولما كان هذا المثـال

لا ينتمي لأي من هذه الحالات، فقد اضطر النّحاة إلى عده من أسلوب الجر، وإن لم يكن من تلك الأصول الاستعمالية التي قررها الدرس النّحوي.

**رابعـاً: التّوكيـد:**

وهو أسلوب من أساليب العربية التي يبدو لي أن الشّك من أسباب وجوده، لا سيما أن الإنسان من طبعه الشّك في كثير مما يواجهه في حياته، ولما كـان الأمـر كذلك فقد أعطت اللغة أبناءها نمطاً من الاستعمال وقع تحته عدد من التراكيب التي تزيل هذا الشّك، عرفت بالتوكيد. ولعل ما يعزز هذا ما ذكره ابن منظور، إذ قـال: " وقال أبو العباس: التّوكيد دخل في الكلام لإخراج الشّك". ( ابن منظـور، 1999م، ج15/ص 382)، وقيل: " التّوكيد لفظٌ يراد به تمكين المعنى في النّفس، أو إزالة الشّك عـن الحـديث أو المحدث عنه" ( ابن عصفور، د.ت، ص 261). ويقول عامة الناس إذا ما شك أحدهم في أمر: وكاد ( wikād )، يريد أن هذا الأمر مؤكّد موثّـقٌ لا لبس فيه ، فـإذا كـرر المتكلم عليه القول أزال هذا التكرار ما في نفسه من شك، ويمكن القـول: إن هـذا اللون من التوكيد يقع تحت نوع التوكيد اللفظي. أما في التعريف الاصطلاحي فهـو يطلق على اللفظ الدال على التقرير، ويكون بألفاظ مخصوصة أو بتكرير اللفظ، وهو ما نعني به التوكيد التـابع". ( التهـانوي، 1996م، ج1/ص ص 90، 91، والجرجـاني، 1986م، ص 15، ووهبه وزميله، 1984م، ص 124، وذكرا أنّه في اصـطلاح النحـاة مـن العرب، تابع يقرر معنى المتبوع في ذهن السامع، ويجعله متحققاً بعيداً عن الاحتمال بحيـث لا يظن به غيره). أما سيبويه فقد استعمل مصطلح التثنية للدلالة على التوكيد اللفظي، إذ قال: " هذا باب ما يثنّى فيه المستقر توكيداً، وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبـل التثنيـة، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنّى، وذلك قولك: فيها زيد قائماً فيها،.. ومثلـه فـي التوكيـد والتثنية: لَقِيتُ عمراً عمراً " ( سيبويه، ج2/ص 125). وقد أطلق مصطلح الـصفة علـى التوكيد المعنوي، فقال:" وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلاّ صـفة". ( الـسابق، ج2/ص 379). وما يهم الدراسة من باب التوكيد هو ما ورد من أمثلة استعمالية انحرفت عن الأصل الاستعمالي المقرر لها، فقد ذُكِر أن الحروف تؤكد لفظياً، ومنهـا حـروف الجواب فإذا أُكّدت تأكيداً لفظياً أعيدت ألفاظها نفسها، ومن ذلك قول الشاعر:

**لا،لا أبوح بحب بثينةَ إنّها أخذت علي مواثقاً وعهودا**

فإذا كان الحرف من غير حروف الجواب، وهي كثيرة، فإنّه يؤكد لفظيـاً إذ يعـاد الحرف مرة أخرى بشرط أن يتصل بحرف التوكيد ما اتّصل بالحرف المؤكد، مثل: إنني إنني بريء، وقد عد ما خالف هذا الأصل شـاذّاً. أي منحرفـاً عـن الأصـل الاستعمالي، ومن ذلك قول الشاعر:

**إن إن الكريم يحلُم ما لم يرين من أجاره قد ضِيما**

حيث أكّد الشاعر" إن" الأولى توكيداً لفظياً بإعادة لفظها من غيـر أن يفـصل بـين المؤكد والمؤكد مع أن" إن " ليست من حروف الجواب. ( انظر، ابن هـشام، 1999م، ج3/ص ص25-31، وعيد، 1987م، ص 596). أما سيبويه فقد ذكر مثالاً نثرياً انحرف عن الأصل الاستعمالي، وهو: " إنّهم أجمعون ذاهبون ". إذ الأصل فيه أن يتبع التوكيد المؤكد في الإعراب، إلاّ أنّه قد يأتي غير جارٍ عليه فيحمل على التّوهم والغلط، قال سيبويه:" واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون" ( سيبويه، ج2/ص 155). فالمتكلّم رفع لفظ التوكيد" أجمعون" والوجه والقياس فيه النّصب، أي الأصل؛ لأنّه توكيد للضمير المنصوب في" إنّهم"، وقد رأى رشوان أن من حمل هـذا علـى التوهم والغلط غير مصيب؛ لأن سيبويه قد غلّط الناس الذين نطقوا بإن غير عاملة، وهذا مخالف لسان كلامهم. ( انظر، رشوان، 1995م، ص 259).

## حروف المعاني

لحروف المعاني دور كبير في الربط بين أجزاء الكلام، إذ بدونها لا تـستقيم النصوص، ومن ثم لا تؤدي معنى يستقر في ذهن المتلقي. ولقد حظيـت باهتمـام العلماء: قدماء ومحدثين، وأفردت لها المؤلفات التي تحدثت عن التأصيل لها، وعـن المعاني التي تؤديها، والوظائف التي تقوم بها، في الربط بين أجزاء الكلام.

قال الأزهري: " كل كلمة بنيت أداة عاريةً في الكلام لِتَفْرِقة المعاني، فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك، مثل: حتى وهل وبل، ولعـلّ". ( ابـن منظـور، 1999م ج3/ ص 127، حرف). والحرف:" كلمة تدل على معنى في غيرها، فقط،.. ومعنى هذا الكلام أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل، فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلق". ( المرادي، 1992م، ص ص 20ـ 22 ). وقد ذُكِر أن: " الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له فـي الأصـل". ( ابـن الأنباري: د.ت، ج2/ ص 634).

ولقد قسم سيبويه الكَلِم إلى: اسم، وفعل، وحرف، إذ قال عـن الحـرف:" ..، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". ( سـيبويه، ج1/ ص 12). وما يهمنـا فـي هـذه الدراسة فيما يتصل بالحروف، هو وظائفها التـي تؤديهـا مـن خـلال ارتباطهـا

بالمفردات التي تمثل نصاً ما. وفي ذلك يقول المخزومي - وقد سمى الحروف أدوات - " الأدوات: كلمات إذا أُخذت مفردةً، غير مؤلفةٍ، فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معانيها إلاّ في أثناء الجملة". ( المخزومي، 1986م، " أ "، ص 37). وأما عن التأصيل للحروف. فَيذْكر أن حروف الجر وسائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفاً بادئ ذي بدء، ولكنها استعملت أسماء، أو أفعالاً دالاّت على معانٍ تامة مستقلة، ثم تعرضت لتأثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها، " فالأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلاّ بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أفرغت من معناها الحقيقي، واستعملت مجرد موضحات، أي مجرد رموز" ( انظر، فندريس، 1950م، ص 216، والمخزومي، 1986م، "ب"، ص 79). على أن من الدارسين من عدها عناصر نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها، فهي ليست شيئاً أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، ومنزلتها في علم النحو تستوي ومكانة التصريف والوسائل النحوية الأخرى التي تستخدم للغرض نفسه، ولكنها على الرغم من افتقارها إلى معنى مستقل خاص بها، تشارك الكلمات الكاملة في قوانين التركيب الصوتي، وما هي إلاّ حالات وسطى بين الكلمات الكاملة وبين العناصر النحوية". ( أولمان، د.ت، ص ص 53-56، وانظر، الكناعنة، 2004م، ص 185). وسنتناول فيما يأتي من صفحات الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي لها، لا سيما أن الحروف في اللغة مقسمة إلى: حروف مختصة بمباشرة الأفعال وأخرى مختصة بمباشرة الأسماء وثالثة غير مختصة وإنما تباشر الأسماء والأفعال، ( انظر، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص ص 20، 21 ). ولكل منها قوانين وضوابط محددة استنتجها القدماء بالاستقراء الذي خضعت له كل الاستعمالات اللغوية في كثير من البيئات الاستعمالية المختلفة.

**الحروف المختصة:**

من المقرر في الدرس النحوي كأصل من الأصول الاستعمالية أن في اللغة حروفاً مختصةً بمباشرة الأفعال المضارعة، وهي حروف الجزم، إذ يجزم الفعل المضارع الذي تباشره، وحروف النصب، وتنصب الفعل المضارع الذي تباشره .

**حروف الجزم**:

وهي حروف محددة تؤدي وظيفة في الأفعال المضارعة التي تباشرها، وهذه الوظيفة،" هي حالة إعراب تختص بها الأفعال ولا تكون إلاّ فيها؛ لأن الجـزم فـي أصله اللغوي يعني القطع، قطع الحرف أو الحركة عن آخـر الفعـل" ( الجـواري، 1984م، ص 91).

**لـم.**

يكون جازماً، وملغى، وناصباً الفعل ووظيفة النصب بالنسبة لـ " لم " هـي ما تمثل الاستعمال الذي حدث فيه الانحراف عن الأصل الاستعمالي، إذ إن الـشائع في عمله هو الجزم، فقد حكى اللحياني عن بعض العرب أنّه ينْصب بـ " لم " وقال ابن مالك في" شرح الكافية": زعم بعض الناس أن النصب بـ" لم "، اغتراراً بقراءة بعض السلف" ألم نشرح لك صدرك" بفتح الحاء، وذُكر أن ابن عطية خرجـه فـي كتابه على أنّه:" ألم نشرحن، فأبدل من النون ألفـاً، ثم حذفها تخفيفاً ". (انظر، " أبو حيـان " 2001،ج8/ص483). والقول بالخفّة أمر تقره القوانين الصوتية، لا سـيما أن الـدافع وراءه، هو الميل إلى السهولة والتيسير، إذ إن الجهد المبذول في قولهم: "نشرح" أقل منه في "نشرحن".

ومن شواهده أيضاً، قول الراجز:

**في أي يومي، من الموت أفِر ... أيوم لم يقْدر أم يوم قُدِر**

وقد حمله العلماء على أن الفعل( يقْدر ) مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثـم حذفت ونويت" ( المرادي، 1992م، ص 267). وقد ذكر سيبويه مثالاً كانت " لم " أحد أركانه إلاّ أنّها لم تؤد وظيفة الجزم، والمثال هو قول الشاعر:

**ألا رب مولودٍ وليس له أب ... وذي ولدٍ لم يلْده أبوان**

( سيبويه، ج2/ص 266). ويمكن تحليل هذا المثال على النحو الآتي:

يوِلده < يلِده < لم يلِده < لم يلْده < لم يلْده

Lam y*ldahu Lam yaldhu Lam yalidhu yaliduhu yawliduhu

الأصل المرفوع. الأصل بعد بعد دخول الجازم

التقى ساكنان حذف حركة

حذف شبه الحركة. " لم ".

سسسسس

اللام والدال.          اللام ليستقيم

الوزن.

وقد حدث هذا على اعتبار أن فتحة الدال ليست علامة إعراب، وإنّما صوتٌ اجتُلب ليستقيم الوزن العروضي؛ لا سيما أن لفظها يشعر أنّها منصوبة مع أنهـا مـسبوقة بجازم، وهو" لم " ولا يمكن عدها ناصبة في مثل هذا الموقع. وقد حدث في وظيفة" لم " انحراف آخر، وهو ما ورد في المثال الذي ذكره سيبويه، إذ جاء مـا بعـدها مرفوعاً، وهو قول زياد الأعجم:

**عجِبتُ والدهر كثير عجبه          من عنَزي سبني لم أضـربه**

( سيبويه، ج4/ص 180، والنّحاس، 1986م، ص 36، وقد علل ذلك بأنه لمـا كانـت القافيـة موقوفة حولت الضمة التي في الهاء من أضربه إلى الباء لئلا يجتمـع سـاكنان، والـسيوطي، 1977م، ج2، /ص 208). إذ إن الأصل الاستعمالي لـ " لم " أن يجزم ما بعدها، وفي هذا المثال جاء الفعل ( أضربه ) بعدها مرفوعاً، والأصل أن يجيء مجزوماً، إلاّ أنّه قُبِل مع أنّه مخالفٌ وذلك للضرورة الشعرية. ومثله قول الراجز:

**أزرتَ ديار الحي أم لم تَزورها،**

وحقه: أم لم تَزرها. ولكنه على اللغة المتقدمة". ( النّحاس، 1986م، ص 37). وقولـه على اللغة المتقدمة فيه إشارة إلى أن استعمال" لم " رافعةً يمثل استعمالاً لغوياً مألوفاً في مثل هذه الأمثلة، ويمكن قبول هذا في وظيفة لم على أنها أم الباب فـي جـوازم الأفعال المضارعة لها ما لا يكون لغيرها من أخواتها.

**إلغـاء عمل لم:**

ويمكن عد " لم " منحرفةً عن أصلها الاستعمالي في حال إلغائها، ومن الأمثلة علـى ذلك قول الشاعر:

**لولا فوارس من ذُهلٍ وأسرتهم          يوم الصليفاء لم يوفُون بالجار**

( النّحاس، 1986م، ص 37، وابن جني، د.ت، ج2/ص 42، وابن منظـور، 1999م، ج7/ص 390، صاف. وقد ذكر " نُعمٍ " بدلاً من " ذُهلٍ"، والبغدادي، د.ت، ج3/ص 226). وقد ذُكـر أنّها تمثل واحداً من الأصول الاستعمالية للغة جذام الذين يشبهون" لم" بـ " لا "، إذ

معناهما النّفي، والقدماء يرون أن النون في الأفعال الخمسة علامة إعراب، فإثباتهـا علامة الرفع، وحذفها علامة النصب تارة، وعلامة الجزم تارة أخرى، في حين يرى الدرس الحديث أن هذه النون، ما هي إلاّ

> " للحفاظ على علم التثنية والجمع والتأنيث، ولا مناص من المحافظـة عليها وإثباتها، فلو حذفت النون لتعرض ذلك كلّه للحذف أو التغيير، فتـضيع الدلالة عليه، فالنون إذن، في هذه الأمثلة إنّما هي لوقاية الألف والواو واليـاء من الحذف، أو التقصير/ لا للدلالة على أنّها معربة مرفوعة". ( المخزومي، 1986م، "ب"، ص ص 137، 138).

**لا ( النّاهيـة ):**

وهي من جوازم الأفعال المضارعة ( المرادي، 1992م، ص 300)، وقد انحرفت عـن عملها في قراءة أُبي، لقوله: " لا تَخَفْ دركاً ولا تخشى". سورة طه، 7. وذُكِر أن: " الجيـد أن يقول: " لا تخفْ دركاً ولا تخـشَ". ( النّحـاس، 1986م، ص 36، والـداني، 1930م، ص 152).

**حروف النّصب:** وهي حروف مختصة بمباشرة الأفعال المضارعة لتـؤدي وظيفـة النصب فيها، ومنها:

**لن**: والشائع في الاستعمال اللغوي له أنّه ينصب الأفعال المضارعة علـى الـسواء المعتلة منها والصحيحة، إلاّ أن الدراسة قد رصدت مثالاً جاء منحرفاً عن الأصـل الاستعمالي، وهو قول الشاعر:

**فلن أَنْفَكِكُ أَرِثي أخاً لِي ماجداً جميلَ المحيا كان لِي سنداً ظهرا،**

فقال: فلن أَنْفَكِك فجزم بلن وإنّما يفعلون ذلك؛ لأن النون والميم أختان كما قيل في اللغات. قال:

**كأني بين خافيتي عقابٍ أصاب حمامةً في يوم غين**

أراد في يوم غيم، وقد يقولون للحية: أيم وأين"( النّحـاس، 1986م، ص 37، وابـن الـسكّيت، 1978م، ص 77، وقد وردت " يريد " بدلاً من " أصاب " ).

والكلام في هذا التوجيه واضح، إذ قُبِل هذا الاستعمال بسبب القرب فـي الـصفات الصوتية بين الميم والنون، والذي يؤدي إلى حدوث إبدالٍ بينهما، وهو أمر تجيـزه

القوانين الصوتية، لا سيما أن النون تشترك مع الميم في أن مجرى الهـواء معهمـا يكون من الأنف". (أبو الطّيب، 1961م، ص ص 62، 63، 111). وهما بذلك متقاربـان تقارباً شديداً مسوغاً لِما يحدث بينهما من تبادل، وهذا الأمر – صـوتياً – مقبـولٌ تماماً، ولا خلاف عليه في الدرس الصوتي، ولكن أن يؤدي هذا التشابه الصوتي إلى التّوحد في الوظيفة النحوية _ وإن قُبل _ تبقى الأمثلة الاستعمالية التي يحدث فيهـا مثل هذا واقعةً فيما يعرف بالانحراف عن الأصل الاستعمالي المقرر فـي الـدرس النحوي.

**لـولا:** حرفٌ من حروف العربية تناوله الدرس النّحوي بالشرح والتفـصيل فقيـل: " حرف، له قسمان، الأول: أن يكون حرف امتناع لوجوب، وبعضهم يقول: لوجـود، بالـدال. قيل: ويلزم على عبارة سيبويه في " لو " أن يقال: " لولا " حرف لِما سيقع لانتفـاء مـا قبلـه. الثاني: أن تكون حرف تحضيض، فتختص بالأفعال، ويليها المـضارع". ( انظـر، المـرادي، 1992م، ص ص 597- 606). وقد شكّلت أحد أركان مثالٍ من أمثلة سيبويه، وعـدها حرف جر، وهي بذا تُعد منحرفة عن الأصل الاستعمالي لها، والمثـال هـو قـول الشاعر، يزيد بن الحكم، ( السيوطي، 1977م، ج4/ ص 208 ):

**وكم موطنٍ، لولاي طحت، كما هوى بأجرامه، من قُلّةِ النيق منْهوي**

وقد ذكره سيبويه بعد أن قال: " هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حالـه إذا أُظْهر بعده الاسم، وذلك لولاك ولولاي". ( سيبويه، ج2/ص 374 ). عـلى أنّـه قيـل: " والضمير مجرور بها؛ لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلاّ في موضع نـصب أو جـر، والنصب في" لولاي" ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم، إلاّ ومعها نون الوقايـة وجوبـاً، أو جوازاً، فيتعين كونها في موضع جر". ( المرادي، 1992م، ص 603).

ولولا يمثّـل استعمالاً تاريخياً قديماً ظل محافظاً عليه عند لحوقه بالضمائر، أو أن النّحاة تعاملوا معه على أنّه حرف جر قياساً على اتصال الضمير به، على أنّه لا يوجد في استعماله ما يدل على أنّه حرف جر.

**رب:**

حرف جرٍ، عند البصريين، :

" ودليل حرفيتها مساواتُها الحروف، في الدلالة علـى معنـى غيـر مفهومٍ جنسه بِلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنّها تدل على معنـى

ص ص ص ص ص

في مسمى مفهومٍ جنسه بلفظها. وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليـه، إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطراوة، واسـتدلوا، على اسميتها، بالإخبار عنها في قول الشاعر:

**إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك، ورب قتلٍ عار**

( المرادي، 1992م، ص ص 438، 439، والسيوطي، 1977م، ج4/ ص 173). ومجرور " رب " قسمان: ظاهر، ومضمر. فالظاهر لا يكون إلاّ نكرة؛ لأن التقليل والتكثيـر لا يكون في المعرفة. وأجاز بعض النّحويين أن تَجر المعرف بـ " الـ "، وأنشد قول الشاعر( ابن هشام، 1980م، ج2/ ص 161، والسيوطي، 1977م، ج4 /ص 177):

**ربما الجامِل، المؤبل، فيهم والعناجيج، بينَهن المِهار**

بجر" الجامل" وصفته" ( السابق، ص ص 448، 449). وهذا الاستعمال يعد منحرفاً عن الأصل الاستعمالي له، وهو أنّه لا يجر من الأسماء الظاهرة إلاّ ما كان نكرة، وقـد جر في هذا المثال اسماً معرفة، وهو" الجامل" . ولعل ما يعزز قولنا بانحراف هـذا المثال عن الأصل الاستعمالي وهو عدم جر غير النكرة، قول سيبويه: " فَرب لا يقـع بعدها إلاّ نكرة" ( سيبويه، ج1/ص 427، وج2/ص ص54- 56، 108). ومن أمثلة الحديث النّبوي الشريف التي استعملت فيها رب وقد وليها اسم نكرة، قوله صـلى ا عليـه وسلّم:" يا رب كاسيةٍ في الدنيا عارية ". ( مالـك، د.ت، ج2/ص 913، والبخـاري، 1987م، ج1/ص 54، ابن عبد البر، 1387هـ، ج23/ ص447 ). وقد رصدت الدراسة مثالاً آخر منحرفاً عن الأصل الاستعمالي لـ " رب " إذ باشرت " ما "، وهو قـول الـشاعر، ُأمية بن أبي الصلت:

**رب ما تَكْره النّفوس من الأ مر له فَرجةٌ كحل العِقال**

( ابن أبي الصلت، 1980م، ص 63، وقد وصِلَت " رب " بما، ووردت " تجزع " بـدلاً مـن " تكره "، وسيبويه، ج2/ص ص 109، 315 ). ولقد رويت" تجزع " بدلاً من" تكره"، وذكر مجاهد: " أنّها باشرت الفعل يجزع وكان أمراً طبعياً ألا تُجر؛ لأن الفعل لا يجر، وهي بـذا ( ربما ) أصبحت كلمة مستقلةً عن "رب" وأصبح لها استعمالها المختلف عن" رب" ولم تعد مؤهلةً للجر بدخولها على الفعل". ( مجاهد، 2001م، ص 100). ومع أن القدماء، قـالوا: " إن

رب تفيد التقليل أو التكثير". ( انظر، المرادي، 1992م، ص 448). إلاّ أن من المحدثين من تعامل معها على أنها عنصر تكثيف أو تقليل، وليست حرفاً ولا فعلاً ولا اسماً، وإنّما هي عنصر تقليل أو تكثير، وقد اقتضت كثير من لهجات العـرب أن يجـر الاسـم بعدها، في حين أن لهجات عربية أخرى لم تقتضِ شيئاً، إذ يبقى ما بعـده مرفوعـاً على الأصل، فلا يجوز الحكم على استعمالهم بالـشذوذ؛ لأنّهـا خالفـت قاعـدتهم النّحوية،.. وإنّما يجب عـد اسـتعمالاتها فـصيحة ". ( الكيلانـي، 2003م، ص 81، بتصرف ).

وبعد، فالحروف وإن كان لبعضها دور في المعنى والمبنى، وبعضها الآخر له دور في المبنى دون المعنى، تبقى موضوعةً لإفادة المعنى الذي يحتم عليها أن تنحـرف عن أصلها في بعض الاستعمالات اللغوية.

## الفصل السابع
## آلية إعراب الأفعال

أشار علماء الساميات إلى أن مجموعة اللغات السامية تهتم بالفعـل اهتمامـاً كبيراً حتى قيل: إن الفعلية من خصائصها، لا سيما أنه يشغل فيها مكانة كبرى بناء وصرفاً واستعمالاً، ولعل هذه المسألة أشد وضوحاً وبروزاً في العربية منهـا فـي أخواتها الساميات، إذ إنها توسعت توسعاً لا يوجد في جميع اللغات السامية الباقيـة منها والمندثرة ". ( انظر، السامرائي،1971م، ص67). وقد عرف سـيبويه الفعـل، فقال: " وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء،.. وقسمها من حيث الزمن ثلاثة أقسام، فقال: وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقـع، وما هو كائن لم ينقطع". (سـيبويه، ج1/ص12). و" الفعل ما دلّ على اقتران حـدثٍ بزمان". (ابن يعيش، د.ت، ص243). وسيبويه بقـوله: " وما هو كائن لم ينقطع، يعني به الفعل المضارع، وقوله:" وبنيت لما مضى، يعني به الفعل الماضي، وقوله: " ولما يكون ولم يقع، يعني به فعل الأمر.

والأفعال الماضية وأفعال الأمر، لا تعني هذه الدراسة؛ لأنهـا فيمـا يتـصل

بالإعراب تلازم حالة واحدة، وهي البناء على اختلاف أحوالها، إذ إن المقـرر فـي الدرس النحوي أن الفعل الماضي يبنى على الفتح أو الضم أو السكون، وعملية إسناد الأفعال إلى الضمائر هي التي تحكم حالة البناء. وأما الفعل المضارع فهـو الـذي يعني هذه الدراسة بسبب حالة البناء التي قرر النحاة أنها تلازمه، إذ قيل:

" وإذا اتصلت به نون الجماعة المؤنث رجع مبنياً فلـم تعمـل فيـه العوامل لفظاً ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضـمائر؛ لأنها منها، وذلك قولك: لم يضربن ولن يضربن ويبنى أيـضاً مـع النـون المؤكدة كقولك: لا تَضربن ولا تَضربن ". ( ابن يعيش، د.ت، ص244).

ويذكر أن سيبويه لم يحالفه التوفيق في ذهابه إلى أن سبب إعـراب الفعـل المضارع هو كينونته في موضع الاسم. كوقوعه خبراً في قولك: زيـد يقـولُ ذاك؛ لأن الخبر ليس هو الفعل المضارع وحده، وإنما هو الجملة، والجملة يخبـر بهـا، وينعت، وتقع حالاً ومفعولاً ". (المخزومـي،1986م، "ب"، ص ص130، 131). وعلـى الرغم من أن مصطلح" الماضي" موضوع على أسـاس الـزمن، فـإن مـصطلح المضارع، موضوع على أساس شكلي، إذ هو يعني ما ضارع في حركاته حركات الاسم، وهو اعتبار شكلي يتصل بالتشابه بين حركات كل صيغة وسـكناتها، وكـان سيبويه جديراً لو التفت إلى هذا الاعتبار الذي لم يتورط في مخالفته في بدء الكتاب، ألاّ يقع في هذا الالتباس، ولكن الاعتبار الشكلي وهو الذي ساد بعد ذلك فـي كـل المدارس النحوية فالتزمه النحاة دون أن يلحظوا ضعف أساسه ". (شـاهين، 1973م، ص79).

**رفع الفعل المضارع:**

تقع الأفعال المضارعة مرفوعةً ما لم تُسبق بناصبٍ أو جازم وقد عد العامل في رفعها من العوامل المعنوية، إلا أن سيبويه قد أورد مثالاً انحرف عـن الأصـل الاستعمالي له، إذ ورد فيه شاهد مجزوم، وهو الفعل"أشرب"، مع أنه غير مـسبوق بجازم، في قول امرىء القيس:

**فاليوم أشْرب غير مستَحقِبٍ إثماً مِن ا ـ ولا واغِلِ**

ويفهم من كلام سيبويه أن هذا الاستعمال من باب الضرورة، إذ قال : " وقـد يـسكن

بعضهم في الشعر ويشم ". (سيبويه، ج4/ص204). إلا أن الدرس الحديث، يرى في هـذا المثال ما يسمى" إجراء الوصل مجرى الوقف"، أي أن الكلمة رغـم وقوعهـا فـي وصل الكلام قد تُعطى حكم الموقوف عليه، وتُجرد مـن الحركـة فـي آخرهـا ". (أنيس،1975م، ص262). وقد أثنى على قول القدماء بهذه الظاهرة، ولكنه قال: " على أن النحاة رغم شعورهم بمثل هذه الظاهرة لم يحسنوا التمثيل لها في كتبهم وأشار إلـى البيـت السابق، إذ خرج جزم"أشرب" فيه على هذا الرأي. (السابق، ص263).

**نواصب الفعل المضارع:**

**أن:**

الأصل الاستعمالي لأن، هو أنها تعمل النصب في الأفعال المضارعة وجوباً وجوازاً إن ظهرت في الكلام، ولكنها عملت النصب وهي مضمرة شـذوذاً، ومـن الأمثلة الاستعمالية التي وردت فيها، قول طرفة بن العبد:

**ألا أيّهذا الزاجِري احضر الوغَى وأن أشهد اللذاتِ، هل أنْتَ مخْلِدي**

(طرفة، 1886م، وسيبويه، ج3/ص ص 99، 100، والسيوطي، 1977م، ج3/ ص 51، وج4/ ص 142). وهذا المثال الاستعمالي شاهد على جواز النـصب فـي"احـضر" فـي ضرورة الشعر، على أن الأصل فيها أنها مروية بالرفع"احـضر". ومـن الأمثـال العربية التي انحرفت فيها أن عن أصلها الاستعمالي، إذ عملت وهي مضمرة، قـول العرب: " تَسمع بالمعيدي لا أن تراه " تقديره: أن تسمع، وهذا المثل مما أورده سيبويه. (انظر، سيبويه، ج4/ص44)، وقول العرب: " خُذ اللص قبل يأخُـذَك" أي قبـل أن يأخـذك، وقولهم:" مره يحفرها" تقديره أن يحفرها. وقد قبل النحاة الانحراف اللغوي في هذه الأنماط؛ لأنها أمثلة مسكوكة، لا يجوز التغيير فيها لمجرد أنهـا أمثلـة. علـى أن الدرس الحديث ، يقول بأنها قد وردت على وفق تقدير العلماء للمحذوف فيها، ولكن من رووها قد أخطأوا السماع، فسقط الحرف "أن" من النطق في الرواية، ثم درست كذلك. وكذلك الأمثلة الشعرية إذ سقطت منها "أن" لإقامة الـوزن ضـرورة ". (انظـر، "عيد"، 1987م، ص274). ويبدو لي أن عيداً قد جانبـه الـصواب واعتـرى رأيـه الاضطراب؛ لأنه اتّهم الرواة بالخطأ في السماع الذي أدى إلى سقوط أن في حـين أنه جعل حذف أن في المثال الشعري بسبب إقامة الوزن، مع أن الأصل -على وفق

رأيه وتفسيره- أن ترد "أن" ولكنه قبل حذفها، ولم يزد على قول القدماء بأن حذفها في المثال الشعري والأمثلة النثرية ضرورةً.

ومن الأمثلة التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي، قول الشاعر:

**لولا فوارس من نُعمٍ وأُسرتهم     يوم الصليفاءِ لم يوفون بالجار**

قال: لم يوفون، وهو شاذّ. وإنما جاء على تشبيه "لم" بلا، إذ معناهما النفي، فأثبت كما قال الآخر:

**أَن تَهبطين بلاد قَومٍ     يرتعون من الطلاح**

قال ابن جني: فهذا على تشبيه أن بما التي بمعنى المصدر في قول الكوفيين؛ قال ابن سيده: فأما على قولنا نحن، فإنه أراد أن الثقيلة وخفضها ضرورة، وتقديره: أنّكِ تهبطين". (ابن منظور،1999م، ج7/ص390، صلف). وقد ورد هذا المثال في موضع آخر من لسان العرب. (انظر، السابق، ج1/ص48، أنن). إذ أورد بعده مثالاً سبق هذا المثال وهو:

**إنّي زعيم يا نُويـ     ـقةُ، إن نَجوتِ من الرزاح،**

**أَن تَهبطين بلاد قَو     مٍ يرتعون من الطلاح**

قال ثعلب: قال الفراء هذه أَن الدائرةُ يليها الماضي والدائم ( اسم الفاعل عند الكوفيين) فتَبطُل عنهما، فلما وليها المستقبل بطلت عنه كما بطلت عن الماضي والدائم، وتكون زائدة مع لما التي بمعنى حين، وتكون بمعنى أَي. نحو قوله: "وانْطَلَق الملأُ منهم أَن امشُوا"سورة ص، 6. قال بعضهم: "لا يجوز الوقوف عليها؛ لأنها تأْتي ليعبر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبل، فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليفسر به ما قبلها، فبحسب ذلك امتنع الوقوف عليها". (ابن منظور، 1999م، ج1/ص248، أنن )، ثم إن ابن منظور ذكر المثالين في موضع ثالث في لسان العرب، وقد جاء حرف رويها حاء ساكنة " الرزاح " و" الطلاح ". وقال: " وأَن ههنا يجوز أَن تكون أَن الناصبة للاسم مخففة منها غير أَنه أَولاها الفعل بلا فاصل". (السابق، ج8/ص180، طلح، وابن جني، د.ت، ج1/ ص 389. وانظر، يعقوب، 1996م، ج2/ص138).

إذاً، نحن أمام عددٍ من التوجيهات التي حاول أصحابها أن يعللوا الانحراف الذي حدث في قول الشاعر: أن تهبطين،...

ثثثثث

الأول: تشبيه " أن" بما التي بمعنى المصدر، وهـو رأي للكـوفيين. والثـاني: أن الشاعر أراد أن الثقيلة وخففها ضرورة، والتقدير:"أنـك تهبطـين". والثالـث: رأي الفراء: في أنها أن الدائرة التي تباشر الماضي والدائم فتبطل عنهمـا، فلمـا وليهـا المستقبل بطلت عنه فأصبحت زائدة. والرابع: وهو رأي للفراء-أيضاً- وقد عـدها زائدة بمعنى حين، أو أنها بمعنى: أي، وقد وجهت كـذلك فـي قولـه تعـالى:" أن امشوا". ويبدو لي أن توجيه انحرافها عن أصلها الاستعمالي – علـى وفـق عمـل الحرف الناسخ أن إذا خُففت هو أجود تخريجاتها، وأقربها إلى الصواب، ولعل مـا يعزز رأيي هذا ما ذكره سيبويه في مثالٍ يشبه هذا المثال، وهو قوله:" ..، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله، ومثل ذلك قول الأعشى:

**في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عِلموا أن هالك كُل من يحفَى وينْتَعِلُ**

كأنه قال:" أنه هالك". (سيبويه، ج3/ص164، والمثال عنـد البغـدادي، د.ت، ج3/ص547، وج4/ص356، والـسيوطي، 1977م، ج1/ص142). إذ يمكن أن يحمل" أن تهبطين" على هذا التفسير، إذ الأصل "أنّك تهبطين".

**إذن:**

ذهب الخليـل فـي أحـد أقوالـه، إلـى أنّهـا مركّبـة مـن " إذ " و "أن ". (المرادي،1992م، ص363). وقد ذكرها سيبويه في باب خاص، فقال: " هذا بـاب إذن". (سيبويه، ج3/ص12). ولعلّ ما دفعه إلى أن يضعها في باب خاص، هو ما تميزت به من تعدد الاستعمالات. فالأصل الاستعمالي المقرر لها في الدرس النّحوي أنّها تباشر الفعل ولا يفصلُ بينها وبينه، قال سيبويه: " ومن ذلك أيـضاً، قولـك: إذن وا ِ أجيئَـك. والقسم ههنا بمنزلته في أُرى ، إذا قلت: أُرى وا ِ زيداً فاعلاً. وقد تميزت عـن أخواتهـا مـن نواصب الفعل المضارع، " ولا يفصِلُ بين شيءٍ مما ينصب الفعل وبين الفعل سـوى إذن؛ لأن إذن أشبهت أُرى، فهي في الأفعال بمنزلة أُرى في الأسماء، وهي تُلْغى وتُقـدم وتُـؤخر، فلمـا تصرفت هذا التّصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين". ( سـيبويه، ج3/ ص ص12، 13). على أنّه يجعل وظيفتها النّحوية بين الإعمال والإلغاء، والأمر في ذلك يعود للمتكلّم، إذ قال:

" واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعـل فإنّـك فيهـا

بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أُرى وحسِبتُ إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حسِبتُ أخاك. وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسِبتُ إذا قلت زيد حسبتُ أخوك، فأما الاستعمال فقولك: فإذن آتِيك وإذن أُكرمك".

(سيبويه، ج3/ص13).

إلاّ أنّه يذكر قراءةً لأبي وعبد الله بن مسعود، إذ قال:" وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: " وإذن لا يلبثون خلفك إلاّ قليلاً ". سورة الإسراء، 76. وسمعنا بعض العرب قرأها، فقال: " وإذن لا يلبثوا ". ( السابق، ج3/ص13). والقراءة في تفسير أبي حيان. ( 2001م، ج6/ص63).

**لم:**

الأصل الاستعمالي لـ " لم" أنّها من جوازم الفعل المضارع، ولكنّها انحرفت عن هذا الأصل، فعملت عمل أن وأخواتها، فنصبت الفعل المضارع، وبذا عد النّحاة النّصب أثراً من آثارها، وقد حكى اللّحياني عن بعض العرب: أنّه ينْصب بـ " لم" وقال ابن مالك في " شرح الكافية ": وزعم بعض النّاس أن النّصب بـ " لم " لغة، اغتراراً بقراءة بعض السلف" ألم نشرح لك صدرك"، بفتح الحاء، ويقول الراجز:

**في أي يومي من الموت أفِر ... أيوم لم يقْدر أم يوم قُدِر،**

وهو عند العلماء محمولٌ على أن الفعل، مؤكّد بالنّون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونُويت، ويمكن بيان ما حدث فيها على النّحو الآتي:

لم يقْدرن > لم يقْدر

Lam yukdaran < Lam yukdara

الفعل يقدرنْ مؤكّد بالنّون الخفيفة — حذف النّون مع نيتها

ولا شك في أن قضية النّية في اللّغة مهمة، ولقد تبين للدراسة أن سيبويه أولاها اهتماماً كبيراً في الكتاب، إذ ورد ذكرها مرات عديدة، ( انظر، سيبويه، ج2/ص ص13، 31، 57، 87،.. وغيرها من المواضع). والمثال الشّعري على الانحراف في وظيفة " لم " النّحوية، إذ عملت النّصب بدلاً من الجزم، هو قول الشّاعر:

**أَلم تَسألْ فَتُخْبِرك الرسوم          على فرتاج، والطَّللُ القديم**

وقال:" وإن شئت جزمت". ( سيبويه، ج3/ص34)، وقد روي الفعل "فَتُخْبِرك" في لسان العرب مفتوح الراء. ( ابن منظور، 1999م، ج10/ص208، فرتج).

**الجزم:**

يمنع سيبويه إضمار الجازم، إذ قال: " والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمر الجار . وقد أضمره الشاعر وشبهه بإضمارهم رب، وواو القسم في كلام بعضهم". ( سيبويه، ج3/ ص 9). وقد أورد أمثلة انحرفت عن هذا الأصل الاستعمالي، وهي:

**محمد تَفْدِ نَفْسك كل نفس          إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا،**

وإنما أراد لتفدِ.( نسب هذا البيت إلى أكثر من شاعر، منهم: أبو طالب، وحسان، والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم. انظر، البغدادي، د.ت، ج3/ ص ص629، 666، والعيني، د.ت، ج4/ ص 412، والأشموني، د.ت، ج4/ ص 5، والأزهري، د.ت، ج2/ ص 194، وسيبويه، ج3/ ص 8). وقول الآخر، وهو متمم بن نُويرة:

**على مِثْل أصحابِ البعوضةِ فاخْمشِي          لكِ الويلُ حر الوجهِ أو يبكِ من بكى**

أراد:" لِيبك ِ". ( ابن يعيش، د.ت، ج7/ ص ص 60، 62، وابن الشجري، 1349هـ، ج1/ ص 375، والأنباري، د.ت، ج2/ ص 532، وسيبويه، ج3/ ص 9). وقال أُحيحة بن الجلاح:

**فَمن نَالَ الغِنَى فَلْيصطَنِعه          صنيعتُه ويجهد كُل جهدِ**

وقد حذِفت لام الأمر مع إعمالها في قوله: " ويجهد ". ( سيبويه، ج3/ ص 9).

**الجزم بـ " إذا ":**

تحدث سيبويه عن" إذا ": فقال:" وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـإن حيث رأوها لما يستَقبل، وأنها لا بد لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري. ( 1967، ص 88):

**إذا قصُرَتْ أسْيافُنا كان وَصْلُها          خُطانا إلى أعْدائنا فنُضاربِ**

وقال الفرزدق:

**تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرْفَعُ لي          ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ**

وقال بعض السلوليين:

**إذا لم تَزلْ في كلِّ دارٍ عرفتَها          لها واكِفٌ مِنْ دَمْعِ عينِكِ يَسْجُمِ**

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ ". ( سيبويه، ج3/ ص ص 61، 62).

فهذه الأمثلة منحرفة عن الأصل الاستعمالي، فقد وردت" إذا " فيها جازمة للأفعال التي وقعت جواباً لها، والمقرر في الدرس النحوي أنها غير جازمة، ومن المحدثين من نفى عن عملها هذا صفة الضرورة بسبب وروده في الحديث النبوي الشريف، إذ روي عن الرسول صلّى ا عليه وسلم أنه قال: " إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمدا ثلاثاً وثلاثين". ( البخاري، 1987م، ج3/ ص 1358). وفي هذا الحديث استعملت " إذا " جازمةً لجميع الأفعال التي وقعت جواباً لها. ولعل هذا ما جعل ابن مالك يقول عنه: " وهو في النثر نادر وفي الشّعر كثير". ( ابن مالك، د.ت، ص 18 ).

**دخول" الـ" على الفعل المضارع:**

لا خلاف على أن التعريف من علامات الأسماء، فـ "الـ" تدخل على الأسماء دون غيرها من أقسام الكلام، ولكن الأمثلة الاستعمالية عند النحاة اشْتُهر من بينها أمثلةٌ بدخول "الـ" على أحد أركانها، ومنها قول الشاعر:

**ما أنتَ بالحكَم التُرضى حكُومتُه          ولا البليغ ولا ذِي الرأيِ والجدل**

أراد" الذي تُرضى" ويفهم من هذا التوجيه حذف شيءٍ من الاسم الموصول "الذي"، واتصال ما بقي منه بالفعل " تُرضى". وقول الشاعر:

**يقولُ الخَنَا وأبغَض العجمِ ناطِقاً          إلى ربنا صوتُ الحِمارِ اليجدع**

**ويستَخْرِج اليربوع من نافِقَائِهِ          ومن جحرِهِ بالشيحةِ اليتَقَصع**

أراد " الذي يجدع والذي يتَقَصع ". ( انظر، ابن الأنباري، د.ت، ج2/ ص ص 521، 522، والبغدادي، د.ت، ج1/ ص 14، والعيني، د.ت، ج1/ ص 111، والأزهري16، د.ت، ج1/ ص 38، ، وابن هشام، 1987م، وابن هشام، 1980م، ج1/ ص 17 ص، وابن عصفور، د.ت، ص 63، والفاكهي، 1996م، ص ص 218، 219. وقد ذَكر أنه ضرورة لا يقع إلاّ في الشعر وله مندوحةٌ عنه، إذ يمكنه أن يقول: " ما أنت بالحكم المرضِي حكومته").

غغغغغ

بعد دراسة الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبويه التي انحرفت عن الأصـل الاستعمالي النّحوي، والتي رصدتها الدراسة، فإن مما تبين لي أن سيبويه كان يورد هذه الأمثلة على النّحو الآتي:

أمثلة سمعها بنفسه، وأمثلة سمعها من شيوخه، وأمثلة سمعها من رواةٍ نَعتَهم نعوتـاً عديدة، منها: وحدثني من لا أتهم، وحدثني من يوثَقُ بعربيتّه، وغيرهما من النّعوت. وقد كان يورد المثال كما سمعه تماماً. ويذكر إن كان للمثـال أكثـر مـن روايـة ويوجهها. ثم إن النّعوت التي أطلقها سيبويه على هذه الأمثلة، قد تعددت. وأياً كـان الأمر فقد اجتهدت في معالجتها ، إذ كنت أذكر الأصل الاستعمالي، ثم أشـير إلـى موطن الانحراف في كل مثال، وقد ظهر ما يأتي:

1- للاستعمال حضور بارز عند سيبويه، ولعلّ ذكره إياه أكثر من مرة يدلّ على أهميته في التّأصيل النّحوي، وقد أشرت في الدراسة إلى عدد مرات مفردة الاستعمال الّتي وردت في الكتاب. ( انظر، ص10من هذه الدراسة).

2- ثم إن النّية الّتي تدفع المتكلّم إلى استعمالٍ معينٍ، هي الّتي تحكم هذا الاستعمال، وقد ذكرها سيبويه غير مرة في الكتاب. ( أشرت إلى بعض مواضع ورودهـا فـي الكتاب. انظر، ص192 من هذه الدراسة).

3- هناك فرق بين رواية المثال عند سيبويه، وبين رواية من جاء بعده من العلماء، وأرى أن الأخذ برواية المثال في غير الكتاب، يؤدي إلى عدم نهوض كثيرٍ من الأمثلة، كأدلّةٍ على صحة الاستعمالات الّتي وقع في مفرداتها مثل هذا الاختلاف في الرواية.

4- استعمل سيبويه كثيراً من الأحكام على الاستعمالات النّحوية، من مثـل: جيـد، عربي، رديء، قليل، نادر، قبيح، وخبيث. ويظهر أن معياره في هذه الأحكـام يرد إلى شيوع الاستعمال أو عدمه.

5- يبدو لي أن النّحاة قد جانبهم الصواب في شيء يتّصل بقضية الاستعمال اللغوي، إذ افترضوا أن هذا الاستعمال قد استقر واكتمل، فـانطلقوا مـستقرئين لكـلام العرب، إذ بنَوا القواعد وأصلوا لها، وفي هذا من الخطورة ما لا يخفـى علـى

أحد، إذ أدى بهم إلى الوقوع في مزالق ومتاهات حملتهم على قبول استعمالاتٍ والقياس عليها، في حين قبلوا أخرى ولم يقبلوا القياس عليها، وقد حفظت، وثالثة لم يقبلوها ولم يقبلوا القياس عليها. وهم بذا قد خلقوا بيئة للنّزاع، ففريق يؤيدهم جميعاً، وآخر يؤيد أهل البصرة، وينْكِر على أهل الكوفة بعض ما ذهبوا إليه، وثالث يؤيد أهل البصرة ويؤيد بعض أهل الكوفة، ورابع ينتقي ما يناسب قناعاته من خلال ما ترك الطّرفان.

6- أما طريقة التّعليل عند النّحاة، فإن النّظر إذا سلّط على ما يعلّلون به لم يثبت معه إلاّ الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم من يقول: هكذا قالت العرب.

7- ثم إن ما عد مخالفاً، وعليه أمثلة ممن يحتج بكلامهم ( الشّعر والنّثر ) لا ينبغي أن يجحده النّحاة وينكروه.

8- لقد كان من الطّبيعي أن يكون للشّعر أثره البارز في التّقعيد، لا سيما أن النّحاة قد جعلوه ذا حظوة في دراسة الاستعمال اللغوي، إذ عدوه مصدراً هاماً من مصادر الاستعمال، ولما كانت الأمثلة الاستعمالية كثيرة فقد فرضت على النّحاة ما وقعت فيه من انحرافات، ودفعتهم إلى البحث عن تخريج يسوي أمرها مع القاعدة النّحوية الّتي لم ترض بتمرد هذه الأمثلة عليها.

9- يعد الاهتمام بالضرورة الشّعرية شكلاً من أشكال الحرص على القاعدة، إذ لو كان الأمر غير ذلك لدرست لغة الشّعر وحدها.

10- اهتم النّحاة بالمثال الاستعمالي اهتماماً كبيراً، ومرد ذلك عندهم الصلة بين التّوثق والنّسبة، وقيمة المثال في حين لم يكن سيبويه كذلك، وهو صاحب الكتاب، ثم إن قول الجرمي في نسبة الألف من أصل ألف وخمسين لم يكن دقيقاً؛ لأن الذي ظهر من الأمثلة غير المنسوبة في الكتاب أكثر من ذلك.

11- لقد وضع البصريون – بخاصة – مقياساً للفصاحة، وهو الانعزال وعدم الاختلاط، وهذا المقياس نراه لا ينطبق على لغة قريش التي أجمعوا على أنها أفصح لغات العرب.

12- يمكن القول: إن سيبويه قد احتج بلغة المنْشِد مثلما احتج بلغة الشّاعر.

13- يذكر سيبويه – أحياناً- استعمالاً دون أن يأتي بمثال عليه.

14- إن ما جاء من استعمالات القرآن الكريم خارجاً عن القواعد النّحوية المعيارية، لم يكن عبثاً، وإنّما أُتِي به قصداً لمطالب كريم من مطالب البلاغة وجمال التّعبير، وقد أيد مثل هذا ابن جنّي، ثم إن على النّحاة أن يقبلوا استعمال القرآن وقراءاته والقياس عليهما، لا سيما أن القراءات المتواترة وحي، والقاعدة النّحوية اجتهاد من وضع البشر، والبشر معرضون للخطأ.

15- ثم إن الأمثلة الاستعمالية، لا يجوز نعتها بالخطأ، بل هي أساليب عربية خالصة فيها من الأسرار ما يمكن القول: إن القدماء لم يهتدوا إليها.

16- إن الأصول الاستعمالية الّتي توصل إليها النّحاة قد تحكّمت في الاستعمال اللغوي وقيدته بالجواز والمنع.

17- يمكن القول: إن لجوء النّحاة إلى تغيير الرواية هو شكل من أشكال الهروب عند ضيق الحجة، وقد ذهب إلى مثل هذا ابن فارس اللغوي.

18- إن المثال الاستعمالي عند سيبويه علامة من علامات الفكر النّحوي، ولعلّ ما يعزز هذا أنه كان يبدأ بالمثال المصنوع؛ لأنّه أيسر وأسهل على المتعلّم، ثم إنّه كان يكْثِر من الأمثلة رغبةً في تعزيز ما يذهب إليه من آراء.

وبعد، فيمكن القول: إن الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي النّحوي لم تكن مرفوضةً رفضاً تاماً، وذلك أنها تمثّل استعمالاً عربياً حياً، إلا أنّه لم يأتِ على الشّكل الشّائع والمألوف في الاستعمال العربي، ولعلّ مما يؤيد عدم رفضها رفضاً تاماً ما أُطلق عليها من أحكام، مثل شاذّ، قليل، ونادر..،وغيرها من الأحكام، وقد بدا لي أنّها لم تختلف عن تلك الأمثلة التي مثّلت الاستعمال الصحيح تماماً - على وفق نظرة النّحاة القدماء - إلا من حيث إنّها مقبولة ولكن القدماء لم يجيزوا القياس عليها.

ببببب

## المراجع

### أ- المراجع باللغة العربية


الآلوسي، السيد محمد شكري، البغدادي،1857م. (د.ت). **الضرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**. د.ط، بغداد، بيروت: مكتبة دار البيان، دار صعب.

إبراهيم، إبراهيم حسن. (1983). **سيبويه والضرورة الشّعرية**. ط1، القاهرة: مطبعة حسان.

ابن الأثير، ضياء الدين، أبو الفتح، نصر ا ، 637هـ. (1312هـ). **المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر**. د.ط، القاهرة: د.ن.

الأحوص، عبدا بن محمد بن عاصم، الأنصاري، توفي في خلافة يزيد بن عبد الملك. 101-105 هـ. (1982م). **شعر الأحوص الأنصاري**. ط2، جمعه وحقّقه: عادل سليمان جمال، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزدي، معمر بن راشد،151هـ. (1403هـ). **الجامع**. ط2، تحقيق: حبيب الأعظمي، (منشور كملحق بكتاب المصنّف للصنعاني، جزء"10")، بيروت: المكتب الإسلامي.

الأزهري، خالد بن عبد ا بن أبي بكر، 905هـ. (د.ت). **شرح التّصريح على التّوضيح**. د.ط، القاهرة: طبعة علي البابي الحلبي.

الأسد، ناصـر الدين. ( 1988م ). **مصادر الشّعر الجاهلي وقيمتها التّاريخية**. ط7، بيروت: دار الجيل.
الأسلت، الأنصاري، أبو قيس. ( 1 نحو: يا اِزيد،.." 973م). **ديوان أبـي قـيس بـن الأسلت**. د.ط، جمعه وحققّه: حسن محمد باجودة، القاهرة: مكتبة التّراث.
الأشموني، أبو الحسن، نور الدين علي بن محمد. (د.ت). **حاشية الصبان على شرح ألفية ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعيني**. د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى الباب الحلبي، مكتبة ومطبعة دار أحياء الكتب العربية.
الأصفهاني، حمزة بن حسن، 351هـ. (1972م). **الدرة الفاخرة**. د.ط، تحقيق: عبد المجيد قطامش، القاهرة: د.ن.
الأعشى، ميمون بن قيس، 629م. (د.ت). **ديوان الأعشى**. د.ط، بيروت: دار صادر.
امرؤ القيس، أبو وهب، بن حجر الكِندي، 565م. ( 2000م ). **ديوان امرىء القيس**. د.ط، بيروت: دار صادر.
الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، 577هـ. (د.ت). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين**. د.ط، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النّحـو**. (1963م). د.ط، تحقيـق: عطيـة عـامر، بيروت: د.ن.
الأنصاري، أحمد مكي. (2000م). دفـاع عـن كتـاب ا ( القـرآن والـضرورة الشّعرية). المملكة العربية السعودية: **مجلّة جامعة أم القـرى لعلـوم الـشريعة واللغة العربية وآدابها(2)**. المجلد الثاني عشر، العدد العشرون، أيـار، ص ص 1179-1200.
أنيس، إبراهيم. ( 1975م). **من أسرار اللغة**. ط5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
أنيس. إبراهيم (1984م). **في اللّهجـات العربيـة**. ط6، القـاهرة: مكتبـة الإنجلـو المصرية.
أوس بن حجر. (1960م). **ديوان أوس بن حجر**. د.ط، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

دددددد

أولمان. ستيفن. ( د.ت ). **دور الكلمة في اللّغة**. د.ط، ترجمة: كمال بشر، القـاهرة: مكتبة الشباب.

البخاري، أبو عبد ا ، محمد بن إسماعيل، 256هـ. ( 1987م). **صحيح البخـاري**. ط3، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: ابن كثير.

برجشتراسر. (1982م). **التّطور النّحوي للّغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية 1929م**، نشرها: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

البغدادي، عبد القادر عمر، 1093هـ. ( 1986م). **خزانة الأدب ولب لبـاب لـسان العرب**. ط1، بيروت: دار صادر.

البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، 458هـ. (1994م). **سـنن البيهقـي الكبرى**. د.ط، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز.

التّهانوي، محمد علي. ( 1996م **). موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنـون والعلـوم**. ط1**،** تحقيق: علي دحروج وزملاؤه، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

ثابت، حسان بن ثابت. ( 1974م). **ديوان حسان بن ثابت**. د.ط، تحقيق: سيد حنفـي حسنين، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، 291هـ. (د.ت). **مجالس ثعلب**. النّشرة الثّانيـة. د.ط، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف.

الجارحي، رسمية طراف حسين. (1990م). **أمثلة النّحاة ودورها في صناعة النّحو وتعليمه،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن: عمان.

جبالي، حمدي محمود حمد. (1982م). **فـي مـصطلح النّحـو الكـوفي، تـصنيفاً، واختلافاً، واستعمالاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرمـوك، الأردن، إربد.

ابن الجبان، أبو منصور، محمد بن علي بن عمــر، 416هـــ. (1991م). **شـرح الفصيح في اللغة**. ط1، دراسة وتحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز، بغـداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

الجبوري، أمام حسن. (1990م). **شواهد سيبويه من شواعر العرب، دراسة نحويـة**

**تحليلية**. ط1، القاهرة: مطبعة الأمانة.

الجرجاني، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي، 816هـ ـ. (1986م). **التّعريفـات.** د.ط، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والأعلام.

جمعة، خالد عبد الكريم. (1980م). **شواهد الشّعر في كتاب سيبويه**. د.ط، الكويت: مكتبة دار العروبة.

الجنابي، أحمد نصيف. (1984م). الأعلام المؤنّثة الثّلاثيـة الـساكنة الوسـط بـين الصرف وعدمه. بغداد: **مجلّة المجمع العلمي العراقي**، بغـداد، الجـزء الأول، المجلد الخامس والثلاثون، ص ص 251ـ 276، كانون الثاني.

ابن جنّي، أبو الفتح، عثمان بن جني،392هـ. (د.ت). **الخـصائص**. ط2، تحقيـق: محمد علي النّجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

ابن جنّي. ( 1985م). **سر صناعة الإعراب**. ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.

ابن جنّي. ( 1999م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنهـا.** د.ط، تحقيق: علي النّجدي ناصف، عبدالحليم النجار، عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة أحياء التراث.

الجواري، أحمد عبدالستّار. (1984م). **نحو التّيـسير**.د.ط، بغداد: مطبعـة المجمـع العلمي العراقي.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، 393هـ. ( 1984م). **الصحاح تاج اللّغـة وصـحاح العربية**. ط3، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّـار، بيـروت، لبنـان: دار العلـم للملايين.

الحاكم، أبو عبد ا ، محمد بن عبد ا ، النّيسابوري، 405هـ. ( 1990م). **المستدرك على الصحيحين**. ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيـروت: دار الكتـب العلمية.

حداد، جميل حنّا. ( 1983م). حول كتاب سيبويه، **مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني**، العددان( 21، 22)، ص ص 79ـ 98، الأردن، عمان.

الحديثي، خديجة. ( 1981م). **موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الـشّريف**. د.ط،

العراق: دار الرشيد.
الحديثي. خديجة (1974م). **الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**.د.ط، الكويـت: مطبوعات جامعة الكويت.
الحديثي. خديجة ( 1966م). **أبو حيان النّحوي**. د.ط، بغداد: مكتبة النهضة.
الحريري، أبو محمد، القاسم. ( 1975م). **درة الغواص في أوهـام الخـواص**. د.ط، حقّقه: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الفَجالة: دار نهضة مصر.
حسان، تمام. (1980م). **اللّغة بين المعيارية والوصفية**. د.ط. القاهرة: دار الثقافة.
حسانين، عفاف. ( 1996م). **في أدلّة النّحو**. ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
حسن، عباس. ( 1960م). **اللّغة والنّحو بين القديم والحديث**. ط2، القاهرة: مطبعـة دار المعارف.
حسين، محمد الخضر علي الرضى التونسي. ( 1960م). **دراسـات فـي العربيـة وتاريخها**. ط2، دمشق: المكتب الإسلامي.
الحلواني، محمد خير. ( 1972م). **سحيم عبد بني الحسحاس شاعر الغزل والصبوة**. د.ط، بيروت شارع سوريا: مكتبة دار الشرق.
ابن حنبل، أبو عبد ا ، الشيباني، أحمد بن حنبل، 241هـ. (د.ت). **مـسند أحمـد**. د.ط، مصر: مؤسسة قرطبة.
الحموي، أبو عبد ا ، شهاب الدين، ياقوت، 626هـ. ( د.ت). **معجم الأدبـاء**. د.ط، بيروت: دار الفكر.
أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، 745هـ. ( 2001م). **تفسير البحر المحـيط**. ط1، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمـد معـوض، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
خازم، بشر بن أبي خازم. ( 1960م). **ديوان بشر بن أبي خازم**. د.ط، تحقيق: عزة حسن، دمشق: مطبعة الترعي.
ابن خالويه، أبو عبدا ، الحسين بن أحمد، 370هـ. ( 1990م). **الحجة في القراءات السبع**. ط5، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة.
ابن الخطيم، أبو زيد، قيس، الأنصاري. ( 1967م). **ديوان قيس بن الخطـيم**. ط2،

تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت: دار صادر.
خليل، حلمي. ( 1996م). **مقدمة إلى دراسة الّلغة.** د.ط، الإسكندرية: دار المعرفـة الجامعية.
الدؤلي، أبو الأسود، ظالم بن عمرو بن سفيان، 69هـ. ( د.ت ). **ديوان أبي الأسود الدؤلي.** د.ط، صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، 290هـ، تحقيق: الشيخ محمد حسين آل ياسين، بيروت: منشورات دار ومكتبة الهلال.
الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمـر، البغـدادي، 385هـ. ( 1996م). **سـنن الدارقطني.** د.ط، تحقيق: السيد عبدا هاشم يماني المدني، بيروت: دار المعرفة.
الدالي، محمد أحمد . (1993م). لغة أكلوني البراغيث، **مجلّة مجمع اللغـة العربيـة بدمشق،** الجزء الثالث، المجلد الثامن والستون، ص ص 399ـ 427، يوليو.
الداني، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان،444هـ. (1930). **كتاب التّيسير في القراءات السبع.** د.ط، عني بتصحيحه: أوتويرتزل، إستانبول، مطبعة الدولة.
أبو داود، السجستاني، الأزدي، سليمان بن الأشعث، 275هـ. ( 1996). **سنن أبـي داود.** ط1**،** تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسين، الأزدي، 321هـ. ( 1345هـ). **جمهـرة الّلغة.** ط1، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
الدنّاع، محمد خليفة. ( 1996م). **مسالك النحاة في وجوه الروايات، عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب.** د.ط، بنغازي: جامعة قار يونس.
الرازي، فخر الدين بن ضياء الدين عمر، 604هـ. ( د.ت). **التّفسير الكبيـر.** ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الراوي، طه. ( 1954م). **نظرة في شاهد،** العدد الخامس، **الأزهر،** جمادى الأولـى، يناير.
الراوي. طه ( 1936م). نظرة في النّحو، **مجلّة المجمع العلمـي بدمـشق،** ص ص 315- 335، المجلّد 14، الجزء9، 10 كانون الثّـاني، دمـشق: مطبعـة ابـن زيدون.
رشوان ، محمد أحمد. (1995). قول على قول في التّوهم في النّحو العربي، **مجلّـة**

**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد الرابـع عـشر، ص ص 255-279، السعودية، الرياض.

ابن رشيق، أبو علي، الحسن، القيرواني، الأزدي، 456هـ. ( 1981م). **العمدة فـي محاسن الشّعر وآدابه، ونقده.** ط5، بيروت، لبنان: دار الجيل.

الرضي. ( د.ت). **شرح الرضي على الكافية.** د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرقيات، عبدا بن قيس، 75هـ. ( 1958م). **ديوان عبدا بن قيس.** د.ط، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر.

الزبيدي، محمد مرتـضى الحـسيني، 1205هـ. ( 1973م). **طبقـات النحـويين واللّغويين.** د.ط، القاهرة: دار المعارف.

الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، 337هـ. (1973م). **الإيـضاح فـي علل النحو .** د.ط، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.

الزرقاني، محمد عبد العظيم، 1948م. ( 2001م**). مناهل العرفان في علوم القرآن.** ط2، حققه وخرج آياته وأحاديثه وعلّق عليه: بديع السيد اللّحـام، دمـشق: دار قتيبة.

الزركشي، بدر الدين، محمد بن عبد الرحمن، 794هـ. ( 1972م). **البرهـان فـي علوم القرآن.** د.ط، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

الزعبلاوي، صلاح الدين. ( 1979م). **النّحو والنّحاة، مجلّة مجمع اللغـة العربيـة بدمشق،** المجلّد الرابع والخمسون، الجزء الرابع، ص ص 839- 396.

زلهايم، رودلف. ( 1977م). **الأمثال العربية القديمة.** د.ط، ترجمة: رمـضان عبـد التواب، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزمخشري، أبو القاسم، جار ا ، محمد بن عمر، 538هـ. ( د.ت). **الكشّاف عـن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل.** د.ط، بيـروت، لبنـان: دار المعرفة.

الزمخشري. أبو القاسم، جار ا ، محمد بن عمر، 538هـ. ( د.ت). **المفصل في علـم العربية.** د.ط، بيروت، لبنان: دار الجيل.

ططططط

الزهري، ابن سعد، أبو عبدا ، محمد بـن منيـع، 230هـ. ( د.ت). **الطّبقـات الكبرى**. د.ط، بيروت: دار صادر.

زياد، ازدهار عبد الرحمن عيسى.( 1994م). **أثر النّظرية النّحوية في رواية الشّعر**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليـا، كـانون الثاني، الأردن، عمان.

السامرائي، إبراهيم. (1960م). **دراسات في اللّغة وتاريخها**. د.ط، بغـداد: مطبعـة العاني.

السامرائي. إبراهيم (1971م). **مباحث لغويـة**. د.ط، بغـداد: منـشورات مكتبـة الأندلس.

السامرائي، محمد فاضل صالح. (2004م). **الحِجج النّحوية حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري**. ط4، عمان : دار عمار للنشر والتّوزيع.

السبكي، أبو حامد، بهاء الدين، حامد أحمد بن علي، 773هـ. ( 2003م). **عـروس الأفراح في شرح تلخيص المفتـاح**. ط1، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، بيـروت، صيدا: المكتبة العصرية.

ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل، 316هـ. ( 1987م). **الأصول فـي النحـو**. ط2، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسـسة الرسـالة للطباعـة والنـشر والتوزيع.

سعد، محمد عبدالحميد. ( 1976م). **الضرورة عند النّحـويين. مجلّـة كليـة الآداب بجامعة الرياض**، المجلد الرابع، السنة الرابعة، ص ص 151 ـ 193.

سعد، محمد علي. ( 1982م). **الأحوص بن محمد، الأنصاري، حياته وشـعره**. ط1، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة.

السعودي، أحمد عطية. ( 1995م). **ظاهرة التّرخيم فـي اللغـة العربيـة**، رسـالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم.

ابن السكّيت، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، 244هـ. ( 1978م). **كتـاب الإبـدال**. د.ط، تقديم وتحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: علي النّجدي ناصـف. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

سلمان، عدنان محمد.(1965م). **التّوابع في كتاب سيبويه**.د.ط، بغداد: وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي.

سيبويه، أبو بشر، عمرو بن قُنْبر، 180هـ. (1983م). **الكتــــاب**. ط2، تحقيـق: محمد عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي.

ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، 458هـ. (د.ت). **المخصص**. د.ط، تحقيق: لجنة التّراث العربي، بيروت، لبنان: دار إحياء التّراث العربي.

السيرافي، أبو سعيد، ابن أبي سعيد،385هـ. (1976م). **شرح أبيات سيبويه**. د.ط، حقّقه وقدم له: محمد علي سلطاني، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغـة العربيـة ، مطبعة الحجاز.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1977). **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. د.ط، تحقيق: د.عبـدالعال سـالم مكـرم، الكويـت: دار البحوث.

السيوطي. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكـر، 911هــ. (1985م). **الأشـباه والنّظائر في النّحو**. ط1، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

السيوطي. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1986م). **المزهر فـي علوم اللّغة وأنواعها**. د.ط، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، بيروت، صيدا: منشورات المكتبة العصرية.

السيوطي. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1988م). **الاقتـــراح**. د.ط، قدم له وضبطه وصححه وعلّق حواشيه وفهرسه: أحمد سـليم الحمـصي، ومحمد أحمد قاسم، بيروت: جروس برس.

السيوطي. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هــ. ( 1996م). **الـديباج**. د.ط، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، السعودية، الخبر: دار ابن عفّان.

الشّاعر، حسن موسى. ( 1992م). **اختلاف الرواية في شواهد سـيبويه الـشّعرية**. ط1، عمان: دار البشير.

شاهين، عبدالصبور. (1973م). المنهج اللّغوي في كتاب سيبويه، **مجلّة كليـة الآداب والتّربية**، العددان: الثّالث والرابع، جامعة الكويت، ص ص 56- 83.

الشّايب، فوزي. (1999م). **محاضرات في اللّسانيات**. ط1، الأردن، عمان: منشورات وزارة الثّقافة.

ابن الشجري، أبو السعادات، ضياء الدين، هبة ا بن علي بـن حمـزة، 542هـ ـ. (1349هـ). **الأمالي الشّجرية**. ط1، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف.

الشنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى، 476هـ. ( 1987م). **النّكـت في تفسير كتاب سيبويه**. ط1، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الكويت: معهد المخطوطات العربية.

الشنتمري. أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى، 476هـ. ( 1994م). **تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**. ط3، حققه وعلّـق عليه: زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسـالة للطباعـة والنـشر والتوزيع.

ابن أبي الصلت، أبو عثمان، أمية بن عبدا بن أبي الـصلت. ( 1980م). **شـرح ديوان أمية بن أبي الصلت**. د.ط، قدم له وعلّق حواشيه: سيف الـدين الكاتـب، أحمد عصام الكاتب، بيروت، لبنان: منشورات دار مكتبة الحياة.

صيام، زكريا عبد الرحمن . ( د.ت). **شعر لبيد بن ربيعة بين جاهليتـه وإسـلامه**. د.ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ضيف، شوقي. ( 1968م). **المدارس النحوية**. ط6، القاهرة: دار المعارف.

الطّبراني، أبو يعلى، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، 360هـ. (1415هـ). **المعجـم الأوسط**. د.ط، تحقيق: طارق بن عوض ا ، وعبد المحسن بن إبراهيم، القاهرة: دار الحرمين.

الطّبراني. أبو يعلى، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، 360هـ (1983م). **المعجم الكبير**. د.ط، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم.

الطّبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، 310هـ. ( 1405هـ). **تفسير الطّبري**. د.ط، بيروت: دار الفكر.

ﻟﻟﻟﻟﻟﻟ

الطّبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، 310هـ ( 1407هـ). **تاريخ الطّبـري**. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الطّعان، هشام. ( 1982م). **حول كتاب سيبويه. مجلة مجمع اللغة العربية**، عمـان، العدد المزدوج ( 15- 16)، السنة الخامسة، ص ص 220- 226.

الطيالسي، أبو داود، سليمان بن داود الفارسي، 204هـ.( د.ت ). **مسند الطيالـسي**. د.ط، بيروت: دار المعرفة.

أبو الطّيب، عبد الواحد بن علي،351هـ. (1961م). **كتـاب الإبـدال**. د.ط، حقّقـه وشرحه: عز الدين التّنوخي، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربية.

أبو الطّيب، محمد شمس الحق آبادي. ( 1415هـ ). **عون المعبود**. ط2، بيـروت: دار الكتب العلمية.

عبابنة، يحيى عطية. (1983م). **في المصطلح النّحوي البصري من سـيبويه إلـى الزمخشري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، أربد.

عبابنة. يحيى عطية (1989م). **منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة دكتوراه غيـر منـشورة، كليـة الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

عبابنة. يحيى عطية ( 2000م). **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيـة**. ط1، عمان: دار الشروق.

عبادة، محمد إبراهيم. (د.ت). **معجم مصطلحات النّحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية**. د.ط، بنها: دار المعارف.

عبادة. محمد إبراهيم. ( 1980م). **عصور الاحتجاج في النّحو العربي**. د.ط، القاهرة: دار المعارف.

ابن العبد، طرفة. ( 1886م). **العقد الثّمين في دواوين الشّعراء الثّلاثة الجـاهليين**. د.ط، بيروت: المطبعة اللبنانية.

ابن عبد الـبر، أبو عمـر، يوسف بن عبـد ا ، النّمري، 463هـ.(1387هـ ). **التمهيد**. د.ط، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبيـر البكـري: المغرب: وزارة علوم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

عبد التّواب، رمضان. ( 1987م). **فصول في فقه العربيـة**. ط3، القـاهرة: مكتبـة الخانجي.
عبد التّواب. رمضان ( 1990م). **التطور اللغوي مظاهره وعللـه وقوانينـه**. د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي.
عبد اللطيف، محمد حماسة. (1979م). **الضرورة الشّعرية في النّحو العربـي**. د.ط، القاهرة: مكتبة دار العلوم.
ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، 328 هـ. (1989م). **العقد الفريد**. ط1، حققه وعلّـق على حواشيه: علي شيري، بيروت، لبنان: إحياء التراث.
العبودي، محمد بن ناصر. ( 1979م). **الأمثال العامية في نجد**. د.ط، ساعدت (دارة الملك عبد العزيز) في نفقات طباعته، المملكة العربية الـسعودية: دار اليمامـة للبحث والترجمة والنشر.
أبو عبيدة، معمر بن المثنى، التيمي، 210 هـ.( 1981م). **مجـاز القـرآن**. ط2، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة.
العجاج، أبو الشعثاء، عبد ا بن رؤبة، 97هـ. ( 1997م). **ديوان العجاج**، روايـة وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي. ط1، قدم له وحقّقه: سـعدي ضِـنّاوي، بيروت: دار صادر.
عزة، كُثير، أبو صخر، بن عبد الرحمن بن الأسود، 105هـ. ( 1996م ). **شـرح ديوان كُثير عزة**. ط1، شرح وتحقيق: رحاب عكّـاوي، بيـروت: دار الفكـر العربي.
العسكري، أبو هلال، حسن بن عبد ا ، 395هـ. ( 1993م). **كتاب جمهرة الأمثال**. ط2، حققه، وعلّق حواشيه، ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبـراهيم، عبـد المجيد قطامش، بيروت، لبنان: دار الجيل.
ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن علي، 669هـ. ( د.ت). **ضرائر الشّعر**. د.ط، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيـروت: دار الأنـدلس للطباعـة والنـشر والتوزيع.
ابن عصفور. أبو الحسن، علي بن مؤمن بن علي، 669هـ (د.ت). **المقـــرب**.

د.ط، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد ا الجبوري، بغـداد: مطبعـة العاني.

ابن عقيل، بهاء الدين، عبد ا ، 769هـ. ( 1964م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.** ط14، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان: دار العلـوم الحديثة.

العكْبري، أبو البقاء، عبد ا بن الحسين، 616هـ. ( 1992م). **التبيان في إعـراب القرآن.** ط1، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، بيـروت، لبنـان: دار الكتب العلمية.

عمايرة، خليل أحمد. ( 1984م). **في نحو اللغة وتراكيبها مـنهج وتطبيـق.** ط1، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.

عمايرة. خليل أحمد. ( 1987م). **في التّحليل اللغوي منهج وصـفي تحليلـي.** ط1، الأردن، الزرقاء: مكتبة دار المنار.

عيد، محمد. (1987م). **النّحو المصفّى.** د.ط، القاهرة: مكتبة الشباب.

عيد، محمد. ( 1988م). **الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بهـا في ضوء علم اللغة الحديث.** ط3، القاهرة: عالم الكتب.

العيني. (د.ت). **شرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشـموني.** د.ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

الغلاييني. مصطفى. ( 1986م). **جامع الدروس العربية.** ط18، راجعه ونقّحـه: د. عبد المنعم خفاجي، صيدا، بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

الغُنْدجاني، أبو محمد، الحسن بن أحمد. ( 1980م). **كتاب فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه.** د.ط، حقّقه وقدم لـه: د. محمـد علـي سلطان، دمشق: دار النّبراس.

ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ.( 1970م). **معجم مقاييس اللغة.** ط2، بتحقيق وضبط: محمد عبد السلام هارون، مصر: شركة مكتبـة ومطبعـة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

ابن فارس. أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ ( 1979م). **ذم الخطأ في الشّعر.**

حقّقه وقدم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، المجلّد الخامس والعشرون، الجزء ( الأول والثّاني)، الكويت، ص ص 29- 59.

ابن فارس. أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ ( 1993م). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**. ط1، حقّقه وضبط نصوصه، وقدم له: د. عمر فاروق الطباع، بيروت، لبنان: مكتبة المعارف.

الفارابي، 339هـ. (1970م). **كتاب الحروف**. د.ط، تحقيق: محسن مهدي، بيروت: دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية.

الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ. ( 1983م). **الحجة في علل القراءات السبع**. ط2، مصورة عن ط1، بتحقيق: علي النّجدي ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتاح شلبي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفاكهي، جمال الدين، عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد، 972هـ. (1996م). **شرح الحدود النّحوية**. ط1، حقّقه وقدمه: محمد الطّيب إبراهيم، لبنان، بيروت: دار النفائس.

الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، 207هـ.( 1980م). **معاني القرآن**. ط2، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النّجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، 114هـ. ( 1987م ). **ديوان الفرزدق**. ط3، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

فريحة، أنيس. ( 1955م). **نحو عربية ميسرة**. د.ط، بيروت: دار الثّقافة.

فندريس، ج. ( 1950م). **اللغة**. د.ط، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي.

الفيروز آبادي، مجد الدين، محمد بن يعقوب، الشّيرازي، 807هـ. (1978م). **القاموس المحيط**، نسخة مصورة عن الطّبعة الثّالثة للمطبعة الأميرية سنة 1301هـ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم، 276هـ. ( 1985م). **الشّعر والشّعراء أو طبقات الشّعراء**. ط2، حقّقه وضبط نصه: مفيد قميحة، راجعه وضبط نصه:

نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن قتيبة. أبو محمد، عبد ا بن مسلم، 276هـ ( 2002م). **تأويل مشكل القـرآن**. د.ط، تحقيق: السيد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده.
القرطـاجني، أبو الحسـين، حـازم بن محمـد بن حسن، 1285هـ ـ. ( 1996م). **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**. د.ط، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجـة، تونس: د.ن.
القرطبي، أبو عبد ا ، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، 671هـ. ( 1372هـ).
**تفسير القرطبي**. ط2، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، القاهرة: دار الشعب.
القزاز القيرواني، أبو عبد ا ، محمد بن جعفـر التميمي، 206هـ ـ. ( 1972م ). **ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة**. د.ط، تحقيـق: محمـد زغلول سلاّم، ومحمد مصطفى هدارة، الإسكندرية: منشأة المعارف.
القطّان، منّاع. ( 1990م). **مباحث في علوم القرآن**. ط22، بيروت، شارع سـوريا: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
القِفطي، جمال الدين، علي بن يوسف، 624هـ. (1952م). **إنباه الرواة على أنبـاه النّحاة**. د.ط، القاهرة: دار الكتب.
ابن قميئة، عمرو. ( 1965م). **ديوان عمرو بن قميئة** . د.ط، المجلّد الحادي عـشر، عني بتحقيقه وشرحِه والتّعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، الكويت: مجلة معهد المخطوطات العربية.
القيسي، مكي بن أبي طالب، 437هـ. ( 1974م). **مشكل إعراب القـرآن الكـريم**. د.ط، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمرو الدمشقي، 774هـ ـ. ( 1983م). **الباعـث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**. ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيـروت، لبنان دار الكتب العلمية.
الكِسِي، أبو محمد، عبد الحميد، عبـد بن حمـيد بن نصر، 249هـ ـ. ( 1988م). **مسند عبد بن حميد**. ط1، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمـود محمـد خليل الصعيدي، القاهرة: عالم الكتب.
ف ف ف ف ف

الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، 1094هـ. ( 1992م). **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية.** ط1، قابله، نسخة خطية وأعده للطّبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع.

الكناعنة، عبد الله محمد طالب. (2004م). **الصراع بين التّراكيب النّحوية، دراسة في كتاب سيبويه،** رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

كولردج، (1971م). **النّظرية الرومانتيكية في الشّعر سيرة أدبية.** د.ط، ترجمة: عبد الحكيم حسان، مصر: دار المعارف.

الكيلاني، إيمان" محمد أمين" خضر. (2003م)**. الزيادة بين التّركيب والدلالة في خطب العصر الأموي في ضوء النّظرية التّوليدية التّحويلية العربية،** عمان: دار عمار للنّشر والتّوزيع.

ابن ماجة، أبو عبد الله، محمد بن يزيد، القزويني، 275هـ. (د.ت). **سنن ابن ماجة.** د.ط ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.

مالك بن أنس، أبو عبد الله الأصبحي، 179هـ. ( د.ت ). **موطأ مالك.** د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر: دار إحياء التراث.

ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله، الطائي. ( 1957م). **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.** د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الكويت: مكتبة دار العروبة.

المباركفوري، أبو العلا، محمد بن عبدالرحمن، 1353هـ. ( د.ت ). **تحفة الأحوذي، بشرح جامع الترمذي.** د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، 285هـ. ( 1399هـ). **المقتضب.** د.ط، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث.

المتلمس، جرير بن يزيد بن عبد المسيح. ( 1970م). **ديوان شعر المتلمس الضبعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي.** د.ط، عني بتحقيقه وشرحه والتّعليق

عليه: حسن كامل الصيرفي، الكويت: معهد المخطوطات العربية.

ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس، 324هـ. ( د.ت ). **كتاب السبعة في القراءات.** ط2، تحقيق: شوقي ضيف، مصر: دار المعارف.

مجاهد، عبد الكريم. ( 2001م). **الكفّ عن العمل النّحوي بين التّعليلات الشّكلية والمعنوية ( القسم الأول ).** دمشق: **مجلّة مجمع اللغة العربية**، الجزء الأول، المجلّد ( 76). ص ص 85 ـ 134.

المختون، محمد بدوي. ( 1987م). بناء لغة الشعر، **مجلّة الشعر**، العدد الخامس والأربعون، شارع منصور، باب اللّوق، دار مجلّة الإذاعة والتّلفزيون، القاهرة، ص ص 71 ـ 83.

المخزومي، مهدي. ( 1958م). **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو.** ط2، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المخزومي. مهدي ( 1986م " أ " ). **في النّحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث.** ط2، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المخزومي. مهدي ( 1986م " ب " ). **في النّحو العربي نقد وتوجيه.** ط2، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي.

المرتضي، الشريف، علي بن الحسين الموسوي، 436هـ . (1954م). **أمالي المرتضي غُرر الفوائد ودرر القلائد.** ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده.

المرزباني، أبو عبدا ، محمد بن عمران بن موسى، 384هـ. ( 1995م). **الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء.** ط1، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القُشيري، النّيسابوري، 261هـ. ( د.ت ). **صحيح مسلم.** د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث.

مصطفى، إبراهيم. ( 1959م ). **إحياء النّحو.** د.ط، القاهرة: مطبعة لجنة التاريخ والترجمة والنشر.

ابن مضاء، أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، القرطبي، 92هـ.

(1982م). **الرد على النّحاة**. ط3، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف.
المغالسة، محمود حسني. ( 1979م). احتجاج النّحـويين بالحـديث، مجمـع اللغـة العربية، **مجلّة مجمع اللـغة العربية**، عمـان: المجلد الثاني، الجـزء ( 3-4). ص ص، 42-65.
مكرم، عبدالعال سالم. ( د.ت). **المدرسة النّحوية في مصر والـشّام فـي القـرنين السابع والثّامن من الهجرة**. د.ط، بيروت: دار الشّروق.
مكرم. عبدالعال سالم ( 1987م ). **شواهد سيبويه من المعلقات في ميـزان النقـد**. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
المِناوي، محمد المدعو بعبد الرؤوف،1031هـ. (1356هـ). **فيض القـدير شـرح الجامع الصغير**. ط1، مصر: المكتبة التّجارية الكبرى.
ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم،711هـ. ( 1999م). **لسـان العرب**. ط3، طبعة جديدة مصححة وملونة، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبـد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، بيروت، لبنان: دار إحيـاء التّـراث العربـي، مؤسسة التّاريخ.
الميداني، أبو الفضل، أحمـد بن محمد بن إبراهيـم، 518هـ. (1987م). **مجمـع الأمثال**. ط2، بيروت: دار الجيل.
النّابغة، زياد بن معاوية بن ضباب، الذّبياني، 602م. ( 1976م ). **ديـوان النّابغـة**. د.ط، جمعه وشرحه وكمله وعلّق عليه: الشيخ محمـد الطـاهر بـن عاشـور، الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
النّابغة. زياد بن معاوية بن ضـباب، الـذّبياني، 602م ( د.ت ). **ديـوان النّابغـة الذّبياني**. د.ط، بيروت: دار صادر.
النّحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، 338هـ. ( 1986م ). **شرح أبيات سيبويه**. د.ط، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ومطبعة النهضة العربية.
ابن النّديم، أبو الفرج، محمـد بن يعقوب بن إسحاق الوراق، 385هـ. ( 1985م ). **الفهرست**. د.ط، تحقيق: ناهد عباس عثمان، قطر: دار قطري ابن الفجاءة.

ررررر

النّعيمي، حسام سعيد. ( 1977م ). **النّواسخ في كتاب سـيبويه**، د.ط، بغـداد: دار الرسالة للطباعة.

النميري، عبيد بن حصين، 96هـ. ( 1980م ). **ديوان الراعي النّميري**. د.ط، جمعه وحقّقه: راينهرت فايبيرث، بيروت: دار النشر فرانتس شتاينو بفيسبادن.

النّووي، أبو زكريا، يحيـى بن شرف بن مري، 676هـ. ( 1392هـ ). **شـرح النووي على صحيح مسلم**. ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الهذليين. ( 1965م ). **ديوان الهذليين**. د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

ابن هشام، الأنصاري، أبو محمد، عبد اللّه، جمال الدين بن يوسف بن أحمد761،هـ. (1980م ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. ط6، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، لبنان: دار إحياء التّراث.

ابن هشام. الأنصاري، أبو محمد، عبد اللّه، جمال الدين بن يوسف بن أحمد761،هـ ( 1987م ). **قطر النّدى وبل الصدى**. ط2، تحقيق: محمد محيـي الـدين عبـد الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن هشام. الأنصاري، أبو محمد، عبد اللّه، جمال الدين بن يوسف بن أحمد761،هـ (1999م). **شرح شذور الذّهب**. د.ط، تحقيق: محمد عبد المنعم خفـاجي، عبـد العزيز شرف، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الهيثمي، علي بن أبي بكر، 807هـ. ( 1407هـ ). **مجمع الزوائد**. د.ط، القـاهرة: دار الريان للتراث، بيروت: دار الكتاب العربي.

وهبه وزميله. ( 1984م). **معجم المـصطلحات العربيـة فـي اللّغـة والأدب**. ط2، بيروت: مكتبة لبنان.

ياقوت، أحمد سليمان. ( د.ت). **النّواسخ في كلام العرب أصولها ووظائفها وتفـسير أثرها الإعرابي**. د.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

يسبيرسن.(د.ت**). اللّغة بين الفرد والمجتمع**. د.ط، ترجمة: عبدالرحمن أيوب، د.نز

ابن يعفر، الأسود. (1968م). **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعة: نوري حمودي القيسي. د.ط، بغداد، وزارة الثّقافة والإعلام: مديرية الثّقافة العامة.

يعقوب، إميل بديع. ( 1996م ). **المعجم المفصل في شواهد اللغـة العربيـة**. ط1،

بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن يعيش، موفق الدين، 643هـ. ( د.ت ). **شرح المفصل**. د.ط، بيـروت: عـالم الكتب.

**ب- المراجـع باللغة الأجنـبية:**

Hartmann and Stork. (1973 ). **A Dictionary of language and Linguistics**, England.

Leech.( w,d **). A linguistic Guide to English.**

تتتتتتت